# أثر الإنفاق العام(الإنفاق الحكومي) على النمو الاقتصادي بالجزائر

# The Impact of Public Expenditure ( Government Expenditure) on Economic Growth in Algeria


إعداد الطالبة:

هناء محمد بن عزة

إشراف الأستاذ الدكتور:

رياض عبد الله المومني.


حقل التخصص- اقتصاد.

2011/12/7 م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# أثر الإنفاق العام(الإنفاق الحكومي) على النمو الاقتصادي بالجزائر

# The Impact of Public Expenditure ( Government Expenditure) on Economic Growth In Algeria


إعداد الطالبة:

هناء محمد بن عزة

بكالوريوس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ،مالية و بنوك، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر ٢٠٠٩.


قدّمت هذه الدّراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها:

الأستاذ الدكتور: رياض عبد الله المومني .....مشرفا.
أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك.

الأستاذ الدكتور: أحمد محمد سعيد شياب.....عضوا.
أستاذ في الإدارة العامة، جامعة اليرموك.

الدكتور: أنور الحاج راشد القرعان.....عضوا.
أستاذ مشارك في الاقتصاد، جامعة اليرموك.

تاريخ مناقشة الرسالة:٢٠١١/١٢/٠٧م



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# الإهداء

الحمد لله الذي بمنّه وكرمه تتم الأعمال الصالحات، وإليه ترجع كل النيات

والصلاة والسلام على نبينا الكريم من حمل لواء العلم والتنوير للبشرية.

بين طيتي هذا البحث، جهد كبير لرائدين في العطاء والتضحية، مجدين في التشجيع على التعلم والنجاح، ولمصدرين للفخر والاعتزاز: والدي الكريمين ... اللذين كلما ودعتني عيناهما..رافقتني دعواتهما...وكلما طال بعدي عنهما..دنا مني صوتهما عاليا: "وفقك الله بنيتي"...إليهما أحد ثمرات جدهما وصبرهما.

إلى أغلى الناس، إلى سندي وملجئي، إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها، إلى من طالما قدموني على أنفسهم، أخويّ العزيزين:بومدين و عصام وأختي العزيزة :إكرام

إلى من سيقاسمني حلو الحياة ومرها، إلى سندي و ملجئي ،إلى من سيشاركني حياتي: خطيبي عبد الغني

لوصولي إلى هذه المرحلة، دور كبير لوطن تفنن في عشقه لأبنائه، وفي تعليمهم لحبه وحب غيره من الأوطان... فإلى بلدي الجزائـر كل جهدي وحاضري ومستقبلي... إلى بلدي الثاني الأردن كل الحب ، الامتنان و التقدير و إلى جميع الأوطان كل الحب والعرفان .....

في العالم شعوب مستضعفة، وأخرى فقيرة...إليهم جميعا هذا العمل، والذي أتمنى أن يكون شمعة تنير دربا... نهايته حياة كريمة .

**هناء بن عزة**



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أكرمنا بالعقل وتفضل علينا بالعلم ورافقنا رعاية في دربه، ومنّ علينا بإتمام هذا العمل، والحمد لله الذي سخر لنا في هذا الدرب رواداً دؤوبين على العمل والجد لقيادتنا وتوجيهنا، بداية من أسرة طموحة للعلم والرقي، ووصولا إلى كل من منحني وقتا وصبرا حتى أتعلم منه شيئا.

فكل الشكر لمن منح لي الثقة والمساندة وتوجني ملكة على عرش رسالتي، قبل أن يقدم لي مفاتيح بحر علمه الواسع لأستفيد منه كيف ما أشاء، كما تفضل علي بالصبر واحتوائي أفكاري قبل أن يتكرم علي بتوجيهاته البناءة وأرائه الصائبة في الموضوع، فضلاً على أنه سخر لي مكاتب العالم قبل أن يسخر لي مكتبته الخاصة من أجل إثراء موضوع الدراسة. الأستاذ الدكتور

"رياض عبد الله المومني" .

كما لا يفوتني تقديم الشكر الجزيل لأستاذي الدكتور "حسين عبد الله الطلافحة" نظير النصح والتوجيه اللذين لم يبخل بهما عليّ فكان بذلك نعم المعين لي في دراستي خاصة وحياتي العلمية عامة ..... شكرا.

كما أتقدم بعظيم شكري وفائق امتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة كل من الأستاذ الدكتور احمد شياب و الأستاذ أنور القرعان، الذين تفضلوا علي بالجهد والوقت لتصويب الأفكار الواردة في الرسالة وأفادوني بآرائهم القيمة، ومنحوني شرفا كبيرا بقبولهم مناقشة اجتهاداتي في هذا العمل.

شكري أخيرا لبلد بسط لي مفاتيحه من أجل بلوغ هدفي وتحقيقي غايتي، ومنه إلى كل من نسج بصوته دعاء صادقا للرحمن "وفقك الله" ...فجزاكم الله عني خير جزاء.

**هناء بن عزة**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| - الإهداء. | أ |
| - الشكر والتقدير. | ب |
| - فهرس المحتويات. | ج |
| - قائمة الجداول. | ز |
| - قائمة الأشكال. | ط |
| - الملخّص باللّغة العربية. | ي |
| **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة** | |
| 1.1 مقدمة. | 1 |
| 2.1 مشكلة الدراسة. | 3 |
| 3.1 أهداف الدراسة. | 5 |
| 4.1 أهمية الدراسة. | 5 |
| 5.1 فرضيات الدراسة. | 6 |
| 6.1 منهجية الدراسة. | 7 |
| 7.1 حدود الدراسة | 8 |
| 8.1 تنظيم الدراسة. | 9 |
| **الفصل الثاني:الإطار النظري والدراسات السابقة.** | |
| 1.2مقدمة الفصل | 10 |
| 2.2 مفاهيم عامة حول النفقات العامة | 11 |
| 1.2.2ماهية النفقات العامة . | 11 |
| 1.1.2.2تعريف النفقات العامة | 11 |
| 2.1.2.2 قياس حجم الدولة في الاقتصاد | 12 |
| 2.2.2 تقسيمات النفقات العامة | 13 |
| 1.2.2.2 معايير تقسيم النفقات العامة | 13 |
| 1.معيار التكرار والدورية. | 14 |
| 2.المعيار الوظيفي | 15 |
| 3 .المعيار الاقتصادي | 18 |
| 2.2.2.2تقسيم النفقات العامة بالجزائر | 19 |
| 3.2 مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و نظرياته | 20 |
| 1.3.2 مفهوم النمو الاقتصادي | 20 |




© Arabic Digital Library - Yarmouk University

| | |
|---|---|
| 2.3.2 نظريات و نماذج النمو الاقتصادي | 22 |
| 4.2 العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي | 35 |
| 1.4.2 العلاقة السلبية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي. | 35 |
| 2.4.2 العلاقة الايجابية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي | 36 |
| 5.2 الدراسات السابقة | 37 |
| 1.5.2 الدراسات العربية | 37 |
| 2.5.2 الدراسات الأجنبية | 48 |
| 3.5.2 الدراسات المحلية(الجزائرية) | 55 |
| 4.5.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة | 56 |
| 6.2خاتمة الفصل | 58 |
| **الفصل الثالث:هيكل الإنفاق الحكومي و معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر** | |
| 1.3مقدمة. | 59 |
| 2.3خلفية عن مراحل الاقتصاد الجزائري وأهم البرامج الانفاقية المطبقة | 61 |
| 1.2.3 منذ الاستقلال إلى نهاية الثمانينات | 61 |
| 2.2.3 عشرية التسعينات | 65 |
| 3.2.3بداية الألفية الثالثة. | 68 |
| 3.3 تطور هيكل الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائ1990-2009 | 70 |
| 1.3.3 تطور مؤشرات النمو الاقتصادي | 70 |
| 1.1.3.3 تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي | 70 |
| 2.1.3.3 تطور معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي | 72 |
| 2.3.3 تطور سياسة الإنفاق العام في ظل التعديل الهيكلي1994-1998 | 73 |
| 1.2.3.3 أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم بالجزائر. | 76 |
| 2.2.3.3 أثر سياسة الإنفاق العام على رصيد الميزانية العامة بالجزائر. | 77 |
| 3.2.3.3 أثر سياسة الإنفاق العام على على مستوى التشغيل و البطالة بالجزائر. | 78 |




© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

| | |
|---|---|
| 3.3.3تطور سياسة الإنفاق العام في ظل الإنعاش الاقتصادي 1999-2004 | 80 |
| 4.3.3تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر و علاقتها بالنمو الاقتصادي1990-2009. | 84 |
| 1.4.3.3تحليل تطور إجمالي النفاقات العامة الحقيقي و الاسمي خلال الفترة 1990-2009 | 84 |
| 2.4.3.3تحليل تطور الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري ومدى علاقته بمعدلات النمو الاقتصادي المحققة بالجزائر. | 88 |
| 4.3خاتمة الفصل.. | 92 |
| **الفصل الرابع : النمذجة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر.** | |
| 1.4مقدمة الفصل | 93 |
| 2.4منهجية الدراسة. | 93 |
| 1.2.4 متغيرات الدراسة. | 94 |
| 2.2.4 البيانات. | 98 |
| 3.2.4 معالجة البيانات. | 98 |
| 4.2.4 نموذج الدراسة(Vector Auto- regression Model) | 101 |
| 3.4 الاختبارات الأولية. | 104 |
| 1.3.4 اختبار جذر الوحدة( Unit Root Test) | 104 |
| 1.1.3.4اختبار ديكي فولر الموسع لجدر الوجدة( Augmented DICKEY-FULLER) | 105 |
| 2.1.3.4اختبار فيليبس بيرون لجدر الوحدة (Phillips –Perron) | 106 |
| 2.3.4اختبار الاستقرار ( Stability Test ) | 112 |
| 3.3.4اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ Lag Lentgh Selection | 114 |
| 4.3.4 اختبار استثناء فترات التباطؤ الزمني( VAR Lag Exclusion Wald Tests ) | 115 |
| 5.3.4 اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test | 116 |
| 4.4 نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR Model) | 119 |
| 1.4.4تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) | 120 |
| 2.4.4 دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function) | 121 |
| 5.4 التحقق من مصداقية النموذج | 125 |
| 1.5.4 التحقق من نتائج تحليل مكونات التباين. | 125 |
| 2.5.4 التحقق من نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل. | 126 |
| **الفصل الخامس: النتائج والتوصيات** | |
| 1.5النتائج | 128 |
| 1.1.5النتائج النظرية | 128 |
| 2.1.5 النتائج القياسية. | 129 |




© Arabic Digital Library - Yarmouk University

| | |
|---|---|
| 2.5 التوصيات. | 131 |
| المراجع | 133 |
| الملاحق | 143 |
| الملخّص باللّغة الإنجليزية | 147 |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# قائمة الجداول


| رمز الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-2) | نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية | 12 |
| (2-2) | هيكل الإنفاق العام في الدول العربية (2002-2007) | 15 |
| (3-2) | نسبة نفقات الخدمات الحكومية في بعض الدول العربية | 16 |
| (4-2) | نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية في بعض الدول العربية | 16 |
| (5-2) | نسبة نفقات الخدمات الاقتصادية في بعض الدول العربية | 17 |
| (6-2) | نفقات التسيير و التجهيز إلى مجموع النفقات العامة في الجزائر | 20 |
| (7-2) | التطور التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي | 34 |
| (1-3) | العجز في الخزينة العمومية 1985-1989 | 64 |
| (2-3) | تطور المديونية الخارجية في الجزائر 1985-198 | 65 |
| (3-3) | بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر 19990-1994 | 66 |
| (4-3) | تطور النفقات العامة للفترة 1994-1998 | 73 |
| (5-3) | تطور معدلات نمو النفقات العامة،معدلات التضخم ،مستوى البطالة و عجز الموازنة العامة 1994-1998 | 76 |
| (6-3) | تطور النفقات العامة و هيكلتها 1999-2004 | 81 |
| (7-3) | تطور إجمالي النفقات العامة 1990-2009 | 85 |
| (8-3) | تطور كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري الحقيقي و الإنفاق الحكومي الاستهلاكي الحقيقي و معدل النمو الاقتصادي بالجزائر1990-2009 | 90 |
| (1-4) | بيانات الدراسة | 99 |
| (2-4) | البيانات النهائية للدراسة | 100 |
| (3-4) | اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسكون مع الاتجاه والقاطع | 107 |
| (4-4) | اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسكون مع القاطع | 108 |
| ( 5-4) | اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسكون بدون القاطع والاتجاه | 108 |




© Arabic Digital Library - Yarmouk University

| | | |
|---|---|---|
| (6-4) | اختبار فيليبس بيرون (Philips Perron) مع الاتجاه والقاطع | 109 |
| (7-4) | اختبار فيليبس بيرون (Philips Perron) مع القاطع | 109 |
| (8-4) | اختبار فيليبس بيرون (Philips Perron) بدون الاتجاه والقاطع | 110 |
| (9-4) | النتائج النهائية لاختبارات جذر الوحدة. | 111 |
| (10-4) | اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني | 114 |
| (11-4) | اختبار استثناء فترات التباطؤ الزمني | 115 |
| (12-4) | اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test) | 118 |
| (13-4) | نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي). | 120 |
| (14-4) | نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع الترتيب الجديد | 126 |


© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# قائمة الأشكال


| رمز الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-3) | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1990-2009 | 71 |
| (2-3) | معدل نمو الناتج المحلي الفردي 1990-2009 | 72 |
| (3-3) | تطور معدل النمو السنوي للنفقات العامة للفترة 1994-1998 | 74 |
| (4-3) | تطور نسبة النفقات الجارية و النفقات الرأسمالية إلى مجموع النفقات العامة. | 75 |
| (5-3) | أثر سياسة الإنفاق العام على معدل التضخم1994-1998 | 77 |
| (6-3) | أثر سياسة الإنفاق العام على رصيد الميزانية العامة 1994-1998 | 78 |
| (7-3) | نمو النفقات العامة و نمو اليد العاملة خلال الفترة 1994-1998 | 79 |
| (8-3) | تطور النفقات العامة و النفقات الجارية و النفقات الرأسمالية1999-2004 | 82 |
| (9-3) | تطور إجمالي الإنفاق الحكومي الاسمي و الحقيقي | 86 |
| (10-3) | تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و إجمالي الإنفاق الحكومي الاسمي بالجزائر 1990-2009 | 88 |
| (11-3) | تطور كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري الحقيقي والإنفاق الحكومي الاستهلاكي الحقيقي و معدل النمو الاقتصادي بالجزائر1990-2009 | 91 |
| (1-4) | نتائج اختبار Cusum لاستقرار معلمات النموذج | 113 |
| (2-4) | نتائج اختبار Cusum Square لاستقرار معلمات النموذج | 113 |


© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الملخّص

**هناء بن عزة. أثر الإنفاق العام(الإنفاق الحكومي) على النمو الاقتصادي بالجزائر. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2011، (إشراف: د. رياض المومني).**

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي أثر الإنفاق الحكومي(الاستهلاكي و الاستثماري) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1990 و2009 نظرا لما شهدته الجزائر من تغييرات في سياستها الانفاقية خلال هذه الفترة ، حيث سعت الدراسة لتقصي هذا الأثر من خلال نموذج قياسي يقوم على تبيان هذا الأثر إلى جانب متغير معدل نمو اليد العاملة و متغير استقرار الوضع الأمني.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تمت الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التمهيدية، إذ تم تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع و فيليبس بيرون لسكون السلاسل الزمنية، واختبار كوزوم لاستقرارية معلمات النموذج خلال فترة الدراسة، إلى جانب اختبار جرانجر للسببية لمعرفة اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، أما بغرض تقدير نموذج الدراسة، فقد تمّ الاعتماد على طريقة الانحدار الذاتي المتجه (VAR Model) حيث خلصت الدراسة القياسية إلى نتائج غير متوقعة، بحيث أظهرت غياب أيّة علاقة على المدى الطويل بين كل من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ،الاستثماري والنمو الاقتصادي بالجزائر، إضافة إلى عدم وجود أية علاقة سببية ( عدم وجود تأثير مباشر) في الاتجاهين بين هذين المتغيرين بدليل نتائج اختبار جرانجر للسببية ، ومن جهة أخرى بيّنت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين وجود أثر ضعيف للإنفاق الحكومي بنوعيه: الاستهلاكي و الاستثماري على النمو الاقتصادي في حدود أقل من 10%، في حين بينت النتائج وجود أثر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

متوسط لمعدل نمو اليد العاملة و استقرار الوضع الأمني على النمو الاقتصادي في حدود اقل من 40% و 20% على التوالي.

كما بينت النتائج الأثر الايجابي لكل من معدل نمو اليد العاملة و استقرار الوضع الأمني على النمو الاقتصادي بالجزائر بدليل نتائج دالة الاستجابة لرد الفعل( Impulse Response Function ).

وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة قوية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة و بين الإنفاق الحكومي الاستثماري ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى خلال الفترة محلّ الدراسة.

و قد أوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة الإنفاق الحكومي المتّبعة من طرف السلطات الجزائرية، مع ضرورة ترشيد النفقات العامة في الجزائر و الرفع من إنتاجية النفقات الاستهلاكية من خلال تخفيض النفقات الغير ضرورية و رفع إنتاجية اليد العاملة في القطاع الحكومي إضافة إلى العمل على توجيه النفقات نحو الاستثمار في البنى التحتية لخلق المزيد من مناصب الشغل.

**الكلمات المفتاحية:** النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، الإنفاق الحكومي الاستهلاكي،الإنفاق الحكومي الاستثماري، استقرار الوضع الأمني، برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو،نموذج الانحدار الذاتي المتجه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# الفصل الأول:الإطار العام للدراسة

## 1.1 مقدمة:

يعتبر تحسين الأداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية، و يقصد بالأداء الاقتصادي هنا المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعتبر التركيبة التي يمكن من خلالها الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة في بلد ما، و يطرح ارتباط بعض المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض من جهة ، و تناقض البعض منها من خلال استحالة تحقيقها في اتجاه واحد من جهة أخرى المشكلة الرئيسية للسياسة الاقتصادية.

و انطلاقا من هذا ، يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة، و يعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية ، فمن خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فإن ذلك يتضمن استهداف تحسين مستوى المعيشة ، الحد من البطالة و تنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار و الإنتاج ، من هنا يبرز لنا أن النمو الاقتصادي الممكن تختلف مستوياته من سنة إلى أخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة بحكم انه يشير إلى حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما. و يمكن القول انه كلما اقترب النمو الاقتصادي الفعلي من النمو الاقتصادي الممكن، كلما دلّ ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة لتحقيق ذلك.

تبرز في هذا الإطار كلا من السياسة المالية و النقدية كأهم وسائل السياسات الاقتصادية و رغم أن التاريخ الاقتصادي شهد على كثير من الجدل بين المفكرين الاقتصاديين الماليين و النقديين، إلا أن ذلك لم يمنع من إمكانية المزج بين السياستين، باعتبار أن كل منهما مكملة للأخرى ،إلا أن ظهور أزمة الكساد الكبير سنة(1929) و التي صاحبها اختلالات اقتصادية



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و هيكلية كبيرة أدى إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي ،و برز الاقتصادي جون مايناردكينز (John.M.keynes) الذي عمل على تطوير الفكر المالي و الخروج من الأزمة مستندا على السياسة المالية ، و التي تقوم على إعطاء الدولة دورا مهما في النشاط الاقتصادي .

ركز الفكر المالي على الإنفاق العام، و اعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، و تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي ، وذلك بسبب الدور الرئيسي والحيوي الذي يلعبه الإنفاق الحكومي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد، وإعادة التوازن وتحقيق أهداف البلاد .

لقد اعتمدت الجزائر سياسة انفاقية تقشفية خلال فترة التعديل الهيكلي( 1994-1998 ) قصد التخلص من عجز الموازنة العامة الذي نتج عن انخفاض الإيرادات،و الذي نتج عن انخفاض أسعار البترول ابتداء من صدمة( 1986)، و رافق ذلك انخفاض في مستوى التشغيل و ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى(28.2%) بعد ما كانت تقدر ب(24.36%) سنة (1994)، في حين قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ب(6.2%)(البنك الدولي،2006) خلال تلك الفترة ، تلاها بعد ذلك سياسة إنفاق توسعية خاصة خلال الفترة (1999 -2004) و الفترة(2005-2009) التي تميزت ببرنامجين إنفاقيين ضخمين ، تمثلا في برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو، و صاحب ذلك ارتفاع في مستويات التشغيل و انخفاض في مستويات البطالة التي كانت تقدر ب(29.7%) من إجمالي القوى العاملة سنة ( 2000) لتنخفض إلى (13.8%) من إجمالي القوى العاملة سنة( 2007) ،في حين ارتفع



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى(3.5%) خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة التي سبقتها (بلعزوز ،2004).

وفي ضوء هذا، فإنه من الأهمية بمكان معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي بنوعيه(الاستهلاكي و الاستثماري) على النمو الاقتصادي(مقاسا بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بالجزائر.

## 2.1 مشكلة الدراسة :

على الرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي و النقدي فان معدلات النمو الاقتصادي المسجل كان و ما يزال اقل من الإمكانيات المتاحة بحيث سجل متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بداية سنوات الإصلاح الاقتصادي (1987) نسبة (-0.6 %) ، واستمر على هذا الحال إلى غاية سنة( 1995 )، ليرتفع بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى(5.1%) سنة (1998 ) إلا انه انخفض مجددا سنة (1999 ) إلى مستوى (3.2 %) هذا قبل تبني سياسة انفاقية توسعية ابتداء من سنة 2000.

ترجع أسباب هذه التقلبات الواضحة بمعدلات النمو الاقتصادي بالجزائر قبل سنة 2000إلى عدم إتباع الجزائر أنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع النمو الاقتصادي حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، و الذي كانت من أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات ، و الحد من ارتفاع معدلات التضخم، كما يرجع بدوره إلى ضعف سياسات الاقتصاد الكلي(قدي،2006).

إن ارتفاع مستويات أسعار البترول إلى( 28.6 )دولار للبرميل سنة( 2000 ) أدى إلى تنفيذ العديد من البرامج الانفاقية (برنامج دعم النمو الاقتصادي 1999-2004، و البرنامج التكميلي



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لدعم النمو 2005-2009)في الجزائر ، مما سمح بتحسين معدلات النمو الاقتصادي الذي وصل إلى(6.9%) سنة (2003) و( 5.1 %) سنة( 2005 ) (البنك الدولي، 2006) ، الذي ساهم من جهته في انخفاض معدلات البطالة إلى( 17.7% ) خلال نفس السنة، في حين قدر معدل النمو السنوي خارج قطاع المحروقات سنة( 2007) ب( 6.5%) لتنخفض معدلات البطالة بذلك إلى(11.8%) .

في ضوء ما سبق، أثيرت مجموعة من التساؤلات، لذلك جاءت هذه الدراسة منتهجة المنهج الكمي محاولة إيجاد تفسيرات منطقية وقياسية للعلاقة الممكنة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي آخذة بعين الاعتبار الوضع الأمني في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

لذا جاءت هذه الدراسة للحصول على إجابات علمية عن التساؤلات التالية:

1-ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي (مقاسا بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بالجزائر؟

2-ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي( مقاسا بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بالجزائر ؟

3-ما مدى تأثير نمو اليد العاملة على كل من النمو الاقتصادي (مقاسا بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) و حجم الإنفاق الحكومي(الاستهلاكي و الاستثماري) بالجزائر؟

4- ما مدى تأثير استقرار الوضع الأمني على معدلات النمو الاقتصادي (مقاسا بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بالجزائر؟

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## 3.1 أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى دراسة وتحليل مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر ممثلا بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة محل الدراسة من خلال:

1-تحليل مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي بالجزائر.

2- تحليل مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي بالجزائر.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

3- تحليل مدى تأثير نمو اليد العاملة على كل من النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي بالجزائر.

4- تحليل مدى تأثير استقرار الوضع الأمني على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر نظرا لما يلعبه الجانب الأمني من تأثير على النمو.

### 1. 4 أهمية الدراسة:

تتضح أهمية هذه الدراسة في الآتي:

**أولا:** عرض دراسات تناولت هذا الموضوع المهم والحيوي للتعرف على الإنفاق الحكومي وتأثيره على النمو الاقتصادي، إضافة إلى إبراز أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي من الجانب النظري، في المقابل من الناحية التطبيقية فهي تعطي لمحة عن أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري على النمو الاقتصادي بالجزائر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**ثانيا:** ارتباط الدراسة بالفترة الزمنية التي تقوم عليها، وهي الفترة التي تلم بمرحلة عدم الاستقرار الأمني من( 1990 إلى 1998 ) ومرحلة عودة الاستقرار على الصعيد الأمني من( 1999 إلى 2009).

**ثالثا:** تعتبر الدراسة الأولى من نوعها في موضوع الإنفاق الحكومي في الجزائر التي تستخدم نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Auto-Regression Model) وكذلك اختبار العلاقة السببية (Granger Causality Test)-حسب علم الباحثة- إضافة إلى كونها واحدة من الدراسات القليلة التي عالجت أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر.

**5.1 فرضيات الدراسة:**

بناء على الأدبيات السابقة التي تناولت و عالجت موضوع الدراسة الحالية، سواء العربية منها أو الأجنبية ، و التي تم تناولها في الفصل الثاني من جهة ، و بناءا على ما خلصت إليه النظرية الاقتصادية من جهة أخرى، فإن الدراسة تقوم على اختبار الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** يوجد أثر ايجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي بالجزائر.

**الفرضية الثانية:** يوجد أثر ايجابي للإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي بالجزائر.

**الفرضية الثالثة:** يوجد اثر ايجابي لمعدل نمو اليد العاملة على النمو الاقتصادي بالجزائر.

**الفرضية الرابعة:** يوجد أثر ايجابي لاستقرار الوضع الأمني على النمو الاقتصادي بالجزائر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## 6.1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في تحليل بيانات الدراسة وتطورها على الأسلوب الوصفي التحليلي، بينما تم اعتماد المنهج الكمي القياسي في دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث تم الاستعانة بطريقة تحليل السلاسل الزمنية(Time Series Analysis) بدلا من الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة (Spurious Regression) نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية قد تتسم بعدم السكون. وقد أجرت الدراسة الاختبارات التشخيصية ثم قدرت النماذج القياسية المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية، وذلك وفقا للترتيب التالي:

1 – اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لاختبار سكون السلاسل الزمنية محل الدراسة معتمدين على كل من اختبار ديكي فولر الموسع ( Augmented Dicky Fuller Test) وفيلبس بيرون( Phillips Perron Test )

2– اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني(Lag length Selection) .

3– اختبار استثناء فترات التباطؤ الزمني(VAR Lag Exclusion Wald Test )

4 – اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test) الذي يسمح لنا بتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

ثم تم استخدام الأداتين الرئيسيتين في التحليل لنموذج الانحدار الذاتي المتجه (Var Model):

1– أداة تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition).

2– أداة دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## 7.1حدود الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على حدود تاريخية وجغرافية، نلخصها فيما يلي:

أ- **الحدود التّاريخية:** يقوم الإطار النظري للدراسة على حدود تاريخية تمتد من سنة 1956 ( تاريخ ظهور نموذج Solow) إلى غاية 2009، أما فيما يتعلق بالناحية التطبيقية، فإن الدراسة سوف تستند إلى البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين 1990 إلى 2009 مع تقسيم هذه الأخيرة إلى فترتين جزئيتين خاضعتين لاعتبارات خاصة بالواقع الجزائري من الناحية الأمنية ، والمتمثلة فيما يلي:

- **الفترة من 1990 إلى 1998:** تميّزت الجزائر خلال هذه الفترة بخصائص تختلف عن لاحقتها من حيث تدهور أغلب مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة تداعيات أزمة النفط لعام 1986 والمصحوبة بتدهور الأوضاع الأمنية التي كان لها الانعكاس الملحوظ على أغلب القطاعات الاقتصادية.
- **الفترة من 1999إلى 2009:** أهم ما ميز هذه الفترة استقرار الأوضاع الأمنية بالجزائر و تعدّ سنة( 1999) تاريخ بداية الرّجوع للتوازن الاقتصادي وتحقيق أغلب المؤشرات الاقتصادية الجزائرية لمستويات جدّ مريحة و بصورة مستمرة إلى غاية عام( 2009) ، فضلا عن ارتفاع عوائد الصادرات الجزائرية نتيجة استقرار أسعار البترول في مستويات مرتفعة نسبيا.

ب- **الحدود الجغرافية:** تستمدّ الدراسة حدودها الجغرافية من الجزائر كونها محلّ الدراسة، إلا أنها لم تقتصر على الأبحاث والأعمال التي تناولت موضوع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الحدود الجغرافية الجزائرية، وإنما تتعداها لتشمل كلّ ما هو متاح ومتعلق بهذا الموضوع ومن شأنه الإضافة من الناتج المعرفي للدراسة.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## 8.1 تنظيم الدراسة:

إضافة إلى الفصل المتعلق بالإطار العام للدراسة، احتوت هذه الدراسة على أربعة فصول أخرى كما يلي:

1- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة، الذي تناول الجوانب النظرية المتعلقة بكل من الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي ، من حيث التعاريف المختلفة و النظريات الاقتصادية المختلفة .

2- الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري من( 1990 إلى 2009)، من خلال تحليل هيكل النفقات العامة و التحدث عن الاقتصاد الجزائري ، معدلات النمو المحققة ، و أهم البرامج المطبقة في إطار السياسة الانفاقية.

3- الفصل الرابع: النمذجة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ضمن الاقتصاد الجزائري، تناول هذا الفصل التحليل الإحصائي وعرض النتائج ومناقشتها باستخدام الأدوات الإحصائية الملائمة.

4- الفصل الخامس: تم من خلاله استعراض ما خلصت إليه الدراسة من نتائج، وما تقدمه من توصيات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الفصل الثاني

# الإطار النظري و الدراسات السابقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# الفصل الثاني:الإطار النظري و الدراسات السابقة

## 1.2 مقدمة

زادت أهمية السياسة المالية كسياسة اقتصادية كلية خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة ( 1929)، حيث أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي، إذ عمل الفكر الاقتصادي بقيادة الاقتصادي "كينز" على التأكيد انطلاقاً من مبدأ الطلب يخلق العرض على أن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياستها المالية يشكل حافزاً إضافياً على زيادة الإنتاج، بحكم أن في ذلك إضافة هامة للطلب الكلي.

في هذا الصدد تبرز النفقات العامة كأحد أهم أدوات السياسة المالية، والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي يبرز مدى أهميتها سواء من الجانب الاجتماعي أو الجانب الاقتصادي، وذلك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد الذي يعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي وتجنب الأزمات.

و قد أشارت نظريات النمو في الفكر المعاصر إلى أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو الاقتصادي من خلال سياستها المالية في شكل إنفاق عام(عبد الباسط، 2000).

والهدف من هذا الفصل هو تبيان أهمية النفقات العامة و مدى علاقتها بالنمو الاقتصادي .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## 2.2 مفاهيم عامة حول النفقات العامة:

### 1.2.2 ماهية النفقات العامة:

#### 1.1.2.2 تعريف النفقة العامة:

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي،إلا أن ذلك لم يمنع من وجود معايير تراعى في تحديد حجم النفقات العامة ومختلف أنواعها.

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها: "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة" (خلف،2008)،وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديين الذي يتفقون على معناه ويظهر من خلاله أنه يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية:

**1- النفقة العامة مبلغ نقدي:** تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواءً كانت اقتصادية، اجتماعية أو غيرها (ناشد،2006).

**2-النفقة العامة يقوم بها شخص عام:**لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام ، ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي: الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية،وقد تشمل الولايات والفدراليات في الدول الاتحادية والفدرالية(ناشد،2006).

**3- النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة:** لكي نقول أنها نفقة عامة فلا بد أن تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة (الهيتي و الخشالي،2005).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**2.1.2.2 قياس حجم الدولة في الاقتصاد:** من بين المعايير:

**1- نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

يعبر هذا المعيار عن الحجم المخصص من الدخل القومي كنفقات عامة لجميع الهيئات والسلطات العامة المتمثلة في الحكومة المركزية والسلطات المحلية ، إلا أنه يطرح مشاكل تتعلق بصعوبة توفر المعلومات والبيانات بشكل دقيق كنفقات السلطات المحلية نظرا لتعددها من جهة ومن جهة أخرى لغياب الشفافية في ضبط هذه البيانات بشكل صحيح ووافي خاصة في دول العالم الثالث (قدي،2006).و الجدول (2-1) يوضح هذا المعيار في بعض السنوات على سبيل المثال في بعض الدول العربية:

**الجدول (2-1):نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية.**

| السنوات / الدول | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 39.6 | 37.7 | 38 | 38.8 | 36.5 | 38.12 |
| الإمارات | 20.8 | 20.1 | 21.30 | 20.7 | 23.3 | 21.24 |
| تونس | 28.8 | 28.8 | 29 | 29.2 | 30.4 | 29.24 |
| الجزائر | 28.9 | 29.2 | 34.9 | 39.2 | 42.9 | 35.02 |
| مصر | 30.2 | 32.6 | 31.5 | 31.5 | 34.1 | 31.98 |
| المغرب | 30.5 | 27.2 | 27 | 29.6 | 28.8 | 28.62 |
| السعودية | 29.3 | 29.4 | 32.3 | 29.2 | 32.3 | 30.5 |
| قطر | 32.4 | 30.1 | 28.8 | 39 | 28.8 | 31.82 |
| سوريا | 28.6 | 29 | 25.08 | 39.9 | 26.2 | 29.75 |

**المصدر:** صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010،الجداول الإحصائية .

و كما يلاحظ من الجدول، شهدت الأردن أعلى نسبة للنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005- 2009 بمتوسط قدره 38.12 % لتليه بعد ذلك الجزائر بنسبة 35.02% ثم السعودية بنسبة 30.5% لتأتي الإمارات في الأخير بنسبة 21.24 % .



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## 2- نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يشمل الاستهلاك العام جميع أوجه الإنفاق الجاري بما في ذلك الإنفاق العسكري، وهو يبين حجم الخدمات التي توفرها الحكومة لعامة الأفراد، وتختلف هذه النسبة من دولة لأخرى، حيث تبرز لنا فوارق عديدة بين الدول من حيث نسبة الاستهلاك العام من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ذلك لا يعبر بشكل كاف عن درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد، والذي لا يمكن حصره فقط في الاستهلاك العام (قدي،2006).

**3- نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

يتمثل الاستثمار العام في جميع أوجه الاستثمار التي تقوم بها الهيئات والسلطات العامة في شكل بنى تحتية من طرق وجسور، ومشروعات عامة ، كما يشمل جميع أوجه الاستثمارات المالية التابعة للدولة .

### 2.2.2 تقسيمات النفقات العامة:

**1.2.2.2 معايير تقسيم النفقات العامة:** تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية(الوالي،1997):

1-معيار التكرار والدورية.

2-المعيار الوظيفي.

3-المعيار الاقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## 1- معيار التكرار والدورية: و ينقسم إلى:

أ- **النفقات العادية**:وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة لأخرى ولكن يقصد به وجودها السنوي في الميزانية.

ب- **النفقات غير العادية**:وتتمثل في النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، كنفقات الحروب ومكافحة الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية.

إلا أن الفكر المالي الحديث اتجه إلى التحول إلى تقسيم آخر أكثر واقعية على النحو التالي:

ج-**النفقات الجارية**:وتسمى أيضاً بالنفقات التسييرية، وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل: أجور ورواتب مساهمات العاملين وكذا الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والإعانات ( International Monetary Fund,1990).

د-**النفقات الاستثمارية**: وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية (International Monetary Fund ,1990 ).

بالتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيفه للنفقات العامة، لأنه ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد وزيادة مهامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فكل النفقات أصبحت تتكرر سنويا وحتى الإيرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة، فهذا



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات ، منها ما هو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية، ومنها ما هو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية.

و كما يوضحه الجدول(2-2) على سبيل المثال، فإن حجم الإنفاق الجاري أكبر من الإنفاق الاستثماري في الدول العربية، و هذا ما تشهده معظم الدول النامية من حيث ارتفاع الإنفاق الجاري عن الاستثماري.

**الجدول (2-2): هيكل الإنفاق العام في الدول العربية (2002-2007)**

**(الوحدة:نسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام)**

| | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنفاق الجاري | 76.55 | 79.48 | 78.41 | 75.36 | 75.42 | 72.41 |
| الإنفاق الرأسمالي | 22.91 | 20.02 | 21.27 | 22.66 | 32.63 | 25.48 |

**المصدر:** صندوق النقد العربي، التقدير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص324.

2- **المعيار الوظيفي:** و ينقسم إلى 4 أقسام رئيسية وهي ( International Monetary Fund,1990):

أ- **نفقات الخدمات الحكومية:** تتضمن جميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن أن توكل إلى أي شخص أو جهة أخرى، ومنها نفقات الأمن والدفاع، نفقات العدالة، نفقات الإدارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية. و الجدول ( 2-3) يوضح هذه النفقات في بعض السنوات في بعض الدول العربية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول(2-3):نسبة نفقات الخدمات الحكومية في بعض الدول العربية

(نسبة منوية من الإنفاق الجاري )

| السنوات / الدول | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 3 | 2 | 3 | 2 | 2 | 2 | 2.33 |
| الإمارات | 23 | 23 | 23 | 23 | 23 | 23 | 23 |
| تونس | 8 | 8 | 8 | 7 | 8 | 8 | 7.83 |
| الجزائر | 18 | 18 | 17 | 17 | 18 | 17 | 17.5 |
| مصر | 32 | 32 | 33 | 34 | 27 | 32 | 31.66 |
| المغرب | 13 | 13 | 13 | 13 | 13 | 13 | 13 |

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008،ص 343.

**ب-نفقات الخدمات الاجتماعية:**و تشمل نفقات التعليم، نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية، وكذا نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموما النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية و الجدول (2-4) يوضح هذه النفقات في بعض السنوات في بعض الدول العربية.

الجدول(2-4):نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية في بعض الدول العربية

(نسبة منوية من الإنفاق الجاري)

| السنوات / الدول | 20002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 49 | 49 | 55 | 51 | 51 | 45 | 50 |
| الإمارات | 11 | 11 | 11 | 11 | 11 | 11 | 11 |
| تونس | 52 | 52 | 52 | 51 | 52 | 52 | 51.66 |
| الجزائر | 43 | 43 | 40 | 41 | 43 | 41 | 41.83 |
| مصر | 44 | 45 | 44 | 46 | 56 | 49 | 47.33 |
| المغرب | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 |

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008،ص 344.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كما يلاحظ من الجدول السابق ، تتفاوت نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية من دولة لأخرى بحيث قدر أعلى متوسط لهذه النسبة في الأردن(50%من الإنفاق الجاري) ما يعني أن 50% من الإنفاق الجاري في الأردن مخصص لنفقات التعليم ، الخدمات الصحية و البحث و التطوير في حين قدرت أدنى نسبة في الإمارات (11%) ما يعني أن 11% فقط من الإنفاق الجاري في الإمارات مخصص لنفقات التعليم و الصحة و البحث و التطوير.

**ج- نفقات الخدمات الاقتصادية:** تبرز في النفقات التي تضاف إلى نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة والأداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي، وتضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الكهرباء والماء، إضافة إلى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات وكذا نفقات دعم السياحة وعمليات الري والصرف و الجدول (2-5) يوضح هذه النفقات في بعض السنوات في بعض الدول العربية:

**الجدول(2-5):نسبة نفقات الخدمات الاقتصادية في بعض الدول العربية**

**(نسبة منوية من الإنفاق الجاري)**

| السنوات / الدول | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 16 | 14 | 11 | 11 | 11 | 12 | 12.5 |
| الإمارات | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| تونس | 20 | 20 | 20 | 20 | 20 | 20 | 20 |
| الجزائر | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 |
| مصر | 5 | 5 | 5 | 4 | 4 | 5 | 4.66 |
| المغرب | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 |

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008،ص 344.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما يلاحظ من الجدول السابق، تتفاوت نسبة نفقات الخدمات الاقتصادية من دولة لأخرى، بحيث شهدت تونس أعلى مستوى لهذه النسبة نظرا لارتفاع نفقات دعم السياحة كون تونس من أهم البلدان المشجعة للسياحة و نفس الشيء بالنسبة للأردن، أما فيما يخص الجزائر فنلاحظ تدني كبير للجزء المخصص لهذا النوع من النفقات كنسبة من إجمالي الإنفاق الجاري و هذا راجع لانخفاض مستوى الاستثمارات العامة من جهة و غياب نوعا ما للنفقات في الجانب السياحي من جهة أخرى نظرا لإهمال الدولة لهذا القطاع الحيوي.

د- **نفقات خدمات حكومية أخرى**:وتشمل نفقات دفع أقساط الدين العام وفوائده، إضافة إلى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومية.

3- **المعيار الاقتصادي**: و ينقسم تبعاً لأثر النفقات على الدخل القومي إلى:

أ- **نفقات حقيقية**: وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، وهي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات، والمتمثلة في رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحية و نفقات المشروعات الإنتاجية، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كماً ونوعاً.

ب-**نفقات تحويلية**: وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي (الوادي و عزام، 2007).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

### 2.2.2.2 تقسيمات النفقات العامة في الجزائر:

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز :

1. **نفقات التسيير:** و يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية و المتكونة من رواتب الموظفين ، مصاريف الصيانة، معدات المكاتب ...الخ.و هذه النفقات لا تكوّن أي قيمة مضافة مباشرة للاقتصاد الوطني أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة بحيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة ،و تقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب (المادة 24 من القانون رقم 84/17،1984):

1. أعباء الدين العمومي و النفقات المحسوبة من الإيرادات.
2. تخصيصات السلطات العمومية.
3. النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
4. التدخلات العمومية.

و يتعلق الباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة يتم تفصيلهما و توزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي ، أما الباب الثالث و الرابع فيهمان الوزارات و يتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، و يقسم الباب إلى أقسام و التي بدورها تتفرع إلى فصول و يمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية و عنصر مهم في الرقابة المالية.

2. **نفقات التجهيز:** و يتم توزيعها وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة و هي توزع على مختلف القطاعات و تتفرع إلى ثلاثة أبواب (المادة 35 من القانون رقم 84/17،1984):

1. الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام و الخاص.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3. النفقات الأخرى برأسمال.

و يتميز هذا النوع بإنتاجية كبيرة، و المقصود بالإنتاجية هنا هو التأثير الكبير لهذه النفقات مقارنة بنفقات التسيير و ذلك كونها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة .

و الملاحظ في الجزائر ارتفاع نسبة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز و الجدول التالي يوضح ذلك خلال فترة التعديل الهيكلي:

**الجدول(2-6):نفقات التسيير و التجهيز إلى مجموع النفقات العامة في الجزائر خلال فترة التعديل الهيكلي**

**(الوحدة:نسبة مئوية)**

| السنوات | نسبة نفقات التسيير إلى مجموع النفقات العامة | نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات العامة |
|---|---|---|
| 1994 | 57.99 | 42.01 |
| 1995 | 59.6 | 40.40 |
| 1996 | 64.46 | 35.54 |
| 1997 | 70.25 | 29.75 |
| 1998 | 74.37 | 25.66 |

من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات وزارة المالية،المديرية العامة للميزانية،الجزائر.

## 3.2 مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي و نظرياته:

### 1.3.2 مفهوم النمو الاقتصادي:

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي و كذلك تحديد الفترة التي يقاس خلالها هذا المتغير.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و على هذا الأساس، فإن المأخوذ من( مصطفى و احمد،1999) أن فيليب بيرو عرفه بأنه:"هو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي".

أما كوسوف فيقول :"أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي"

و يؤكد بونيه:"أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة"

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه:"تحقيق زيادة مستمرة في متوسط الدخل القومي الفردي الحقيقي عبر الزمن (أوشر،1989).

و عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الدخل الفردي الحقيقي ،غير أن كثيرا من الاقتصاديين يستخدمون معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي ( عطية،2003).

ومن جهة أخرى يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه الزيادة التي تحدث في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن ( منجاوي،2005).

أما المأخوذ من (موساوي، 2005) فإن W.A.Lewis يرى أن :" النمو الاقتصادي يتمثل في نمو الإنتاج بالنسبة للفرد أي ما يحصل عليه هذا الأخير من الإنتاج" ، أما بالنسبة ل S.Kuznets فإن "النمو الاقتصادي المعاصر يعكس قدرة توفير دائم للسكان بارتفاع كمية كافية من السلع و الخدمات بالنسبة للفرد مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص التالية: وتيرة مرتفعة للناتج

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالنسبة للفرد ترافقها وتيرة مرتفعة للفعالية بالنسبة لوحدة عامل الإنتاج إضافة لوتيرة مرتفعة من التغيرات الهيكلية"

و يبرز لنا من التعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي هو:

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي و لهذا ارتبط تعريفه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية و التوسع الاقتصادي.

و يعتبر الارتفاع و الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن أو تدهور في النشاط الاقتصادي، و لا يعبر ذلك بتاتا عن تخلف أو تقدم اقتصادي كون أن النمو هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى بغض النظر عن إذا كان الناتج يلبي احتياجات العامة أم لا.

### 2.3.2 نظريات و نماذج النمو الاقتصادي:

#### 1.2.3.2 النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي:

**1- نظرية آدم سميث( 1776 ):** يرى "آدم سميث" أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في "تقسيم العمل" الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج. إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة الذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك والمدرسة الكلاسيكية بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في الدفع من الاستثمار (لعلو،1981) و تكون دالة الإنتاج حسب آدم سميث كما يلي:



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

$$y = f(K, L, N) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: y الإنتاج ، K: رأس المال ، L: العمل ، N: الأرض

ويرى "آدم سميث" أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة (1) بالنسبة للزمن (t) كما يلي( Feder،1982):

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \times \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt} \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث: **dy / dt** : معدل نمو الناتج السنوي ، **dL / df** : الإنتاجية الحدية للعمل ، **dK / df** : الإنتاجية الحدية لرأس المال ، **dN / df** : الإنتاجية الحدية للأرض

و عليه يمكن إعادة صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$g = F(g_k, g_L, g_N)$$

بحيث: **g**: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، $g_k$: معدل نمو رأسمال ، $g_L$: معدل نمو اليد العاملة $g_N$:معدل نمو الموارد الطبيعية.

ويشير آدم سميث إلى مسألة تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، لا سيما عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من المعدلات السكانية للنمو، مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## 2- نظرية طوماس مالتوس( 1799):

لا تعبر أفكار "طوماس مالتوس" حول النمو الاقتصادي أقل شأناً منها لدى "آدم سميث"، إذ أبرز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وبين أنه وجب أن يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي وليس مجرد نمو ظاهري .

ويعتبر "طوماس مالتوس" أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو ( مسلم،2007)، حيث أن التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الأفراد ويدفعهم إلى العمل والجد وبالتالي ارتفاع إنتاجية عنصر العمل، كما يؤكد على أهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة بحكم أنه يخلق الأمان والاطمئنان لدى الأفراد وينصب تركيزهم على العمل فقط.

ويؤكد "مالتوس" أن النمو السكاني يكون تأثيره إيجابياً على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال، وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز "مالتوس" أنه يوجد معدل للادخار الذي لا يؤثر سلباً على الاستهلاك من جهة، ويعتبر مقابل أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى وهو "المعدل الأمثل للادخار" لكن زيادة معدل الادخار عن هذا المستوى تؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض وبالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار.

كما يشير "مالتوس" أنه بحكم أن عامل الأرض ثابت، فإن الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد في الأراضي الزراعية وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي، وعلى هذا الأساس فهو يدعو إلى استغلال العامل التكنولوجي من شأنه تحسين ورفع إنتاجية عنصر العمل، وبالتالي تواصل عملية الإنتاج رغم ارتفاع عدد السكان.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويعتبر "مالثوس" بأفكاره السابقة الذكر من أبرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي، إذ أضاف أن زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي إلى خفض الأجور إلى مستوى الكفاف، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم أنه يعتبر تخفيضاً لتكلفة عنصر العمل (النجفي،القريشي،1988).

3- **نظرية دافيد ريكاردو:** يعتبر "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي وانطلاقاً من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو أهم نشاط اقتصادي واهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، من هذا المنطلق فكر ريكاردو في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج، لكنه رأى أن ذلك يكون ممكناً في القطاع الصناعي أكثر من القطاع الفلاحي (شعبان،1997).

وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة طبقات رئيسية وهي : الرأسماليون، العمال و ملاك الأراضي.

فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج و لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأرض فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

### 2.2.3.2 النمو الاقتصادي من وجهة نظر النيوكلاسيك:

**1- النموذج النيوكلاسيكي صولو – صوان "Solow-Swan Model"(1956):** اعتبر هذا النموذج أن حجم الناتج متعلق بصفة أساسية بالتراكم الرأسمالي، وينطلق من فكرة أن التراكم



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرأسمالي يتحدد انطلاقاً من طلب وعرض السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي المغلق(عبد الباسط ،2000).

**أ-عرض السلع والخدمات:**

بحيث يرتكز عرض السلع والخدمات في النموذج النيوكلاسيكي "صولو – صوان" على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية من الشكل:

$$Y = F(K,L).....(1)$$

واستنادا إلى فرضية ثبات عوائد الإنتاج، فإن دالة الإنتاج يمكن كتابتها كما يلي:

$$\frac{Y}{L}F\left[\frac{K}{L}, \frac{L}{L}\right] \rightarrow \frac{Y}{L} = F\left[\frac{K}{L},1\right].....(2)$$

ولكتابة المعادلة (2) على أساس حصة الفرد من العمل، حيث $k=\frac{K}{L}, y=\frac{Y}{L}$ وباعتبار العدد 1 ثابت لذا يمكن إهماله فنجد $y=f(k).....(3)$

**ب_الطلب على السلع والخدمات:**

يشير النموذج النيوكلاسيكي إلى أن نصيب الفرد من الناتج يوجه إما إلى استهلاك أو إلى استثمار كما يلي:

$$Y = c + i.....(4)$$

وان دالة الاستهلاك تكون على النحو التالي:

$$C = (1 - s)\, y.....(5)$$

وبتعويض المعادلة (5) في المعادلة (4) نجد:



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

$$Y = (1-s)\,y + i \longrightarrow i = s\,y \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

ويتوضح لنا من المعادلة (6) أن الاستثمار يساوي الادخار.

وبتعويض المعادلة (3) في المعادلة (6) نجد:

$$I = s\ f(k) \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

وباعتبار أن رأس المال يهتلك بالمقدار δ، وان عدد السكان ينمو بمعدل ثابت n، بالتالي فإن اعتبار رأس المال المهتلك الفعلي يقدر بالمقدار: (δ + n)k ، وان التغير في مخزون رأس المال يعبر عنه كما يلي:

$$\Delta k = i - (\delta + n) \ldots\ldots\ldots (8)$$

وبتعويض المعادلة (7) في المعادلة (8) نجد:

$$\Delta k = sf(k) - (\delta + n)k \ldots\ldots\ldots (9)$$

والمعادلة (9) هي المعادلة الأساسية في النموذج النيوكلاسيكي "صولو – صوان"، وتشير إلى أن حصة العامل من رأس المال (الجانب الأيسر من المعادلة) تتحدد على أساس عاملين (في الجانب الأيمن من المعادلة) وهما: حصة العامل من الاستثمار ((sf(k))، و الاهتلاك الفعلي لرأس المال ((δ+n)k) .



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## 3.2.3.2 النمو الاقتصادي من وجهة نظر الكينزيين:

### أ-نموذج كينز "Keynes Model" :

توصل كينز إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ "الطلب يخلق العرض"، وبالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض ،وفي هذا الإطار أكد كينز على أن "الطلب الفعلي" هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد مؤسسات أو حكومات، وهو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية .

### ب- نموذج هارود – دومار "Harod-Domar Model":

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي "روس هارود" والاقتصادي "إفيسي دومار" ويعتبر مزيجا بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليديين( Grabowski and Shields,2000) ،جاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه( Dwight,2008).

وبالتالي من خلال اهتمام كل من هارود و دومار بتحديد معدل الادخار الأنسب، فهما بذلك يؤكدان أنه نتيجة لذلك يعد الاستثمار المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، ويلعب دوران رئيسيان حيث( Ghatak,2003):

- يعتبر كجزء من الطلب الكلي بحكم أنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية.
- يعتبر الاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الإنتاجية في مخزون رأس المال.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي و أسهلها تطبيقا بحيث يشتمل على دالة الإنتاج ليس فيها مجالا للإحلال بين رأسمال و العمل ، و قد جاء هذا النموذج بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، وهذا التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعا لمعدل ادخار، هذا المعدل هو الذي يهدف نموذج "هارود – دومار" لتحديده.

حيث باعتبار أن الناتج هو دالة في رأس المال فقط يكون بالتالي:

$$y = \frac{k}{v} \text{.....(1)}$$

حيث v: معامل رأس المال.

ويعتبر v معامل ثابت وهو مؤشر هام جدا في نموذج "هارود –دومار"، وتكمن أهميته في أنه يقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار بحيث من العلاقة (1) نجد:

$$v = \frac{k}{y} \text{.....(2)}$$

وبالتالي كلما ارتفع v فإن ذلك يدل على ضرورة رفع رأس المال لإنتاج نفس الحجم من الناتج والعكس صحيح، كما انه يدل على كثافة رأس المال في عملية الإنتاج، إذ أنه يرتفع في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة رأسمالية وينخفض في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة عمالية، كما أن معامل رأس المال v يدل على مدى فعالية رأس المال إذ أن ارتفاعه يدل على انخفاض فعالية رأس المال، أما انخفاضه فيدل على ارتفاع فعالية رأس المال لأن ذلك يعني أن وحدات أقل من رأس المال أنتجت حجما معينا من الناتج.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ينطلق نموذج "هارود – دومار" من مجموعة فرضيات كما يلي:

– الادخار هو نسبة من الدخل حيث : S=s.y حيث: s: الميل المتوسط والميل الحدي للادخار.

– قوة العمل تنمو بمعدل n حيث $n = \frac{\Delta L}{L}$

– وجود فائض في العمالة وندرة في رأس المال.

– ثبات معامل رأس المال حيث: $\frac{\Delta k}{\Delta y} = \frac{k}{y}$

ويقوم هذا النموذج على دالة إنتاج ليونيتيف أو دالة معاملات الإنتاج الثابتة كما يلي:

$$Y = F(K,L) = \min(AK, BL) \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث: $A > 0$ و $B>0$ وهما ثابتان.

هذه المعادلة استعملت من قبل "روي هارود" و "إيفيسي دومار" وهي دالة إنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين عنصري رأس المال والعمل، وهذا ا قاداهما إلى التأكيد أن ذلك يؤدي إلى ارتفاعات حادة في البطالة وفي الآلات غير المستعملة( Barro and Xavier,1996 ).

ويرى نموذج "هارود – دومار" أن حجم الناتج (y) هو دالة في رأس المال فقط حيث تصبح دالة الإنتاج دالة خطية في رأس المال، انطلاقا من هذا تأخذ المعادلة النهائية للنموذج الصيغة التالية:

$$\Longrightarrow \quad g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{v} - (\delta + n) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وتشير هذه المعادلة إلى ما يلي:



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

-إن الادخار هو العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي،بحكم أن من خلاله يتحدد معدل الاستثمار الذي يوفر التراكم الرأسمالي المحدد لعملية الإنتاج.

-ضرورة الحد من معامل رأس المال الحدي، أي الرفع من كفاءة وفعالية الآلات والمعدات ، إذ أن ارتفاعه يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

- الأثر السلبي لارتفاع معدل نمو السكان واهتلاك رأس المال.

ويرى كل من هارود ودومار أن تحقيق نمو اقتصادي متوازن أي يكون نمو الطلب مساوي إلى نمو العرض غير ممكن، وذلك كون أن الاستثمار المحقق غالباً ما لا يتساوى مع الاستثمار المرغوب (Easterly،1997) .

### 4.2.3.2 النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر:

#### 1- نظريات ونماذج النمو الداخلي:

عملت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحققة بين الدول، وكان النموذج النيوكلاسيكي "صولو – صوان" أحد أهم النماذج التي جاءت في هذا الصدد،إلا أن النموذج النيوكلاسيكي "صولو – صوان" لم يبرز مصادر العامل التكنولوجي واقتصر على اعتباره متغيرا خارجيا، وهذا لم يكن مقنعا ومتوافقا مع الواقع الاقتصادي وانطلاقا من منتصف الثمانينات أخذت الأبحاث حول النمو الاقتصادي بعدا آخر وذلك من خلال أبحاث كل من "بول رومر" سنة 1986 و "روبرت لوكاس" سنة 1988 والتي انطلقت من فكرة أنه حتى محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل كالسياسية الاقتصادية مثلا تعتبر عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي، كما أنها خرجت عن نطاق ما جاء به النموذج النيوكلاسيكي "صولو – صوان" خاصة فيما يتعلق بكون العامل التكنولوجي عامل خارجي، وبالتالي فقد كانت



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مساهمات حديثة تهدف إلى اعتبار أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية ولهذا السبب سميث بنظريات ونماذج النمو الداخلي ( Barro and Xavier,1996 ).

**أ- نموذج رومر "Romer Model" (1986) :**

يمثل مخزون رأسمال المادي لدى رومر المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي الذاتي، ويعد هذا النموذج أول مبادرة لوصف خصائص النمو المتصف بوجود آلية تتميز بسماتها الداخلية أي النمو الذي يمكن أن يحدث حتى مع تبات حجم السكان أو مخزون رأسمال ، مما يعني أن الإيرادات يمكن أن تكون ثابتة أو متزايدة و ليست متناقصة كما في النماذج النيوكلاسيكية للنمو.

و يقصد برأسمال المادي كمصدر للنمو الذاتي لدى رومر :"مخزون المعرفة المتولدة عن رأسمال المادي و التي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج (التدريب بالممارسة) (عبد الباسط، 2000).

و تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في رأسمال المادي مصدر مشترك للنمو في النظريات الجديدة و القديمة ووجه الاختلاف الأساسي يكمن في أن النمو الداخلي يبنى على أساس ثبات الإيرادات الحدية لرأسمال و بالتالي يوجد في نموذج رومر مخزونين مترابطين: مخزون رأسمال المادي و مخزون المعرفة، فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور بمعدل نمو طويل الأجل و ثابت. و بالتالي فان هذا النموذج لم يعطي أهمية للأفكار الكينزية الخاصة باحتمال ظهور مشاكل في الطلب و إنما ترك الآلية التقليدية و التي وفقا لها الادخار يشجع النمو .



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## ب_ نموذج لوكاس "Lucas Model" (1988):

ركز لوكاس على المكانة الخاصة لرأسمال البشري كمحرك للنمو ،ذلك الذي يتطابق بدرجة كبيرة مع الوضع السائد في البلدان الصناعية المتقدمة . و يقصد برأسمال البشري :"مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد و التأهيل ،المقومة اقتصاديا و المندمجة في الأشخاص و التي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية و هي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات و إنما كذلك إلى حالة الصحة و النظافة و الغذاء (Delalande,1997 ). و قد اقترح لوكاس نموذجين من خلال التركيز على تراكم رأسمال البشري وهما:

- النموذج الأول للوكاس : تراكم رأسمال البشري داخل مختلف القطاعات الاقتصادية.
- النموذج الثاني للوكاس: تركيز تراكم رأسمال في قطاع من القطاعات الاقتصادية.

وان استوحى لنا تشابه بين النموذجين إلا أن لوكاس حاول أن ينظر إلى مفهوم مختلف بعض الشيء لتراكم رأسمال البشري في كل نموذج بحيث أن في النموذج الأول يخصص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم و إعدادهم أو تكوينهم ، في هذه الحالة تتميز دالة الإنتاج بوجود نوعين من المدخلات :مخزون رأسمال المادي و تراكم العمل الفعال أما في النموذج الثاني فيركز لوكاس إلى فكرة التدريب بالممارسة بحيث يتولد عن النشاط الإنتاجي ذاته تحسين قدرات العمال إذ تتزايد كفاءة العمل في كل قطاع إنتاجي مع مقدار العمل.

### ج- نموذج بارو" Barro Model" ( 1990):

في بداية التسعينات تم تعديل الاتجاه الفكري السائد في تفسير الأزمات الاقتصادية بحيث نجم عن الأزمة السائدة في أوربا إلى ضرورة التدخل العام مما يعني إعادة الاعتبار لأهمية تدخل الدولة بسياساتها النقدية و المالية هذا من جهة ، من جهة أخرى فان ضعف البنية الأساسية في الولايات



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتحدة أفصحت عن التجاهل الكبير للنفقات العامة. في إطار هذا التطور الحديث في إبراز أهمية تطور دور الدولة ، قدم بارو( 1990) نموذجه الذي تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك للنمو الاقتصادي ،و ميز بارو بين رأسمال العام الاستثماري و الاستهلاكي ، و حاول بارو إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه رأسمال العام في تحقيق النمو الداخلي ، كما لاحظ بارو أنه يوجد مستوى أمثل للنفقات العامة يسمح بمعدل نمو مستمر للاقتصاد و يصل الاقتصاد إلى هذا الحجم عندما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج . ويمكن في الأخير تلخيص هذه النظريات في الجدول التالي:

**الجدول(2-7):التطور التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي**

| نظرية النمو | مصدر النمو | خصائص النمو |
|---|---|---|
| أ.سميث(1776) | تقسيم العمل | نمو غير محدد |
| مالتوس(1799) | إعادة استثمار الفائض | نمو محدد بسبب قانون تزايد السكان |
| ريكاردو(1817) | إعادة استثمار الفائض | نمو محدد بسبب تناقص غلة الأرض |
| نموذج الكينزيون الجدد: نموذج هارود –دومارد | معدل النمو دالة في العلاقة بين معدل الادخار و معدل الاستثمار | نمو غير مستقر |
| النموذج النيوكلاسيكي: صولو–صوان(1956) | التقدم التقني و تزايد السكان كعوامل خارجية | النمو ذو طبيعة وقتية في غياب التقدم التقني. |
| نظريات النمو الداخلي: –رومر (1986) – لوكاس (1988) – بارو (1990) | – رأسمال المادي<br>– رأسمال البشري<br>– رأسمال العام(النفقات العامة محرك للنمو ) | إعادة الاعتبار لدور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي. |

**المصدر:** عبد الباسط ، وفا.2000.النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي.دار النهضة العربية للنشر،القاهرة، مصر، ص 8.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## 4.2 العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:

اختلفت نتائج الدراسات في تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام نتيجة لاختلاف الأسس و الفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بينهما.

### 1.4.2 العلاقة السلبية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:

أشار كنوب "knob"(1990) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول فترة 1970 – 1995 إلى أن الارتفاع في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق العام له اثر سلبي على النمو الاقتصادي و الرفاهية ، هذا ما أكده أيضا فولستر"Fulster" (2001) و هنركسون"Hanrekson" (1999) في دراسة امتدت في نفس الفترة ،و نفس النتيجة توصل إليها بارو"Barro"(1991) في دراسة شملت 98 دولة مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج المحلي الحقيقي و توصل من خلالها لوجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم لحد كبير عدم تدخل الدولة بشكل متزايد.

و عموما فان أهم الأسباب المؤدية إلى وجود العلاقة السلبية هي ( Mitchel,2005):

- **تكلفة الأموال:**إن ازدياد الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر للتمويل إلا أن كل الخيارات الموجودة للتمويل لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي ، فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب يؤدي إلى الحد من الادخار ومنه انخفاض الاستثمار ، من جهة أخرى فان الاقتراض يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة كما أن الإصدار النقدي يؤدي إلى حالة التضخم.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **اثر الإزاحة:** إن اكبر اثر لزيادة الإنفاق العام هو اثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي نظرا لانخفاض كفاءة القطاع العام في استخدام الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

**2.4.2 العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:**

يؤكد رام"Ram" (1986) بان القطاع العام له تأثير ايجابي و هام على النمو الاقتصادي بحيث انه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه مجموع الناتج من القطاع العام و الخاص كما أن أشاور"Achawer" (1990) يشير إلى أن الإنفاق العام بالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي ،أما أليكسيو "Alexiou" (2009) في دراسة له حول 7 دول من أوربا الشرقية خلال الفترة 1995–2005 فقد أكد أن الإنفاق العام على تكوين رأسمال(الإنفاق الحكومي الاستثماري) يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي و هو بذلك يوافق ما جاء به أشاور(1990) (Alexiou,2009).

إلا أن العديد من الاقتصاديين يرون أن الأثر الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود و لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام ( Garcia and Saez,2009 ).

و منه يظهر لنا أن هناك اختلاف في تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي بين الإيجاب و السلب ،و في العموم فإن اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ، كما يتأثر بفترة الدراسة و المتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام .



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## 5.2 الدراسات السابقة:

إضافة إلى المدخل النظري ، حاول العديد من الباحثين توضيح مدى أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي و ما مدى العلاقة بينهما من خلال الدراسات الميدانية التي قاموا بها ، لغرض بحث العلاقة بين الإنفاق الحكومي ودوره في النمو الاقتصادي .

و يعتبر موضوع الإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي من الموضوعات التي بحثت من منظورات متعددة وشديدة التباين في كثير من الأحيان، إذ حاول العديد من الباحثين دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي سواء على المستوى العربي أو الأجنبي و نذكر منهم:

### 1.5.2 الدراسات العربية:

من بين الدراسات العربية، نجد دراسة **(البيطار و الحموري،1994)** التي هدفت إلى بيان أثر النفقات العامة على زيادة العجز في الموازنة العامة ،الاقتراض الحكومي، الأسعار و النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1967-1993 ، و قد تم استخدام طريقتين لتقصي تلك الآثار على الاقتصاد الأردني، الأولى اعتمدت على التحليل الوصفي للقراءات التاريخية المتعلقة بعجز الموازنة العامة، النفقات العامة ، الاقتراض الحكومي و الأسعار، و الثانية هي طريقة كمية اعتمدت على التقدير الكمي لمعادلات خطية التي من خلالها تم تبيان أثر زيادة النفقات العامة على العجز في الموازنة العامة، الأسعار، الاقتراض الحكومي و النمو الاقتصادي ، و اعتمدت الدراسة في ذلك على طريقة المربعات الصغرى لتقدير هذا الأثر. ولقد توصلت الدراسة إلى:

1-زيادة النفقات العامة كان لها أثر قوي و ايجابي في زيادة كل من :عجز الموازنة العامة الاقتراض الداخلي و الأسعار.

2 -زيادة النفقات العامة كان لها أثر ضعيف على النمو الاقتصادي بالأردن.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- وجود علاقة ايجابية و لكنها ضعيفة بين كل من الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستثماري و النمو الاقتصادي .

4- نمو القوى العاملة كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي و هذا ما يخالف النظرية الاقتصادية.

5- تعتبر زيادة النفقات العامة سواء كان ذلك في المدى القصير أو الطويل مسئولة في جزء لا يستهان به عن زيادة عجز الموازنة العامة في الأردن.

6- تعتبر زيادة النفقات العامة مسئولة عن زيادة الاقتراض الداخلي و الخارجي في بعض السنوات على المدى القصير، أما في المدى الطويل فقد أظهرت الدراسة أن زيادة كل من النفقات العامة و عجز الموازنة العامة أدى إلى زيادة الاقتراض الداخلي.

وفي سنة 1996 جاءت دراسة( **القرعان،1996**) التي هدفت إلى تحديد أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالأردن خلال الفترة 1968-1993 ، و تمثلت متغيرات الدراسة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي، نسبة نمو رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، معدل نمو العمالة ،معدل نمو إجمالي الإنفاق الحكومي في الحالة الأولى ثم عوض بمعدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في الحالة الثانية ثم عوض بحجم القطاع الحكومي(نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الحالة الثالثة. وقامت الدراسة بإجراء اختبار السكون للمتغيرات محل الدراسة و تبين أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى(0) ، و عليه اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير النموذج. و لقد توصلت الدراسة إلى:

1- ايجابية الأثر الكلي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2- زيادة كل من الإنفاق الحكومي أو حجم القطاع الحكومي أو الاستهلاك الحكومي ب 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 2.37%، 5.93% و 2.37% على الترتيب .

كما نجد دراسة( **شطناوي،1996**) و على خلاف دراسة القرعان، هدفت إلى قياس أثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي بالأردن خلال الفترة 1970-1992 اعتمادا على نموذج راتي رام (Rati Ram ) ، و الذي يقوم أصلا على تقسيم الاقتصاد المحلي إلى قطاعين:الأول هو القطاع الحكومي و ينتج حسب دالة إنتاج تتكون مدخلاتها من العمل و رأسمال ،و الثاني هو القطاع الخاص و الذي ينتج حسب دالة إنتاج تتضمن مدخلاتها إضافة إلى العمل و رأسمال ،إنتاج القطاع الحكومي .و يقاس حجم القطاع الحكومي حسب نموذج رام بأحد المقاييس التالية: النفقات الحكومية ، الإيرادات الحكومية المحلية أو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.

و قد اعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي القائم على تحليل خطوط الانحدار باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الاعتيادية.و لقد توصلت الدراسة إلى:

1- إن حجم القطاع الحكومي في الاقتصاد الأردني يعتبر كبيرا بالمقارنة مع حجم الحكومة في الاقتصاد في الدول المتقدمة و الدول النامية في المنطقة وقد أظهر تراجع بشكل متذبذب عندما قيس بنسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2- حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإيرادات الحكومية المحلية من الناتج المحلي الإجمالي أظهر نموا مستمرا مما نتج عنه انخفاض في عجز الموازنة العامة بعد 1989.

3- ارتفاع نسبة العاملين في الحكومة إلى العمالة الكلية في الاقتصاد الأردني .



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما دراسة( **الشامسي و السويدي،1997**) فقد هدفت إلى دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي في الأردن خلا الفترة 1969-1993 باستخدام سببية جرانجر و قد ناقشت هذه الدراسة قانون فاقنر الذي يهتم بدراسة سلوك الإنفاق العام . و لقد توصلت الدراسة إلى:

1- أن قانون فاجنر لا ينطبق على الاقتصاد الأردني.

2- ضعف العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي .

3- السياسة الاقتصادية تستلزم تقليص الجهاز الحكومي و تضييق حدود مسؤولية الدولة و إحداث تصحيحات هيكلية في الاقتصاد تستهدف خفض الإنفاق العام و تقليص الإعانات و كافة أشكال الدعم لتصحيح العجز في الموازنة العامة.

توجها نحو المغرب العربي نجد دراسة( **بن جليلي ، 2000**) التي هدفت إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق العام في شكل رأسمال بشري و بنى تحتية و النمو الاقتصادي في تونس و قد توصلت الدراسة إلى:

1- وجود اثر ايجابي جد مؤثر للإنفاق العام في شكل بنى تحتية على النمو الاقتصادي في تونس.

2- وجود اثر ايجابي للإنفاق العام على رأسمال البشري على النمو الاقتصادي في تونس.

أما دراسة( **الخياط' ، 2001**) و على خلاف دراسة بن جليلي قامت الخياط بتقسيم الإنفاق العام إلى استهلاكي و استثماري ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقدير نماذج للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من الفترة 1970 إلى عام 1998 من خلال حصر وتحديد المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي بشكل عام والأنواع المختلفة للنفقات الحكومية بشكل خاص ، وقد تم



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى من واقع بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة الخاضعة للدراسة، حيث قامت الباحثة بحصر عدد من المتغيرات لإجراء القياس عليها وهي: قيمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مستوى الإنفاق الاستهلاكي الحكوميمستوى الإنفاق الاستثماري الحكومي ، معدل نمو نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي و معدل نمو نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي، وقد خرجت الدراسة بأن تطبيق النماذج السابقة للنمو الاقتصادي لكامل الفترة( 1970–1998) أعطت لنا نتائج غير دقيقة ولم تظهر أي معنوية إحصائية الأمر الذي أضطر الباحثة إلى تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين جزئيتين فترة أولى ( 1970 إلى 1979 ) وهي تمثل ذروة الإنفاق الحكومي واكتمال وضع الهياكل الأساسية لخطط التنمية ، وفترة ثانية ( 1980 إلى 1998) وهي ما بعد اكتمال وضع الهياكل الأساسية لخطط التنمية في المملكة العربية السعودية . ولقد توصلت الدراسة إلى:

1- أن تقسيم فترة الدراسة وتطبيق نماذج النمو الاقتصادي باستخدام الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري على الفترات الجزئية أعطي لنا معنوية إحصائية للمتغيرات .

2- أن هناك علاقة تبادلية بين النفقات الحكومية الاستثمارية والنمو الاقتصادي ، في حين بينت النتائج غياب علاقة بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

كما أن دراسة (بري ،**2001**) هدفت هي الأخرى إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي و الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية و على وجه الخصوص تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي و ما مدى إنتاجيته وفقا لقانون بارو و الذي ينص على أن الإنفاق الحكومي يكون في حجمه الأمثل عندما تكون قيمته الإنتاجية



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحدية =1 (أي أن زيادة الإنفاق بدينار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنفس القيمة).

و لقد توصلت الدراسة إلى:

1-الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية منتج.

2- الإنفاق الحكومي اكبر مما ينبغي .

3- الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية هو 29% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما دراسة (**الحقباني، 2002**) هدفت إلى اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة التكامل المشترك خلال الفترة 1969-2000 من خلال تقدير النماذج التالية:

$$(1)\ Lrgx=\alpha_0+=\alpha_1 Lgdp \quad ,(2)\ Lrgg=\alpha_0+=\alpha_1 Lgdp \ ,\ (3)\ Lrgx=\alpha_0+=\alpha_1 Logdp$$

بحيث أن : rgx: الإنفاق الحكومي الحقيقي.

rgg: نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي .

Gdp: الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Ogdp: الإنتاج المحلي الإجمالي النفطي.

و لقد توصلت الدراسة إلى:

1- وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي الحقيقي .

2- وجود علاقة سببية في الإتجاهين بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، و بين الناتج المحلي النفطي و الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في حين أن دراسة (آل الشيخ،2002) بحثت في حقيقة وجود علاقة قانون فاقنر (Wagner Law) باستخدام نماذج التكامل المشترك و اختبارات السببية و قد اشتملت الدراسة على إحصائيات دولية لسبعة و عشرين دولة متفاوتة في مراحل تنميتها الاقتصادية و هي : قبرص ،مصر ،اليونان،الهند،اندونيسيا،إيران ، الأردن ، مالطا ،ماليزيا،المغرب،نيجيريا ،عمان، الباكستان الفلبين،البرتغال،المملكة العربية السعودية ،سنغافورة،اسبانيا،جنوب افريقيا، سيريلانكا سوريا،تايلند،تونس،تركيا، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية، و فنزويلا . و لقد توصلت الدراسة إلى:

1-ضعف أدلة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بينما توجد أدلة اقوي على وجود علاقة سببية متبادلة أي ثنائية الاتجاه بين مستوى الإنفاق الحكومي و إجمالي الناتج المحلي الفردي .

2 – عدم دقة الاعتماد على اختبار واحد للتكامل المشترك و على اختبار السببية الأحادية.

3- وجود علاقة سببية ثنائية بين مستوى الإنفاق الحكومي و إجمالي الناتج المحلي الفردي في اتجاهين يدعم التواجد الثنائي (المشترك) لعلاقة فاقنر مع علاقة التوجه الاقتصادي الكلي الكينزي و هو ما يتناسب أيضا مع إسقاطات التكامل المشترك.

أما ( الرقاص ،2003) فقد حاول أن يقيس الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي اعتمادا على دراسة "بارو" و لخصت الدراسة إلى أن الخدمات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي منتجة و لكنها تقدم بأكبر من اللازم و ذلك حسب نموذج البيانات المدمجة ولا بد من مواجهة الاختلالات المالية من خلال تخفيض و ترشيد الإنفاق العام ، زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة و تطوير القدرة الإدارية للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة متطلبات التنمية من خلال تحسين سياسة و نظم الوظائف العامة و الموازنة العامة.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في سنة 2004 قام **وهاب** باختبار جديد لقانون فاقنر للإنفاق الحكومي و كان الهدف من وراء ذلك هو تحليل أثر تعجيل و تبطيء النمو الاقتصادي على النمو في الإنفاق الحكومي في دول OECD(أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فلندا، فرنسا، اليونان، جزيرة أيسلندا، ايرلندا ايطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزلندا، النرويج، برتغاليا، اسبانيا السودان، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية) . و لقد توصلت الدراسة إلى:

1- الإنفاق الحكومي يزيد أقل نسبيا مع تعجيل النمو الاقتصادي و ينقص أكثر نسبيا مع تبطيء النمو الاقتصادي.

2- أظهرت النتائج دعم و تأييد محدود لقانون فاقنر .

كما أن هناك بعض الدراسات ركزت على الإنفاق العسكري، كدراسة( **المطيري،2005**) التي ألقت الضوء على اثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1971-2002 باعتباره هو الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي . ولقد توصلت الدراسة إلى:

1-أن الاستقرار و الأمن يلعب دورا مهما في توفير البيئة المناسبة للنمو و التنمية الاقتصادية.

2- الإنفاق العسكري على القطاعات العسكرية له تأثير على تحقيق النمو، كما أنه يعد و احد من أهم العناصر للإنفاق الحكومي و منه للسياسة المالية .

أما دراسة( **العيسى ،2006**) فقد هدفت إلى تقدير تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في كل من السعودية و الكويت من عام 1970-2002 و الإمارات من 1972-2002 لعدم توافر البيانات عنها قبل سنة 1972 وتم الاعتماد بصورة كلية على المتغيرات المقيمة بالأسعار



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثابتة لعام 1984 للوصول إلى بيانات ماليةٍ حقيقيةٍ وذات سنةٍ أساس واحدة ، و قد تم استخدام المنهجين الوصفي و الكمي ،بحيث شمل الأول توضيح لتطور حجم الإنفاق العام و هيكله ووضع الموازنة في المملكة العربية السعودية و الكويت و الإمارات العربية المتحدة ، في حين شمل المنهج الكمي بناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي بوصفه أحد محددات النمو على النمو الاقتصادي من خلال نموذج انحدار متعدد يشمل النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي و مجموعة من المتغيرات المستقلة :الإنفاق الحكومي، عرض النقود ، التكوين الرأسمالي الثابت الخاص و متغير صوري(وهمي) يعكس المراحل الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول نتيجة لتغيرات أسعار النفط. حيث تم تجميع بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة و حجم الإنفاق الحكومي الإجمالي و تم تقدير اثر هده الأخيرة على النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي .

وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية المطبقة على السلاسل الزمنية من حيث اختبارات السكون و التكامل المشترك توصلت الدراسة إلى:

1-أهم الصفات المشتركة بين الدول محل الدراسة هي الاعتماد على النفط و على العمالة الوافدة بنسبة كبيرة و وجود هيكل إنتاج غير متنوع.

2-أن الدول الثلاث مرت بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى:1970 -1982 و هي فترة الطفرة و ارتفاع أسعار النفط فضلا عن و جود فائض في الموازنات مما أدى إلى ظهور نمو كبير بالإنفاق العام.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المرحلة الثانية:1983-1992 و هي فترة تدهور أسعار النفط و حرب الخليج الأولى و الثانية مما أدى إلى عجز بالموازنات راجع إلى ارتباط الإنفاق الحكومي بالإيرادات النفطية كما تم استنتاج أن هناك عوامل أخرى غير مالية تؤثر على الإنفاق العام.

المرحلة الثالثة:1993-2002 و فترة الإصلاحات الاقتصادية و التخصيص فرغم العجز و استمراره اتخذت هده الدول سياسة مالية انكماشية.

3-انخفاض أسعار النفط و إيراداته اثر بالدرجة الأولى على النفقات الرأسمالية و كان أثره محدود على الإنفاق الجاري كون أن الجزء الأكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب و اجور مما يجعل التقليل منها يتعارض مع متطلبات التنمية بالإضافة إلى اكتمال مشروعات البنية التحتية .

4-أوضحت النتائج التأثير الايجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير و الطويل في الدول محل الدراسة.

5-وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة في الدول الثلاث محل الدراسة.

وفي سنة 2009 و خلافا على الدراسة السابقة قامت( **الرشيد،2009** ) بتقسيم الإنفاق العام إلى الإنفاق على التجهيزات الأساسية و الخدمات العامة و الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، و تمحورت الدراسة حول مدى تأثير هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي. و لقد توصلت الدراسة إلى :

1-الإنفاق الحكومي يؤثر في ثمة متغيرات كالنمو الاقتصادي ، نمو القطاع الخاص .



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2-الإنفاق العام على التجهيزات الأساسية و الخدمات العامة تبن أن له اثر سلبي على النمو الاقتصادي في حين الاستثمار الخاص له اثر ايجابي على النمو.

3-كما أن الإنفاق الحكومي يؤثر فهو يتأثر بالقيم الدينية و الاجتماعية و الاعتبارات التنظيمية و القانونية.

كما نجد في نفس السنة دراسة (**سعد و قلاقش ، 2009**) التي هدفت إلى تحديد أثر نمو الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في لبنان خلال الفترة 1962- 2007 و تم الأخذ بعين الاعتبار التقسيم الوظيفي للإنفاق الحكومي واقتصرت الدراسة في ذلك على 4 قطاعات :الدفاع التعليم،الصحة و الفلاحة، و قد توصلت الدراسة إلى:

1- الإنفاق الحكومي على التعليم له أثر موجب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و اثر سلبي في المدى القصير.

2- الإنفاق الحكومي على الدفاع و الصحة له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل و اثر غير معنوي في المدى القصير.

3- الإنفاق الحكومي على الفلاحة له أثر غير معنوي على النمو الاقتصادي في كلا من المدى الطويل و المدى القصير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

### 2.5.2الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة( لاندو Landau،) 1986 إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي اعتمادا على إحصائيات 65 دولة نامية( الكاميرون ، التشاد ، مصر، اثيوبيا، غانا كينيا، مملكة ليموتو، لبيريا، مدغشقر، ملاوي ، مالي، المغرب، نيجيريا، روديسيا، روندا، السنغال الصومال، إفريقيا الجنوبية، السودان، تانزانيا، الطوغو، تونس، أوغندا، زائير، زامبيا، بنغلادش بورما، الهند، إيران، إسرائيل، الأردن، كوريا الجنوبية، ماليزيا، باكستان، سنغافورة، سيريلانكا سوريا تايلاندا، اليونان، البرتغال، اسبانيا ، تركيا، كوستاريكا، جمهورية دومينيكاني، سلفدور، جواتيمالا الهندوراس، جمايكا، المكسيك، نيكاراجوا ، بنما، جزيرة ترينيداد، الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل الشيلي، كولومبيا، إكوادور، براغواي، البيرو، أوروغواي، فنزويلا، أندونيسيا و بابوا ) للفترة مابين 1960-1980 و قام لاندو باستخدام معادلات الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة المذكورة لجميع الدول مجموعة مستخدما لذلك دراسة تقاطعية لجميع هذه الدول و إضافة لهذا استخدم لاندو كذلك بعض المحددات الأخرى مثل رأسمال البشري و بعض المحددات السياسية .ولقد توصلت الدراسة إلى :

1- هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و النمو الاقتصادي .

2-النفقات العسكرية لم يكن لها أي تأثير ملموس على النمو الاقتصادي.

3- الإنفاق الحكومي الرأسمالي لم يكن له اثر في تسريع النمو الاقتصادي حسب النتائج التي توصل لها لاندو.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي سنة 1996 قدم كارس Karrs نموذج سمح بالوصول إلى بعض الاستنتاجات الخاصة بحجم الإنفاق العام من جهة و مدى إنتاجية هدا الأخير من جهة أخرى و قد استخدم كارس و بقدر لا باس به من التحليل العلمي التصنيف الذي وضعه بارو(1990) في دراسته "الإنفاق الحكومي في نموذج مبسط للنمو"و قد قام كارس بدراسة هذه العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في 118 دولة متقدمة و نامية مقسمة حسب القارات خلال الفترة 1960-1985، وقد استند كارس في تحليل النتائج على النتائج التي توصل لها روبرت بارو و التي أصبحت تعرف ب "قانون بارو "و الذي ينص على أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي يكون عند حده الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاج الحدي للإنفاق الحكومي=1. ومن أهم النتائج التي توصل لها كارس:

1- الإنفاق الحكومي الاستهلاكي منتج بصورة ملموسة و هو أمر متوقع حيث أن هذا النوع من الإنفاق الحكومي يحتوي على نفقات قطاعي الأمن و الدفاع.

2- الإنفاق الحكومي في المتوسط اكبر مما ينبغي في إفريقيا، اقل مما ينبغي في آسيا و مقدم بالحجم المناسب في بقية القارات.

3- الإنفاق الحكومي في المتوسط كنسبة إلى الناتج المحلي هو 23%و هو يتزايد من 14% في الدول الأوربية و 33% في دول أمريكا الجنوبية.

4- القطاع الحكومي أكثر إنتاجية عندما يصغر حجم القطاع حيث أن الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي تصغر كلما كبر الإنفاق "تناقص الإنتاجية الحدية للإنفاق".

أما **جوسي Guseh** عام 1997 فقد استخدم دالة دوب دوكلاس لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي حيث شملت الدراسة 59 دولة من الدول ذات الدخول المتوسطة خلال الفترة 1960-1985 و قد أدخل جوسي بعض المحددات السياسية مثل الديمقراطية كأحد



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي مع أن هدا العامل قد استخدم من طرف بارو 1990 و بجرامي( pourgerami) إلا أن النموذج المستخدم من طرف جوسي أخذ في عين الاعتبار التأثير الديناميكي لهدا العامل و كان مبرر جوسي من وراء استعماله التأثير الديناميكي بدلا من الثابت هو التغير الذي حدث في كثير من الأنظمة في الدول محل الدراسة خلال فترة الدراسة و كانت من أهم النتائج:

1-أن لدرجة التقدم الديمقراطي اثر مميز في تحديد درجة النمو الاقتصادي.

2- هناك اثر سلبي و معنوي لنمو الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في جميع الدول محل الدراسة و يزداد هدا الأثر كلما تم الانتقال من الدول الأكثر تطبيقا للديمقراطية إلى الدول الأقل تطبيقا لها.

في حين دراسة (Bose et al ،2003) هدفت إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي لعينة من 30 دولة نامية(جزر البهاما، بنغلادش،جمهورية بتسوانا،جمهورية بروندي الكونغو، اتيوبيا، غانا،جواتيمالا، الهند، أندونيسيا، جمايكا،كينيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا موريشيوس، المغرب ، مملكة النيبال، نيجيريا، باكستان، روندا، سريلانكا،السودان، سوريا، تانزانيا تايلاندا،تونس و زامبيا ) خلال الفترة 1970-1980 و اهتمت بشكل أساسي بتحديد مكونات الإنفاق العام التي ترتبط ايجابيا مع النمو الاقتصادي .و لقد توصلت الدراسة إلى:

1-أن نسبة الإنفاق الحكومي الرأسمالي إلى الناتج المحلي ترتبط ايجابيا مع النمو الاقتصادي.

2-أن اثر الإنفاق الحكومي الجاري على النمو الاقتصادي يعتبر غير مؤثر و غير واضح لعينة الدراسة.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3-على المستوى القطاعي فان الاستثمار الحكومي و إجمالي الإنفاق الحكومي على قطاع التربية و التعليم تعتبر المخرجات الوحيدة التي تعتبر مؤثرة بصفة ايجابية على النمو الاقتصادي من خلال العينة محل الدراسة.

أما **بالدوتشي Baldoutchi** عام 2005 فقد قام بدراسة مدى التأثير الايجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على النمو الاقتصادي في ايطاليا من خلال نموذج "بارو" حيث أكد هدا الأخير أن الإنفاق الحكومي يؤثر فقط على النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات العامة دون إعطائه أية أهمية لإمكانية التأثير الايجابي للاستهلاك العام على النمو الاقتصادي و الذي يختلف باختلاف نظرة الأفراد إليه و بناء عليها يمكن الحكم على إنتاجية الاستهلاك العام أولا. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى:

1-الإنفاق الحكومي يتفاعل مع الإنفاق الخاص للتأثير الايجابي على النمو الاقتصادي.

2-أن معدل النمو الاقتصادي الناتج عن ارتفاع كل من الاستهلاك العام و الاستثمار العام يرتفع عنه في الحالة التي أشار إليها بارو عند ارتفاع الاستثمار العام وحده فقط.

3-أن اثر الاستهلاك العام على النمو الاقتصادي يتوقف على نظرة الأفراد إليه فإذا كان يؤخذ بعين الاعتبار على انه استهلاك عام بديل للاستهلاك الخاص فان هذا يدفع الأفراد إلى توجيه ما كان مخصصا من دخولهم كاستهلاك إلى ادخار و منه إلى استثمار و منه زيادة التراكم الرأسمالي و الذي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي أما إذا كان ينظر إليه على انه استهلاك عام فقط فانه بذلك يعتبر تبذيرا للموارد و لا اثر له على النمو الاقتصادي و هده هي الحالة التي أشار لها بارو في نموذجه 1990 و الذي أكد فيه على أن النمو الاقتصادي يبقى متعلقا بحجم الضريبة التي من خلالها يتحدد الدخل المتاح للفرد.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4- الإنفاق الحكومي الاستهلاكي لم يتبين له أثر على النمو الاقتصادي بإيطاليا.

و في عام 2006 قام **فالو falao** بتحليل التداخل بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في البرتغال خلال الفترة 1980-2003 ، و بصفة خاصة اثر محتويات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، و تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج التالي:

$$GDP=F(GDP_{-1},ED,SP,EH,EA)$$

بحيث: GDP: الناتج المحلي الإجمالي ، ED: الإنفاق على التعليم.(Expenditure on Education)

SP: الحماية الاجتماعية(Social Protection) ، Eh: الإنفاق على الصحة ( Expenditure on Health)

EA: الصفقات الاقتصادية ( Economic Affairs).

و لقد توصلت الدراسة إلى :

1-الإنفاق العام على التعليم و الصفقات الاقتصادية من أهم اهتمامات الدولة لتحقيق نمو طويل المدى.

2-الصحة هي وسيلة مهمة لزيادة النمو الاقتصادي في المدى القصير و ليس في المدى الطويل.

3-الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية تؤثر فقط على جهة الطلب في الاقتصاد و لا يؤثر على النمو الاقتصادي مقاسا بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

قد تلجأ الدولة إلى الإنفاق الحكومي لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها النمو الاقتصادي لذا هدفت دراسة **(Amponsah، 2008)** إلى فحص و تقصي أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في غانا خلال الفترة 1970-2004، و لدراسة هذه العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، افتراضت الدراسة أن الاقتصاد يتضمن القطاع الحكومي (G) و القطاع الغير حكومي (C) ، و لقد توصلت الدراسة إلى:



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1- الإنفاق الحكومي الكلي يؤخر النمو الاقتصادي حسب نتائج الدراسة .

2- الإنفاق على الصحة و البنى التحتية يرفع النمو الاقتصادي .

3- الإنفاق على التعليم لم يتبين له أي أثر مهم إحصائيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

4- وجود أثر مهم إحصائيا للديمقراطية و عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي.

أما دراسة( ألكسيو **Alexiou** ، **2009** ) قامت بدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في جنوب شرق أوربا، و تم إدراج المتغيرات التالية في النموذج:الإنفاق الحكومي على تكوين رأسمال ،الاستثمار الخاص،انفتاح التجارة و النمو الديموغرافي كما يلي:

$$Y=g(k,L,D^g,F^g,H)$$

بحيث: Y: التغير النسبي في الناتج المحلي الحقيقي، K: التغير النسبي في الاستثمار الخاص ، L: النمو الديموغرافي(كمتغير تقريبي لنمو العمالة) ، $D^g$:الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال ، $F^g$ :التغير النسبي في المساعدات الإنمائية الرسمية ( Percentage Change in Net Official Development Assistance)

H: التغير النسبي في صافي الصادرات (كمتغير تقريبي لانفتاح التجارة( Trade Openness)).

و تم تقدير المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى .و لقد توصلت الدراسة إلى :

1- أن الإنفاق الحكومي على تكوين رأسمال و الاستثمار الخاص و انفتاح التجارة لهم اثر موجب على النمو الاقتصادي .

2- أن النمو الديموغرافي و المساعدات الإنمائية الرسمية لم يتبين لهما اثر على النمو الاقتصادي حسب الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كما نجد في نفس السنة دراسة (Sugata and Andros،2009)التي اهتمت بتحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال دراسة مقطعية لعينة من 15 دولة نامية(السودان، زمبابوي، باكستان، ماليزيا كينيا، كامرون، تانزانيا، كولومبيا، المكسيك، الشيلي أندونيسيا، أرجنتين ،الهند، تايلندا، البرازيل) خلال الفترة 1972-1999 ، تم احتساب متوسط الإنفاق الجاري لهذه الدول محل الدراسة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .و لقد توصلت الدراسة إلى:

1- بالنسبة للبرازيل أظهرت النتائج أن الإنفاق الجاري له دور مهم في إحداث النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

2- بالنسبة للدول الأخرى فقد أظهرت النتائج أن الإنفاق الجاري له دور ضعيف في إحداث النمو الاقتصادي.

في حين أن دراسة (**Mulamba** ، **2009**) هدفت إلى استقصاء مدى صلاحية قانون فاقنر و المبادئ الكينيزية للعلاقة السببية و الطويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في ثلاثة عشر دولة نامية في جنوب إفريقيا "SADC"(افريقيا الجنوبية، زمبابوي، زامبيا، بستوانا سوازيلاندا، مملكة ليسوتو، ناميبيا، الموزنبيق، مدغشقر، موريشيوس، ملاوي، تانزانيا و أنغولا) خلال الفترة الزمنية 1988-2004 من خلال استعمال السلاسل الزمنية المقطعية،وقد استعملت الدراسة طريقيتين للتكامل المقطعي:Pedroni panel co- integration test و Kao panel co- integration test وقد تبين من خلال كلا من الاختبارين أن :

1- هناك علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و النمو في دول محل الدراسة.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2- العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو أحادية الاتجاه ، من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه الإنفاق الحكومي و هذا ما يتوافق مع قانون فاقنر .

### 3.5.2 الدراسات المحلية(الجزائرية):

هناك ندرة في الدراسات التي تناولت موضوع اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر و من بين الدراسات التي تناولت الموضوع، نجد دراسة( **ضيف،2005**) التي هدفت إلى تحديد مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي و التشغيل في الجزائر ، كيفية تفعيلهما ، معرفة أهم تطورات النفقات العامة و أهم آثارها الاقتصادية ، كما هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة النفقات العامة في زيادة النمو الاقتصادي و إحداث مناصب شغل جديدة و قد تم الاعتماد كلية على المنهج الوصفي لتحليل انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر. و لقد توصلت الدراسة إلى:

1-إن هيكل النفقات العامة في الجزائر منحاز لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز.

2-من أهم الأسباب الرئيسية لتزايد النفقات العامة بالجزائر ،ارتفاع الناتج الداخلي الخام و نظرا لتذبذب هذا الأخير نتيجة لتذبذب أسعار البترول فان نمو هذه النفقات غير مستقرة.

3- يعتبر ترشيد سياسة الإنفاق العام ضرورة حتمية من أجل الرفع من إنتاجية هذه النفقات إلا أن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم سياسة الإنفاق العام التقشفية و التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة التعديل الهيكلي و التي كان لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

4- يمكن التأثير على النمو الاقتصادي و التشغيل عن طريق سياسة الإنفاق العام من خلال زيادة النفقات العامة لكن بشرط أن تكون هذه الأخيرة منتجة ، إضافة إلى توفر مرونة مرتفعة نوعا ما للطلب على اليد العاملة بالنسبة إلى التغيرات في الإنتاج.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما دراسة ( بودخدخ، **2010**) فقد هدفت إلى تحديد مدي تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001- 2009 و التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي فضلا عن إبراز أهمية النمو الاقتصادي و مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيقه. ،معتمدة على المنهج الوصفي لإعطاء نظرة حول آثار سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة. و قد توصلت الدراسة إلى:

5- 1- غياب الترشيد في الإنفاق العام بحيث أن هناك عدد من البرامج و المشاريع تجاوزت تكاليفها ما خصص لها في ميزانيتها الأولية نظرا لضعف الدراسات التقنية.

6- 2-عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي و انخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (1999-2004) و البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

7- 3-ساهمت سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق البرنامج.

**4.5.2 أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

بعد الإطلاع على الدراسات ذات العلاقة بالموضوع ، وجدت الباحثة أن هناك ندرة في الدراسات العربية الخاصة بالحالة الجزائرية التي تناولت أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي حيث وجدت الباحثة دراستين فقط تناولت الموضوع هما: دراسة (ضيف احمد،2005) و دراسة (بودخدخ كريم ،2010) إلا أن كلتا الدراستين لم تتناول الجانب الكمي الإحصائي في الموضوع بحيث اقتصرت على الجانب النظري و المنهج الوصفي التحليلي ، هذا ما ستتداركه الدراسة الحالية لتغطية هذه الفجوة من خلال تقييمها لأثر الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي و الاستثماري)على النمو



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2009 بناءا على تقييم علمي مبني على أسس كمية قياسية لطبيعة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي معتمدة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد(Vector Auto-Regression Model) ، كما أنها تعتبر الدراسة الأولى في الجزائر التي تستخدم هذا النموذج ( VAR Model) لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي بالجزائر-في حدود علم الباحثة- .

أما فيما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بصفة عامة العربية و الأجنبية منها فإن هذه الدراسة أخذت بالتقسيم الاقتصادي(الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري) مثل دراسة(الخياط،2001) ودراسة (القرعان،1996) ليس الوظيفي (حسب القطاعات) و الذي أخذت به بعض الدراسات الأخرى من جهة ، و ما يميز هذه الدراسة أيضا هو إدخالها لمتغير وهمي المتمثل في استقرار الوضع الأمني (Security Situation Stability) نظرا للتأثير الكبير لهذا الأخير على النمو الاقتصادي و على حجم الإنفاق الحكومي ، هذا ما لم تأخذه بعين الاعتبار الدراسات السابقة الأخرى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

## 6.2خاتمة الفصل:

أكدت نظريات النمو في الفكر المعاصر على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو من خلال سياستها المالية في شكل إنفاق عام، إذ يعتبر الإنفاق العام احد أهم مكونات الطلب الكلي و يرجع بالأساس إلى تصورات التحليل الكينزي الذي يقر بأهمية سياسة الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية و يتجلى أثرها على الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري .

و عموما فإن اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي لا يعتبر مطلقا إذ انه هناك تجارب واقعية تدل على ايجابية أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي ، البعض الآخر يدل على وجود أثر سلبي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي ،و أخرى تدل على غياب هذا الأثر ، و ذلك يرجع بالأساس إلى خصائص البلد و إمكانياته.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الفصل الثالث

# هيكل الإنفاق الحكومي و معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مارات

# الفصل الثالث: هيكل الإنفاق الحكومي و معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر

## 1.3 مقدمة:

تضع العديد من الدول النامية خططا و برامج إنمائية طموحة تهدف إلى التخلص من التخلف و تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ، و تتبنى في سبيل تحقيق ذلك العديد من السياسات التي من بينها السياسة المالية التي تسعى بشكل أساسي إلى النهوض بالاقتصاد القومي و دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل اللازم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية هذا ما يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة المالية في البلدان النامية أما في البلدان المتقدمة فهي تسعى إلى الاستقرار و التوازن الاقتصادي (عبد المنعم ،1986).

لقد صاحب الاتساع المستمر في نطاق الإنفاق العام و الزيادة المستمرة في حجمه تغير في هيكله أي في الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع النفقات العامة إلى إجمالي النفقات العامة وفق ما تهدف إليه السياسة المالية في البلدان النامية .

إن تحليل هيكل النفقات العامة يعتمد على الطريقة التي تصنف بها هذه النفقات حيث نجد صندوق النقد الدولي يصنف النفقات العامة إلى التصنيف الوظيفي و التصنيف الاقتصادي، بحيث الأول يقسم النفقات العامة وفقا لنشاطات و قطاعات الحكومة أما في الثاني فيتم تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حكومية جارية(استهلاكية) و نفقات حكومية رأسمالية(الاستثمارية) و إن هذين التصنيفين يعتبران الأكثر استخداما من طرف الاقتصاديين في تحليلهم للنفقات العامة سواء في الدول النامية أو المتقدمة (Prest, 1985 ).

و فيما يخص الجزائر فقد اعتمدت هذه الأخيرة سياسة انفاقية تقشفية خلال فترة التعديل الهيكلي 1994-1998 بقصد التخلص من عجز الموازنة العامة الذي نتج عن انخفاض الإيرادات الناتج



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عن انخفاض أسعار البترول ابتداء من صدمة 1986، و قد رافق ذلك انخفاض في مستوى التشغيل و ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت الى28.2% بعد ما كانت تقدر ب 24.36% سنة 1994 لتليها بعد ذلك سياسة إنفاق توسعية خلال الفترة 1999-2004 و الفترة (2005-2009) التي تميزت ببرنامج إنفاقي ضخم الذي تمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو ، و قد صاحب ذلك ارتفاع في مستويات التشغيل و انخفاض في مستويات البطالة.

و يتناول هذا الفصل تحليل هيكل النفقات الحكومية و النمو الاقتصادي في الجزائر .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## 2.3 خلفية عن مراحل الاقتصاد الجزائري وأهم البرامج الانفاقية المطبقة:

وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال في وضعية اقتصادية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين المتعددة ، أمام هذه المشاكل الاقتصادية من جهة و غياب التنظيم من جهة أخرى تدخلت الدولة و قامت بوضع خطط اقتصادية مستندة على مبادئ النهج الاشتراكي تمثل في سياسة المخططات التنموية إلى غاية 1986 حيث ظهرت عدة أزمات أثرت على الاقتصاد الوطني و انعكس سلبا على مختلف القطاعات ، و الذي أدى بدوره إلى انتهاج العديد من الإصلاحات الاقتصادية .

و يمكن تلخيص أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري إلى ثلاثة مراحل:

### 1.2.3 منذ الاستقلال إلى نهاية الثمانينات:

في هذه الفترة كانت الدولة الجزائرية ذات حضور متعدد في كافة مجالات الحياة حيث تبنت النظام الاقتصادي الاشتراكي و سادت بذلك عملية التخطيط التي بدا التفكير في تطبيقها ابتداء من سنة 1966 فعرفت مجموعة من المخططات كان أولها المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 الذي يعتبر محاولة أولية تحضيرية في طريق نظام التخطيط و التوجيه المباشر للتنمية من طرف الدولة.و قد تلت هذا المخطط أربعة مخططات أخرى متوسطة الأجل، ونوجز هذه المخططات كما يلي:

#### أ-المخطط الثلاثي للتنمية 1967-1969:

يعتبر أول تجربة في مجال التخطيط ، هو مخطط قصير الأجل ، خصص له 5,1مليار دينار جزائري و كان الهدف من وراءه هو تأميم الزراعة و المناجم و البنوك و تحديد إستراتيجية معتمدة



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على تقويم المحروقات و إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي على شكل مؤسسات وطنية (بن أشنهو،1982).

**ب- المخطط الرباعي الأول 1970-1973:**

هو مخطط متوسط الأجل جاء لخلق التوازن ما بين المدن و الأرياف و بلغت تكلفته 36.3 مليار دينار جزائري (بلقاسم و بهلول،1990) أي ما يقارب 7.39 مليار دولار أمريكي ومن أهم نتائج هذا المخطط:

1-زيادة التشغيل من 1.9 مليون عامل إلى ما يقارب 2.2 مليون عامل (بلهامل و آخرون،1980)

2-تحويل المؤسسات الصناعية المسيرة ذاتيا إلى شركات وطنية سنة 1973 نتج عنه تحويل جميع الشركات الوطنية إلى مؤسسات اشتراكية بموجب "ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات" (بن أشنهو،1982) .

**ج-مخطط الرباعي الثاني 1973-1977:**

تمحور هذا المخطط بقيمة الاستثمارات التي تتزايد بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث كان الحجم التقديري 110 مليار و 257 مليون دينار جزائري (هني،1991)، أي 44320.24 مليار دولار أمريكي ، و قد نتج عن هذا المخطط خلق مناصب شغل قدرت ب 468 ألف منصب جديد (تومي و صنديد،2006).

إن الفترة من 1978-1979 لم تشملها المخططات الإنمائية و إنما اكتفت فقط بمخططات سنوية كان هدفها سد الثغرات و الاستفادة من المخططات السابقة أي تحديد الايجابيات و السلبيات.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

### د-مخطط الخماسي الأول 1980-1984:

هو مخطط طويل الأجل خصص له 73.36 مليار دولار باعتبارها ترخيصا ماليا معتمدة لفترة المخطط 1980-1984 و هو حجم أقل من القيمة التقديرية لتكلفة مجموع البرامج الاستثمارية المقررة في المخطط و البالغة 560.5 مليار دج أي 102.65مليار دولار مما يدل على توقع بقاء أجزاء غير منجزة من هذه البرامج في نهاية فترة التخطيط هي 29.29 مليار دولار تم نقلها إلى المخطط التالي (بلقاسم و بهلول ،1990)، و لعل من أهم أهداف المخطط هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و من أهم نتائجه نذكر:

1-توفير مناصب شغل جديدة

2-تحقيق التجارة الخارجية انتعاشا ملحوظا رغم السياسة الاحتكارية التي كانت فيها الصادرات مسيرة ببرنامج عام للصادرات الذي يعتمد على تقديم ترخيص دائم للتصدير بالنسبة للمؤسسات العمومية و ترخيص مؤقت للمؤسسات الخاصة.

3-ارتفاع موارد الناتج الداخلي الخام من113.2 مليار دج إلى225.4 مليار دج بحيث خصصت نسبة 16% من الناتج المحلي الإجمالي لإقامة استثمارات إنتاجية ،2.4 % للاستثمارات الصناعية 13.2% للاستثمارات المخصصة للهياكل القاعدية ،5.2% للاستثمارات الفلاحية كما خصصت نسبة 80% لخفض الديون القصيرة الأجل و 18% ديون متوسطة الأجل (مستاري و جبارين،2003).

### هـ-مخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

هو مخطط مكمل للمخطط الخماسي الأول و اهتم هذا المخطط بالقطاع الزراعي و الصناعي و بلغت تكلفته الإجمالية 550 مليار دج (هني ،1991)أي 97.86 مليار دولار أمريكي و قد تزامن هذا المخطط مع أصعب مرحلة مرت بها الجزائر منذ الاستقلال و هي أزمة 1986 حيث



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

انخفض سعر البرميل إلى أكثر من 50% أي من 35 دولار إلى 10 دولار للبرميل الواحد (هني ،1992) لذلك سميت هذه السنة بالصدمة البترولية حيث أدت إلى شل الحياة الاقتصادية و نتج عن هذه الأزمة(زيرق و طيب،2004):

1- انخفاض في الصادرات من 48 مليار دج(8.54 مليار دولار أمريكي) إلى ما يقل عن 30 مليار دج(5.33 مليار دولار أمريكي).

2-ارتفاع معدل البطالة بنسبة 22% .

3-العجز في تمويل الاقتصاد الناجم عن خسائر في الميزانية العامة للدولة مما أدى إلى تفاقم مشكل التضخم ليصل إلى 40% .

و الجدول الموالي يبين العجز في الميزانية العمومية من 1985 إلى 1989 :

**الجدول(3-1):العجز في الخزينة العمومية 1985-1989**

**(الوحدة:مليون دولار أمريكي)**

| السنوات | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|
| العجز في الخزينة العمومية | 277- | 3367- | 1085- | 2431- | 2200- |

**المصدر:**بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 1986 هي التي سجلت أكبر عجز في الخزينة و هي سنة الصدمة البترولية .

و الجدول التالي يوضح المديونية في الجزائر خلال فترة المخطط كما يلي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الجدول(3-2):تطور المديونية الخارجية في الجزائر 1985-1989

( الوحدة:مليون دولار أمريكي)

| السنوات | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|
| الديون الخارجية | 18.4 | 22.9 | 25 | 26.7 | 28.5 |

المصدر:مجلة البنوك،العدد 292-،15يناير-15فبراير 1994.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في المديونية الخارجية ويرجع ذلك إلى سياسة الإنفاق التي انتهجتها الجزائر خلال تلك الفترة .

وهكذا فان هذه المرحلة قد عرفت التدخل الواسع للدولة و تقليص دور القطاع الخاص و التضييق على المبادرة الفردية .

### 2.2.3 عشرية التسعينات:

بعد الانهيار الحاد لأسعار البترول سنة 1986 المتبوع بأزمة المدفوعات الدولية وجدت الجزائر نفسها مضطرة مع نهاية الثمانيات و بداية التسعينات على تبني سلسلة مغايرة تمكنها من الانتقال باقتصادها من اقتصاد مركزي و موجه إلى اقتصاد السوق الحر مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات و التدابير للتخفيف من حدة الاختلالات.

إن الوضعية السيئة التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينيات راجع لتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول(3-3):بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر 1990-1994

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة[1](%) | 19.7 | 21.1 | 23.8 | 32.15 | 24.36 |
| معدل التضخم[2] (%) | 17.9 | 25.9 | 31.7 | 20.5 | 29.8 |
| خدمات الدين/الصادرات[3] (%) | 66.4 | 73.9 | 76.5 | 82.2 | 93.4 |
| عجز الميزانية /GDP (%)[4] | 2.09 | 1.02 | 10.06- | 3.46 - | 4.4 - |
| أسعار البترول($)[1] | 24.3 | 20.4 | 20.1 | 17.8 | 16.3 |

المصدر:1و 2: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري.

3:إحصائيات بنك الجزائر ،ماي 1996.

4:المديرية العامة للخزينة، الجزائر.

يتضح من الجدول(3-3) الوضعية الاقتصادية الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري حيث أن معدلات البطالة كانت في ارتفاع مستمر حيث بلغت سنة 1990 (19.7%) لتصل إلى (24.36 %) سنة 1994، قد رافق هذا الارتفاع لمعدلات البطالة ارتفاع معدلات التضخم مما ادخل الاقتصاد الجزائري في وضعية ركود تضخمي بحيث بلغت معدلات التضخم معدلات قياسية حيث وصل معدل التضخم سنة 1992 إلى (31.7%) و ذلك نتيجة السياسة النقدية التوسعية التي كانت متبعة قبل و بداية التسعينات إضافة إلى سياسة الدعم التي كانت متبعة من طرف الدولة مما رفع من القدرة الشرائية للأفراد و بذلك ارتفع الطلب الكلي بشكل كبير مقابل العرض الكلي المتواضع مما أحدث تضخما في الأسعار ،أما بالنسبة إلى خدمات الدين فنلاحظ من خلال



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول بأن نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات قد بلغت نسب مرتفعة جدا ففي سنة 1990وصلت إلى (66.4%) و (93.4%) في سنة 1994 و هي نسب عالية مقارنة بالحد المقبول عالميا و المقدر ب 30% (بلعزوز،2004) ، هذا الارتفاع الكبير راجع إلى انخفاض حجم الصادرات الناتج أساسا من انخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة بحيث بلغ متوسط سعر البرميل سنة 1990 (24.3 دولار)للبرميل لينخفض إلى (16.3 دولار) للبرميل سنة 1994 .

أما بالنسبة للوضعية المالية للخزينة فنلاحظ أنها كانت في تدهور مستمر حيث كانت في حالة فائض سنة 1990 لينخفض بعد ذلك بنسبة 50 % تقريبا سنة 1991 و يتحول إلى عجز ابتداء من 1992 ، هذا راجع إلى انخفاض الإيرادات العامة مقابل زيادة النفقات العامة الذي يرجع بدوره إلى انخفاض الإيرادات البترولية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول.

نظرا لهذا الوضع المتدهور للاقتصاد الجزائري انطلقت الجزائر في اتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات و المتمثلة في سياسة اقتصادية صارمة و أكثر واقعية مع مراعاتها للهدف المقصود من الإصلاحات و هو الانتقال إلى اقتصاد السوق و المنافسة.

ولتجسيد هذه الأهداف ميدانيا بدأت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج اقتصادي تحت وصاية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي وهو برنامج الإصلاح الاقتصادي 1994- 1998 ، و من بين البنود التي تم التركيز عليها من خلال البرنامج، التقليص من عجز الموازنة العامة من خلال الضغط على النفقات العامة و تحسين الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية ،و نظرا لضعف زيادة الإيرادات الضريبية لضعف كفاءة الجهاز الضريبي من جهة و حالة الانكماش الاقتصادي التي عانى منها الاقتصاد الجزائري منذ الأزمة البترولية الحادة (1986) فقد كان التركيز الكبير على سياسة الإنفاق العام من اجل التخلص من عجز الموازنة العامة .



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

### 3.2.3 بداية الألفية الثالثة:

لقد تميزت الفترة 1995- 2000 في العموم بتحقيق متوسط معدل نمو قدر ب3.2% و هو معدل نمو متواضع و غير كاف سواء من ناحية تنشيط الاقتصاد أو من ناحية خلق مناصب عمل و تحسين المستوى المعيشي للسكان .

ولكن مع مطلع سنة 2000 برزت إلى العيان مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار أي بارتفاع بنسبة 59% مقارنة بسنة 1999 ، قد سمح هذا الانفراج المالي الذي شهدته الجزائر نتيجة ارتفاع المداخيل إلى التحول إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام خاصة أن كل المؤشرات توحي باستمرار تزايد النفط الجزائري على الأقل على المدى المتوسط و نتاجا لإتباع سياسة إنفاق عام توسعية تم إقرار كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 1999- 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

#### 1.3.2.3 برنامج الإنعاش الاقتصادي 1999-2004:

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي اقر في ابريل 1999 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 1999-2004 بنسب متفاوتة و تبلغ قيمته الإجمالية 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار ، و هو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل عند إقراره سنة 1999 المقدر ب 11.9 مليار دولار و قد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني .

و من أهم أهداف هذا المخطط ثلاثة أهداف رئيسية نهائية هي:



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1-الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة

2-خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.

3-دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط المناطق الريفية.

تمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري ،البناء و الأشغال العمومية،دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات ، و قد بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار هذا المخطط 15974 مشروع موزعة على مختلف القطاعات.

**2.3.2.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:**

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 1999-2004 ، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي شهده سعر النفط الجزائري الذي بلغ حدود 38.5 دولار سنة 2004 مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار د.ج في السنة ذاتها و مع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها و الوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري .

جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

1-تحديث و توسيع الخدمات العامة.

2-تحسين مستوى معيشة الأفراد .

3-تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.

4-رفع معدلات النمو الاقتصادي.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته و التي بلغت ما يقارب4203 مليار د.ج أي ما يقارب 55 مليار دولار .

### 3.3 تطور هيكل الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر1990-2009:

#### 1.3.3 تطور مؤشرات النمو الاقتصادي:

عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 تقلبات واضحة ، و ذلك راجع إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادية حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي الذي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات و الحد من ارتفاع معدلات التضخم .

#### 1.1.3.3 تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت معدلات النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي الجزائري تطورات إيجابية خلال سنوات العشرة الأخيرة، حيث ارتفع من (12.462%) عام 2000 إلى (24.986%) في عام 2004 والموافق لقيم ناتج محلي إجمالي فاق (54) و (85) مليار دولار على التوالي، مع معدل نمو متوسط قدرهث11.578 % خلال الفترة 2000-2009 وحقق الناتج المحلي الإجمالي أكبر قيمة له عام 2008 بقيمة فاقت (140) مليار دولار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الشكل(3-1)

**معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1990-2009**

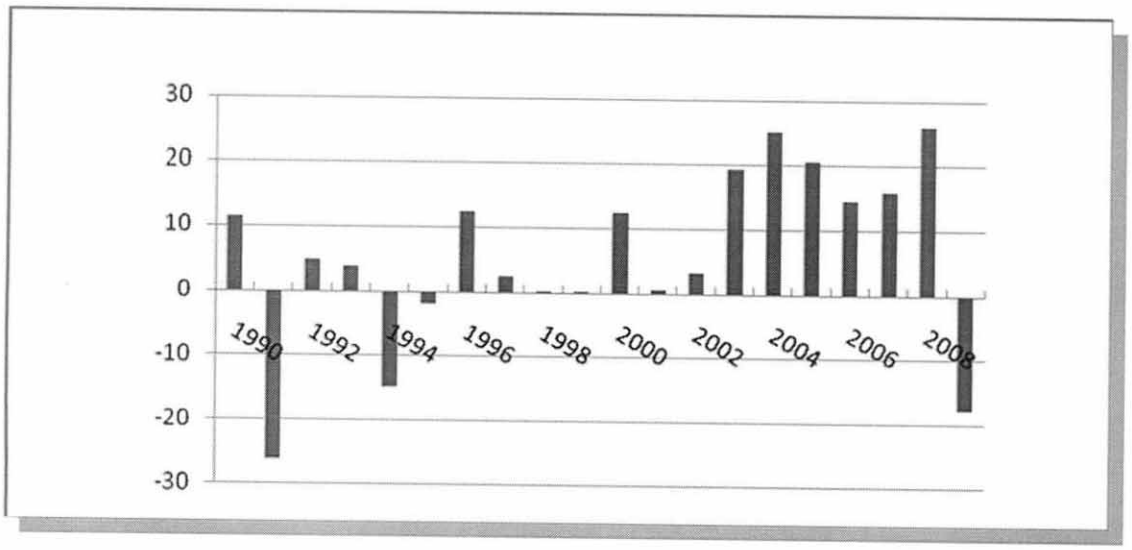


من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات البنك الدولي ((أنظر الملحق رقم01).

من خلال الشكل أعلاه، نستنتج إختلالات جوهرية بين قيم هذا المؤشر بين العقدين الأخيرين فباعتبار الفترة (1990-1998) انخفض هذا الأخير من نسبة (11.528 %) عام 1990 إلى (26.32-%) عام 1991 ، مع معدل متوسط ( 0.748%- ) خلال كلّ الفترة، وهو الوضع الذي صوحب بتراجع معدلات نمو الإنفاق الحكومي نتيجة لتبني الدولة سياسة انفاقية تقشفية خلال فترة التعديل الهيكلي و الراجع إلى تدهور في أسعار النفط الذي أثّر سلبا على الصحة الاقتصادية للدولة، وعكس المنحى الذي اتخذه نمو هذا المؤشر خلال الفترة من 1990 إلى 1998، أما في العشر سنوات التالية فقد حقّق مستويات جدّ مريحة، محققا أعلى معدلاته بنسبة 24.896 % عام 2004 الموافقة لإجمالي ناتج محلي فاق 85 مليار دولار، وفي هذا الصدد، ترجع الباحثة هذه الاختلافات في النمو بين العقدين الأخيرين إلى عاملين رئيسيين هما:



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**أولا** : تحسن معدلات نمو النفقات العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، التي حققت أسعار قاربت 100 دولار للبرميل الواحد في السنوات الأولى من القرن 21، وحافظت على ارتفاعات مستمرة أو تناقص ضئيل نسبيا في السنوات التي تلت ذلك ، ونستدل في هذا التحليل بحصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 التي قاربت من 40 % بينما مثلت حصة إجمالية في الناتج المحلّي بلغت 25 % سنة 1990(أنظر الملحق رقم02)

**ثانيا:** استعادة الأمن الوطني بعد اعتماد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ،هذا الميثاق الذي جسّد الاستقرار السياسي والاجتماعي و الأمني، وبالتالي خلق المناخ الملائم لحث الاقتصادي المحلي كما يمكن ربط التحسن في تطور الناتج المحلي الإجمالي إلى برامج الدولة الهادفة إلى تحسين معدلات النمو .

### 2.1.3.3 تطور معدلات نمو الناتج المحلي الفردي:

يعدّ الناتج المحلي الفردي أحد مؤشرات النمو الاقتصادي إضافة لكونه مؤشر مهم للنشاط الاقتصادي ،ذو نطاق استخدام واسع من قبل الخبراء الاقتصاديين، حيث يعبر عن تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي مرجّحة بالنمو الديموغرافي (السكاني)، وفيما يلي نستعرض تطور نمو هذا المؤشر خلال الفترة 1990-2009 وذلك من خلال الشكل (3-2):

**الشكل (3-2)**

**نمو الناتج المحلي الفردي 1990-2009.**

من إعداد الطالبة استنادا إلى بيانات البنك الدولي (أنظر الملحق رقم 01).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يبين الشكل أعلاه زيادات مهمة في الناتج المحلي الفردي الجزائري خلال الفترة 2003-2008 بحيث انخفضت قيمة هذا المؤشر من 2404.081دولار في 1990 إلى 1477.573 دولار في عام 1995بمعدل نمو(3.70-%) ، و ظل في تذبذب ليشهد بعد ذلك استقرار خلال الفترة 2002-2008 من خلال تحقيقه لمعدلات نمو ايجابية قدرت ب (1.87%) و (24.02%) سنة 2002 و 2008 على التوالي.

### 2.3.3 سياسة الإنفاق العام في ظل التعديل الهيكلي1994-1998:

تعتبر دراسة تطور النفقات العامة ذات أهمية بالغة و ذلك لسببين أساسيين:الأول هو محاولة التعرف على طبيعة سياسة الإنفاق العام خلال هذه المرحلة ، و السبب الثاني هو نتيجة للسبب الأول بحيث أن معرفتنا لسياسة الإنفاق العام المتبعة خلال تلك الفترة تساعدنا على معرفة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسة على مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني ، و يوضح الجدول (3-4) التطورات التي شهدتها النفقات العامة خلال فترة التعديل الهيكلي 1994-1998 .

**الجدول (3-4):تطور النفقات العامة للفترة 1994-1998**

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

| السنوات | مجموع النفقات العامة | معدل نمو النفقات | نسبة النفقات الجارية إلى مجموع النفقات العامة | نسبة النفقات الرأسمالية إلى مجموع النفقات العامة |
|---|---|---|---|---|
| 1994 | 17505.273 | / | %57.99 | %42.01 |
| 1995 | 15418.2534 | %11.9 | %59.6 | %40.40 |
| 1996 | 15499.8453 | % 0.53 | %64.46 | %35.53 |
| 1997 | 16396.8194 | %5.78 | %70.25 | %29.75 |
| 1998 | 1741.8807 | %6.18 | %74.34 | %25.66 |

من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات وزارة المالية،المديرية العامة للميزانية،الجزائر.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من خلال الجدول أعلاه يمكن تتبع سياسة الإنفاق العام المعتمدة خلال هذه الفترة فتراجع معدلات نمو النفقات العامة الذي بلغ سنة 1995(11.9%) ليصل إلى (6.18%) سنة 1998 دليل واضح على إتباع الجزائر لسياسة انفاقية تقشفية و التمثيل البياني التالي يوضح التطور السنوي لمعدل نمو النفقات العامة خلال تلك الفترة:

**الشكل(3-3):تطور معدل النمو السنوي للنفقات العامة للفترة 1994-1998**

من إعداد الطالبة بناء على الجدول (3-4).

أما من حيث نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت بحيث بلغت سنة 1994 حوالي 48.13% لتصل إلى 38.89% سنة 1997 أي بانخفاض قدره 19.18% و الملاحظ كذلك فيما يخص سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال هذه الفترة تغير في هيكل هذه النفقات لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية ، و ذلك لصعوبة الضغط على النفقات الجارية باعتبارها متكونة من الأجور و التحويلات الاجتماعية التي لا يمكن تخفيضها بسهولة بسبب الاحتجاجات التي تلاقيها الحكومة من طرف الأفراد المستفيدين من هذه النفقات و لذلك تم التركيز على تقليص النفقات الرأسمالية من اجل خفض العجز في ميزانية الدولة و التمثيل البياني التالي يبين تطور نسبة النفقات الجارية و الرأسمالية إلى إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة:



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكل(3-4): تطور نسبة النفقات الجارية و النفقات الرأسمالية إلى مجموع النفقات العامة.

من إعداد الطالبة بناء على الجدول (3-4).

من خلال التحليل السابق حول سياسة الإنفاق العام المعتمدة خلال فترة التعديل الهيكلي نستنتج أن هذه الفترة تميزت بسياسة انفاقية تقشفية و ذلك بتقليص نمو النفقات العامة من أجل التخلص من عجز الموازنة العامة و كذا التخفيض من معدل التضخم بالإضافة إلى تحول هيكل النفقات العامة لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية .

باعتبار أن لكل سياسة اقتصادية أثار ايجابية و أخرى سلبية و ذلك لتعدد الأهداف الاقتصادية و تعارضها في بعض الأحيان فمن الصعوبة بما كان إدراك كل الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام المتبعة ،لكن تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة بالنفقات العامة يعطينا نظرة نسبية عن مدى تأثير هذه السياسات على تلك المتغيرات .

و إن الجدول التالي يبين لنا تطور معدل نمو النفقات العامة و كذا معدل التضخم و مستوى التشغيل و البطالة و عجز الموازنة العامة:



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

**الجدول(3-5): تطور معدلات نمو النفقات العامة،معدلات التضخم ،مستوى البطالة و عجز الموازنة العامة 1994-1998**

| السنوات | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو النفقات العامة | %21.78 | %19.5 | %15.48 | %11.5 | %08.08 |
| معدل التضخم[1] | / | %29.8 | %18.7 | %05.7 | %5 |
| معدل نمو العمالة | / | %5.47 | %3.48 | %1.48 | %0.16 |
| معدل البطالة[2] | %24.36 | %28.10 | %27.98 | %26.41 | %28.02 |
| رصيد الميزانية العامة/الإنتاج الداخلي الخام[3] | %2.51 - | %1.41- | %2.93 | %2.39 | %3.86- |

من إعداد الطالبة بناء على:

1:تم حسابه على أساس التغير في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

2:الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري

3: وزارة المالية،المديرية العامة للميزانية،الجزائر.

من خلال الجدول السابق يمكن أن نعطي نظرة عن أهم الآثار التي احدثتها سياسة الإنفاق العام خلال فترة التعديل الهيكلي كما يلي :

### 1.2.3.3 اثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار(التضخم) بالجزائر :

من خلال الشكل (3-5) يتضح بأن انخفاض معدل نمو النفقات العامة أدى إلى انخفاض معدلات التضخم ، بحيث كان لسياسة الإنفاق العام دور كبير في ذلك من خلال تخفيض الإعانات و المساعدات التي كانت ممنوحة لعدد كبير من المستفيدين و كذا إلغاء إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية الأساسية و خفض الإعانات للمنتجين في القطاع الفلاحي مما خفض من القدرة الشرائية للأفراد و بالتالي الطلب الكلي و الذي بدوره أدى إلى انخفاض معدل التضخم كما أن



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تقليص نمو النفقات العامة مع تزايد الإيرادات العامة أدى إلى حدوث فائض في الميزانية العامة و بذلك لم تلجأ الخزينة العامة إلى البنك المركزي من اجل تمويلها عن طريق الإصدار النقدي مما خفض كذلك من معدل التضخم.إلا أن انخفاض معدل التضخم لا يعود إلى سياسة الإنفاق العام لوحدها فقط ، بل يعود كذلك إلى السياسة النقدية الانكماشية المطبقة خلال تلك الفترة من خلال التحكم في العرض النقدي .

**الشكل(3-5):أثر سياسة الإنفاق العام على معدل التضخم1994-1998**

من إعداد الطالبة بناء على الجدول(3-5).

### 2.2.3.3 أثر سياسة الإنفاق العام على رصيد الميزانية العامة بالجزائر:

يعبر رصيد الميزانية عن الفرق بين الإيرادات العامة و النفقات العامة و بذلك فانه من الطبيعي أن يؤدي تقليص نمو النفقات العامة مع بقاء نمو الموارد العامة على نفس الوتيرة إلى انخفاض عجز الميزانية العامة و هدا ما وضحه الشكل (3-6) بحيث أن الضغط على النفقات العامة مع مواصلة نمو الإيرادات العامة أدى إلى انتقال رصيد الميزانية العامة من حالة عجز سنة 1994 بمقدار 2.51 % من الناتج الداخلي الخام إلى حالة فائض سنتي 1996و 1997 ،إلا أنه في سنة 1998 أصبح رصيد الميزانية في حالة عجز مرة أخرى إلا أن هذا العجز لم ينتج عن زيادة نمو النفقات العامة بل نتج عن الانخفاض الشديد للإيرادات العامة و ذلك نتيجة انخفاض الجباية



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البترولية و التي كان سببها انخفاض أسعار البترول من 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.85 دولار للبرميل سنة 1998.

**الشكل(3-6): أثر سياسة الإنفاق العام على رصيد الميزانية العامة 1994-1998**

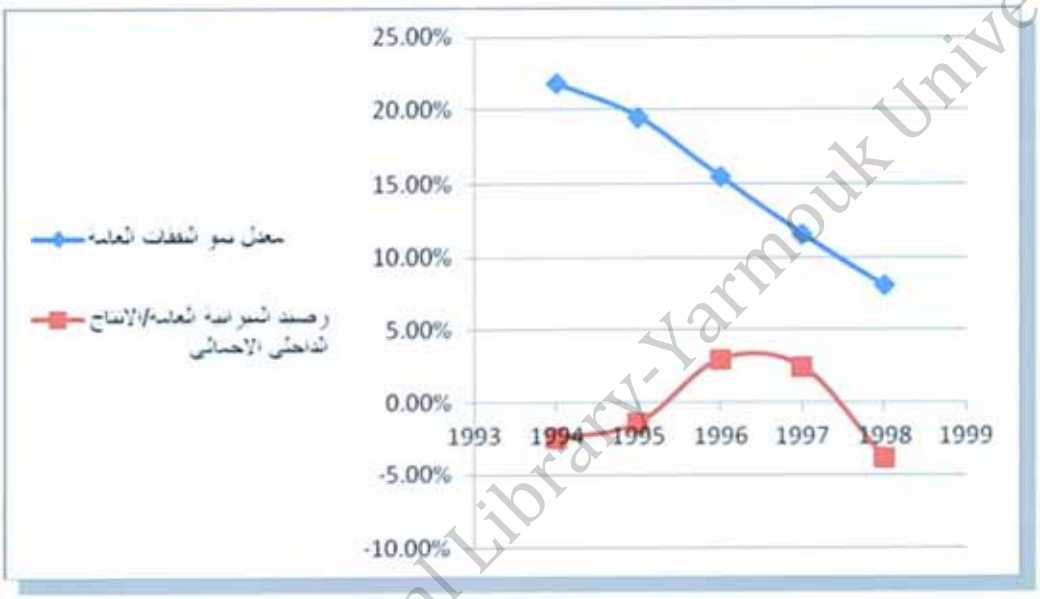


من إعداد الطالبة بناء على الجدول (3-5).

### 3.2.3.3 أثر سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل و البطالة بالجزائر:

يتحدد مستوى التشغيل بمستوى الطلب الكلي و من المعلوم أن النفقات العامة تمثل جزءا معتبرا من الطلب الكلي في الجزائر و عليه فان سياسة الإنفاق العام تؤثر على مستوى التشغيل من خلال تأثير تطورات النفقات الاستهلاكية على حجم العمالة في القطاع الحكومي و كذلك من خلال تأثير النفقات الاستثمارية التي بدورها تؤثر على حجم العمالة من خلال المشروعات التي تقوم بها الحكومة.

من خلال الجدول(4-5) يتضح لنا أن انخفاض معدل نمو النفقات العامة رافقه انخفاض في معدل التشغيل بحيث انخفض معدل نمو اليد العاملة من( 5.47% ) سنة (1995) إلى



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

( 0.16%) سنة( 1998) و الذي رافقه ارتفاع في معدل البطالة حيث بلغ سنة( 1994) (24.36%) ليبلغ سنة 1998 (28.02%) كما يوضحه التمثيل البياني التالي:

**الشكل(3-7): نمو النفقات العامة و نمو اليد العاملة خلال الفترة 1994-1998**

من إعداد الطالبة بناء على الجدول(3-5).

كل هذا راجع إلى جمود الاستثمارات العمومية في هذه الفترة قصد التخلص من عجز الموازنة العامة الذي كان له أثر كبير على النمو الاقتصادي و مستوى التشغيل و الذي أدى إلى ارتفاع غير مسبوق لنسبة البطالة مست سنة 1993 ربع اليد العاملة النشيطة بحيث أن الإصلاحات الاقتصادية في مجال سياسة الإنفاق العام لم تأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على مستوى الإنتاج و التشغيل بل كان الهدف هو التقليص من عجز الموازنة العامة خلال هذه الفترة (ضيف،2005).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

### 3.3.3 سياسة الإنفاق العام في ظل الإنعاش الاقتصادي 1999-2004:

لقد أدت سياسة الإنفاق العام التقشفية المتبعة خلال فترة التعديل الهيكلي إلى انخفاض في مستوى التشغيل كون أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو التخلص من عجز الموازنة العامة و التخفيض من التضخم و لقد نجحت هده السياسة في تحقيق ذلك بحيث تحسنت المؤشرات المالية للدولة و انخفض معدل التضخم انخفاضا محسوسا.

إلا أن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 بحيث كان متوسط سعر البرميل سنة 1998(12.85 دولار) ليرتفع سنة 1999 إلى( 18.03 دولار ) و سنة 2000 (28 دولار) سمح للدولة من تغيير سياستها الانفاقية باتجاه التوسع.

لقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة ابتداء من 1999 بحيث ارتفعت بنسبة 4.5 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2004 تحت تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي و كذا التكفل بآثار الكوارث الطبيعية (لقصاصي،2004).

و يمكن تتبع سياسة الإنفاق العام من خلال الجدول (3-6) الذي يوضح تطور النفقات العامة و هيكلتها للفترة 1990-2004:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول (3-6): تطور النفقات العامة و هيكلتها 1999-2004

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

| السنوات / النفقات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النفقات العامة | 16501.6231 | 15627.1360 | 1880.9293 | 19577.8464 | 22108.7996 | 26058.3272 |
| نمو النفقات العامة | / | %8.46 | % - 87.96 | %7.41 | %9.40 | %15.07 |
| النفقات الجارية | 12282.4906 | 11029.5947 | 12287.2 | 13177.3966 | 14179.0859 | 16366.4912 |
| نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة | %74.43 | %70.58 | %65.33 | %67.31 | %64.13 | %62.81 |
| نمو النفقات الجارية | / | %10.16- | %11.40 | %7.24 | %7.60 | %16.42 |
| النفقات الرأسمالية | 4068.9234 | 4597.5412 | 6522.0470 | 6400.4497 | 7929.7137 | 9691.8359 |
| نسبة النفقات الرأسمالية إلى النفقات العامة | %25.57 | %29.42 | %34.67 | %32.69 | %35.87 | %37.19 |
| نمو النفقات الرأسمالية | / | %8.73 | %41.85 | %1.86 | %31.9 | %22.22 |

من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات وزارة المالية،المديرية العامة للميزانية،الجزائر.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و يمكن تمثيل أهم التغيرات الحاصلة في النفقات العامة و هيكلتها من خلال التمثيل البياني التالي و اللذان يوضحان تطور معدل نمو النفقات العامة و تطور كل من النفقات الجارية و الرأسمالية إلى مجموع النفقات العامة :

**الشكل(3-8):تطور النفقات العامة و نفقات الجارية و النفقات الرأسمالية1999-2004**

من إعداد الطالبة بناء على الجدول (3-6).

من خلال الشكل يمكن استنتاج مجموعة من الملاحظات الخاصة بسياسة الإنفاق العام في هذه الفترة التي نوجزها فيما يلي:

**أولا:** معدلات نمو النفقات العامة كلها موجبة و هذا ما يعني أن النفقات العامة كانت في تزايد مستمر خلال هذه الفترة.

**ثانيا:**ارتفاع كبير للنفقات العامة ابتداء من سنة 1999 و خاصة بالنسبة للنفقات الرأسمالية حيث وصل معدل نموها سنة 2001 إلى 41.85 % و هو أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة و ذلك راجع إلى تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي و الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائريأي ما يقارب 7مليار دولار.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**ثالثا:عودة الاهتمام بالنفقات الرأسمالية** ، هذا ما يوضحه الشكل (3-8) بحيث انتقلت نسبة النفقات الرأسمالية إلى النفقات العامة من 25.66% سنة 1998 إلى 37.19% سنة 2004 و هذا ما يدل على مجهود الدولة في سبيل ترشيد نفقاتها بتوجيهها نحو الإنفاق الاستثماري المنتج بدلا من توزيعها على القطاعات الغير منتجة عكس فترة التعديل الهيكلي بحيث لم تعطي أهمية كبيرة للنفقات الرأسمالية.

و يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير للنفقات العامة في هذه الفترة مقارنة بفترة التعديل الهيكلي إلى الفائض المالي المتحصل عليه من الإيرادات البترولية ، و الذي خصص له صندوق خاص يدعى "صندوق ضبط الموارد" و ظيفته الأساسية تجميع الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع سعر البترول عن السعر المرجعي المعتمد في قوانين المالية.

والذي أدى إلى اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي 1990-2004 و ترتب عن ذلك أن معدلات نمو النفقات الاستثمارية كانت اكبر من معدلات نمو النفقات الاستهلاكية .

من التحليل السابق نستنتج أن سياسة الإنفاق العام لهذه الفترة كانت توسعية و ذلك من اجل التخفيف من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي و ذلك بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.و لقد كان من الأهداف المسطرة لسياسة الإنفاق العام لهذه الفترة هو الرفع من مستوى التشغيل و تقليص حجم البطالة و هذا ما يفسر اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 كسياسة انفاقية بغرض تحفيز النمو الاقتصادي و خلق مناصب عمل جديدة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

### 4.3.3 تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر و علاقتها بالنمو الاقتصادي1990-2009:

خلال الفترة 1990-2009 عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا مما يعكس دور الدولة و تطوره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية و مدى إسهامها في تحقيق مطالب التنمية و من أهمها رفع معدلات النمو الاقتصادي و يعتبر حجم الإيرادات العامة من أهم العوامل المحددة لحجم النفقات العامة و كون أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على المحروقات بحيث أن الإيرادات البترولية تحظى بحصة الأسد من إجمالي الإيرادات العامة ، و بالتالي فان هذه الأخيرة تلعب دور مهم و مؤثر على تطور النفقات العامة .فهل كان لهذا التطور في معدلات نمو الإنفاق الحكومي دور في معدلات النمو الاقتصادي المحققة بالجزائر أم أن هذه الأخيرة ترجع لعوامل أخرى غير الإنفاق الحكومي .

### 1.4.3.3 تحليل تطور إجمالي النفقات العامة الحقيقية و الاسمية بالجزائر1990-2009:

إن الوقوف على التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة محل الدراسة يعطي انطباع عن مدى هذا التطور .

بعد عرض تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة محل الدراسة ،فإن الملاحظ هو التزايد لوتيرة النفقات العامة خلال الفترة 1990-2009 مقارنة بالعشرية التي سبقتها و هو ما يمكن اعتباره سياسة انفاقية توسعية ، هذا يرجع إلى الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي شهدته الجزائر إلا أن هذه الزيادة ليست بزيادة حقيقية كما يوضحه الجدول(3-7) ،أي مجرد زيادة رقمية في النفقات العامة دون أن يترتب عنها زيادة المنفعة الحقيقية وبدون زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها و مشروعاتها العامة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول(3-7) : تطور إجمالي النفقات العامة 1990-2009

(الوحدة:دولار أمريكي)

| السنة | الإنفاق الحكومي الاسمي(1) | الرقم القياسي للأسعار(CPI )(2) | الإنفاق الحكومي الحقيقي(3) |
|---|---|---|---|
| 1990 | 15897277982 | 19.30320408 | 823556437.4 |
| 1991 | 12732181645 | 24.30010617 | 523955803.2 |
| 1992 | 14137156059 | 31.99586764 | 441843184.8 |
| 1993 | 16718492232 | 38.5679232 | 433481786 |
| 1994 | 13172268894 | 49.77100091 | 264657504.4 |
| 1995 | 12363959035 | 64.59261908 | 191414424.9 |
| 1996 | 13234961046 | 76.6579234 | 172649616.1 |
| 1997 | 14646314551 | 81.05312288 | 180700188.1 |
| 1998 | 14916846074 | 85.06538347 | 175357418.8 |
| 1999 | 14445606479 | 87.31579766 | 165440926.7 |
| 2000 | 15653777056 | 87.61194071 | 178671730.5 |
| 2001 | 17108070240 | 91.31441111 | 187353453.1 |
| 2002 | 19459877337 | 92.60952516 | 210128248.7 |
| 2003 | 22644881015 | 94.99914023 | 238369325.9 |
| 2004 | 26058327256 | 98.38663453 | 264856373.8 |
| 2005 | 26611602636 | 100 | 266116026.4 |
| 2006 | 36222402649 | 102.531136 | 353281979.1 |
| 2007 | 52296615502 | 106.1414881 | 492706635.6 |
| 2008 | 66935185529 | 110.8583508 | 603790197.5 |
| 2009 | 71461020064 | 117.2242792 | 609609379.1 |

المصدر :(1)الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، 2010 ، (2) البنك الدولي،2010 ، (3): من احتساب الطالب اعتمادا على (1) و( 2) باستخدام برنامج( Excel2007).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فمن خلال إجراء مقارنة مابين القيم الاسمية و الحقيقية للإنفاق الحكومي نلمح فارق و بشكل ملحوظ ما بين القيمتين كما يوضحه الشكل(3-9) :

**الشكل (3-9): تطور إجمالي الإنفاق الحكومي الاسمي و الحقيقي**

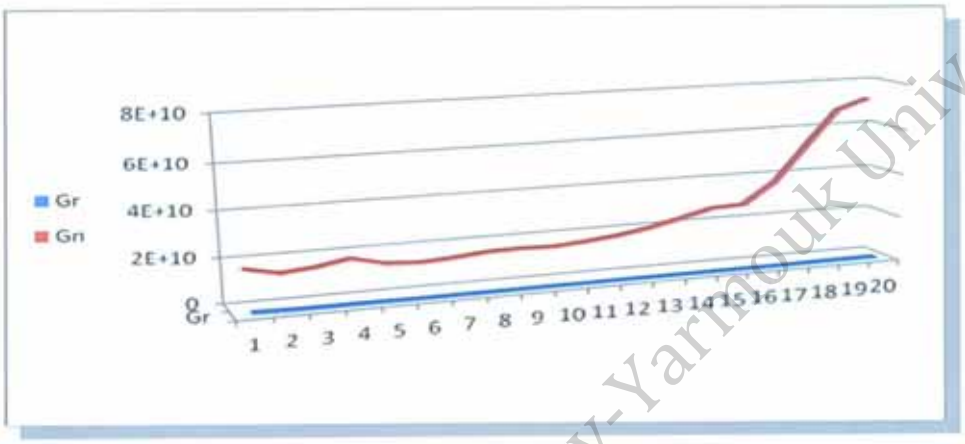


من إعداد الطالبة بناءا على الجدول(3-7).

مما يعكس معدلات التضخم المرتفعة التي شهدتها الجزائر الراجع إلى السياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الدولة بداية التسعينات فضلا عن سياسة الدعم مما رفع القدرة الشرائية للأفراد ومنه زيادة الطلب بشكل كبير و بالتالي تضخم الأسعار.

و يمكن تحليل الدراسة إلى مرحلتين :

**أ- المرحلة الأولى 1990-1998:**

تميزت هذه الفترة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي و إبرام اتفاقيات التثبيت و التعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية،إلا أن هذا لم يكن عائق أمام دور الدولة في القيام بوظائفها و هو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة ، إضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة كإنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة) ، إلا أن معدل نمو النفقات العامة خلال هذه الفترة يمكن وصفها بالمحتشمة نظرا للسياسة الانفاقية التقشفية التي كانت تتبعها الحكومة الجزائرية



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خلال مرحلة التعديل الهيكلي آنذاك والراجع لتدهور أسعار البترول الناتج عن مخلفات الصدمة البترولية 1986 ، كما عرفت هذه الفترة تدهور الوضعية المالية للخزينة ابتدءا من 1992و هذا راجع إلى انخفاض الإيرادات العامة مقابل زيادة النفقات العامة نتيجة لانخفاض إيرادات الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول.

نتيجة لهذا كان لابد من اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من خلال الضغط على النفقات العامة و تحسين الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات إلا أنه نتيجة لضعف الجهاز الضريبي من جهة وحالة الانكماش التي عانى منها الاقتصاد نتيجة الصدمة البترولية سنة 1986 فقد تم التركيز على سياسة الإنفاق العام للتخلص من العجز في الموازنة العامة (تبني سياسة انفاقية تقشفية).

**ب-المرحلة الثانية 1999-2009:**

مع مطلع 2000 برزت إلى العيان مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري عكسها بشكل مباشر ارتفاع أسعار النفط الجزائري إلى 28.5 دولار ،هذا الانفراج المالي سمح بالتحول إلى إتباع سياسة انفاقية توسعية(زيادة النفقات العامة) ،ونتاجا لذلك تم إقرار مشروعي الإنعاش الاقتصادي 1999-2004 و المشروع التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، أين تم تخصيص ميزانية انفاقية ضخمة قدرت ب 7 ملايير دولار لمشروع الإنعاش الاقتصادي موزعة على سنوات المشروع و 55 مليار دولار للمشروع التكميلي لدعم النمو الاقتصادي موزعة على سنوات المشروع ، كما شهدت سنة 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية و تم تخفيضها إلى حوالي 4.7 مليار دولار و كانت عبارة عن ديون تجارية لدى نادي لندن .

ويعتبر فاجنر (Wagner) أول من لفت الأنظار إلى قانون زيادة النفقات العامة فيما عرف ب "قانون فاجنر" (Wagner Law) الذي ينص على أن "النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر على



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حجم الإنفاق الحكومي" عكس التحليل الكينيزي الذي ينص على أن الإنفاق الحكومي هو الذي يؤثر على النمو الاقتصادي .فمن خلال الشكل(3-10) :

**الشكل(3-10) تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و إجمالي الإنفاق الحكومي الاسمي بالجزائر 2009-1990**

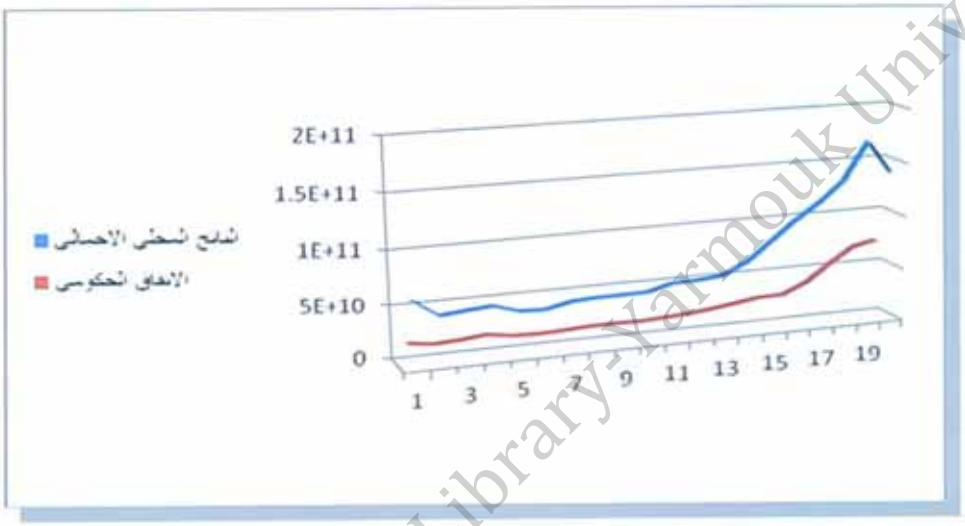


من إعداد الطالبة بناءا على الملحق (01) و (02)

يتبين أن التذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1998 أدى بدوره إلى تذبذب في حجم الإنفاق الحكومي بين الارتفاع و الانخفاض، في حين أن تحسن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرية الأخيرة من الفترة محل الدراسة 1999-2009 أدى إلى التوسع في حجم الإنفاق الحكومي.

**2.4.3.3 تحليل تطور الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري ومدى علاقته بمعدلات النمو الاقتصادي المحققة بالجزائر:**

**أ - تحليل تطور النفقات الاستهلاكية:**

شهدت الفترة 1990-1998 ارتفاع هذه النفقات بوتيرة متسارعة مقارنة بالنفقات الاستثمارية رغم تبني سياسة التعديل الهيكلي و يرجع ذلك إلى الأسباب التالية:



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1-ارتفاع مستوى الأجور و الرواتب و المنح.

2-إحداث برنامج الشبكة الاجتماعية ابتداء من قانون المالية 1992 في المادة 113 منه و التي من خلالها تم إنشاء إعانات الفئات الاجتماعية المحرومة .

و خلال الفترة 1999 -2004 تواصلت النفقات الاستهلاكية في الارتفاع و لكن بوتيرة أقل تسارعا نظرا لإعطاء الأولوية للنفقات الاستثمارية و ذلك راجع لتطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي الإضافة إلى تدني مستوى البطالة بحيث تم إنشاء =728500 منصب شغل من سنة 1999-2004، أما خلال الفترة 2005-2009 فقد عرفت هذه الفترة ارتفاع الأجر القاعدي ارتفاع نفقات المستخدمين إضافة إلى منح المجاهدين و المصالح الإدارية و المستشفيات و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

**ب- تحليل تطور النفقات الاستثمارية:**

خلال الفترة 1990-1998 عرفت النفقات الاستثمارية زيادة محتشمة ، على عكس الفترة 1999-2009 أين شهدت ارتفاعا متزايدا ، ذلك راجع إلى شروع الجزائر في تطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي و منه تكثيف مشاريع البنية التحتية و انتهاج سياسة انفاقية توسعية هدفت إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى ليليه المشروع التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الذي جاء كمكمل للسياسة السابقة و لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

و قد يلاحظ المتتبع لتطور كل من النفقات الاستثمارية و الاستهلاكية من جهة و معدلات النمو الاقتصادي المحققة بالجزائر عدم وجود علاقة وطيدة وقوية بين تطور هذه الأخيرة و النمو الاقتصادي في الجزائر كما يوضحه الجدول (3-8) و الشكل(3-11) (هذا ما تم اختباره و قياسه في الفصل الرابع لاحقا باستخدام الأساليب الإحصائية).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## الجدول(3-8)

### تطور كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري الحقيقي و الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي و معدل النمو الاقتصادي بالجزائر1990-2009

| السنوات | GDPgr% (1) | Gconc* (2) | Gconc gr %(3) | Ginv*(4) | inv gr %(5) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 0.8 | 10815642458 | -8.565 | 5090701376 | -13.9268 |
| 1991 | -1.2 | 9917243526 | -8.3064 | 2814938119 | -44.7043 |
| 1992 | 1.8 | 10812382720 | 9.026 | 3324773340 | 18.1117 |
| 1993 | -2.1 | 12375025378 | 14.4523 | 4343466851 | 30.6394 |
| 1994 | -0.9 | 9829285105 | -20.5715 | 3342983791 | -23.0342 |
| 1995 | 3.8 | 9328043758 | -5.0994 | 2458944508 | -26.4446 |
| 1996 | 4.1 | 10056816937 | 7.8127 | 3178144110 | 29.2483 |
| 1997 | 1.1 | 11152825420 | 10.8981 | 3493489131 | 9.9223 |
| 1998 | 5.1 | 11309359561 | 1.4035 | 3607486514 | 3.2631 |
| 1999 | 3.2 | 11638198918 | 2.9076 | 2807407650 | -22.1782 |
| 2000 | 2.2 | 8719131231 | -25.0817 | 4277184309 | 52.3535 |
| 2001 | 2.6 | 12479437157 | 43.127 | 4628633084 | 8.2168 |
| 2002 | 4.7 | 13776026927 | 10.3898 | 5683850410 | 22.7976 |
| 2003 | 6.9 | 15491961849 | 12.4559 | 7152919166 | 25.8463 |
| 2004 | 5.2 | 16366491282 | 5.645 | 9691835974 | 35.4948 |
| 2005 | 5.1 | 16376370854 | 0.0603 | 10235231784 | 5.6067 |
| 2006 | 2 | 17666989308 | 7.8809 | 18555413339 | 81.2896 |
| 2007 | 3 | 22728942857 | 28.652 | 29567672645 | 59.3479 |
| 2008 | 2.4 | 31246232743 | 37.4733 | 35688948141 | 20.7025 |
| 2009 | 2.1 | 35703148424 | 14.2638 | 35757871636 | 0.1931 |

المصدر : (1) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي : : بيانات البنك الدولي( World Bank Indicators 2010) . (2) و (4) الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري على التوالي :الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري ، (3) و (5) معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري على التوالي : من احتساب الطالب اعتمادا على (2) و (4) باستخدام برنامج Excel2007 *: وحدة القياس الدولار أمريكي.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الشكل(3-11):تطور كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري الحقيقي و الإنفاق الحكومي الاستهلاكي الحقيقي و معدل النمو الاقتصادي بالجزائر 1990-2009

من إعداد الطالبة بناءا على الجدول (3-8).

و يمكن إرجاع معدلات النمو الاقتصادي المحققة بالجزائر خلال الفترة محل الدراسة إلى العوامل التالية:

**أولا:** الارتفاعات غير المسبقة في أسعار البترول منذ عام 2000 لتحقق أسعارا قاربت 100 دولار بعد أن كانت محصورة في قيم لم تتعد 28 دولار للبرميل.

**ثانيا:** استعادة الأمن الوطني بعد اعتماد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ، هذا الميثاق الذي جسّد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبالتالي خلق المناخ الملائم لحث الاقتصادي المحلي.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## 4.3 خاتمة الفصل:

لقد حاولت الباحثة من خلال هذا الفصل إعطاء لمحة عن هيكل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري بالجزائر خلال الفترة 1990-2009 من خلال إعطاء لمحة عن مراحل الاقتصاد الجزائري و أهم البرامج الانفاقية المطبقة في فترة الثمانينات ،عشرية التسعينات و بداية الألفية الثالثة من خلال تحليل سياسة الإنفاق العام المتبعة في الجزائر خلال فترة التعديل الهيكلي 1994-1998 التي تميزت بانخفاض في معدل نمو النفقات العامة (تبني سياسة انفاقية تقشفية) من أجل التقليص من عجز الموازنة العامة و التخفيض من معدلات التضخم المرتفعة و قد نجحت هذه السياسة في تحقيق هذين الهدفين إلى حد ما .

إلا أنه مع التحسن الملحوظ الذي شهدته أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة أخرى من خلال توسيع حجم الإنفاق الحكومي(تبني سياسة انفاقية توسعية )

و الدليل على ذلك تبني أضخم مشروعين انفاقيين:برنامج الإنعاش الاقتصادي 1999-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، و قد لوحظ أن آثار هذه السياسة الانفاقية التوسعية كانت ظرفية و مرهونة إلى حد ما بمدى استمرارية هذه النفقات و يعود ذلك إلى ضعف إنتاجية هذه النفقات فضلا عن تباطأ مسار الإصلاحات الاقتصادية ، إضافة إلى كون أن هذه الزيادة لم تكن بزيادة حقيقية بحيث يمكن إرجاع معدلات النمو الاقتصادي المحققة بالجزائر إلى استقرار الوضع الأمني و المناخ السياسي خلال تلك الفترة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# الفصل الرابع

# النمذجة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## 1.4 مقدمة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة، تم اللجوء إلى أدوات تحليل السلاسل الزمنية وذلك لتقييم العلاقة بين الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي و الاستثماري) و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين مابين 1990 و 2009 ،هذا في إطار المحاولة للوصول إلى تقييم علمي مبني على أسس كمية قياسية لطبيعة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

بما أن المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة هي عبارة عن سلاسل زمنية و لتجنب الوقوع في نتائج مضللة (spurious regression )، قامت الدراسة بالاختبارات التالية:

1- اختبارات السكون لكل متغير على حذا.

2- بناءا على نتائج اختبارات السكون ،قامت الدراسة بتحليل فيما إذا كانت هناك تكامل مشترك أي وجود علاقة في المدى الطويل بين هذه المتغيرات.

3- بناءا على ما تقدم ، قامت الدراسة باختيار المنهجية المناسبة لتقدير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

## 2.4 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي القياسي في دراسة أثر الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي و الاستثماري) على النمو الاقتصادي بحيث تم الاستعانة بتحليل السلاسل الزمنية بدلا من الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة (spurious regression ) نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية قد تتسم بعدم السكون (Guha and mukherjej,2008) ، كما



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعتبر أسلوب استخدام تحليل السلاسل الزمنية من الأساليب التي لم يتم استخدامها في الجزائر لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي فالدراستين الموجودتين بالجزائر تعاني من قصور شديد لكونها اقتصرت على الجانب الوصفي فحسب دون اعتمادها على الجانب الكمي القياسي .

و قد تمّ تفضيل دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في إطار دولة واحدة عوضا عن اللّجوء إلى بيانات مقطعية، وذلك بهدف إحاطة هذا الموضوع بالدراسة في إطار محدد تكون فيه النتائج أكثر دقة وقابلية للتعميم، إلى جانب كون النماذج التي استخدمت بيانات مقطعية في هذا الموضوع عانت من جوانب ضعف محورية عديدة(كمشكلة البيانات المحذوفة في الدراسات التي تستخدم بيانات مقطعية و عدم تجانس ميل المعلمات عبر الدول) ، إضافة إلى كون الاختبارات التي يقوم عليها تحليل السلاسل الزمنية أكثر ملائمة من حيث توافقها مع أهداف الدراسة الحالية.

**1.2.4 متغيرات الدراسة:** تم اختيار متغيرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية من جهة و الدراسات السابقة من جهة أخرى و تتمثل متغيرات الدراسة في :

**1-النمو الاقتصادي (معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي):**

تم استخدام معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي( GDP Growth Rate) كمؤشر للنمو الاقتصادي، والمقاسة وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$GDP\ Growth\ Rate_t = [(GDP_t - GDP_{t-1})/GDP_{t-1}] * 100$$

ويخضع قياس الناتج المحلي حسب البنك الدولي للتعريف التالي:" إجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيم المضافة المحققة من طرف جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إلى أية ضرائب على المنتجات ناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة هذه المنتجات، وتتوافق معدلات نموه مع معدل النمو الاقتصادي السنوي للبلاد ويتم حسابها من دون حسم قيمة استهلاك الأصول المصنعة أو استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية" (Gordon,2000).

**2-حجم اليد العاملة:** يقصد بالعمل في لغة الاقتصاد بأنه كل جهد يبذل في سبيل إنتاج مختلف السلع و الخدمات مقابل أجر معين فهو كل نشاط يقوم به الفرد في سعيه للتغلب على الندرة و زيادة كمية السلع المتاحة لإشباع حاجاته. وتشمل القوة العاملة(Labor Force) كل الأفراد العاملين(Employed Labor Force)و الغير العاملين (Unemployed Labor Force) (Barron et al,1990) و يتم الحصول على حجم اليد العاملة من خلال طرح حجم اليد الغير العاملة (= معدل البطالة * إجمالي القوة العاملة) من إجمالي القوة العاملة (القرعان،1996). وتعد اليد العاملة من بين العوامل الأساسية المحددة للنمو الاقتصادي، لهذا يجب الأخذ في الحسبان حجم اليد العاملة نظرا لما لهذه الأخيرة من تأثير.و لقد تم استخدام معدلات النمو السنوي في حجم اليد العاملة وفقا للصيغة التالية:

$$\text{Labor Growth Rate}_t = [(L_t - L_{t-1})/L_{t-1}] * 100$$

**3-الإنفاق الحكومي الاستهلاكي:** يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية و المتكونة من أجور الموظفين ، مصاريف الصيانة،معدات المكاتب ...الخ.و هذه النفقات لا تكون أي قيمة مضافة مباشرة للاقتصاد الوطني أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة (المادة 24 من القانون رقم 18/84،1984).و تم الأخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسة معدل النمو السنوي في الإنفاق الحكومي الاستهلاكي الحقيقي وفقا للصيغة التالية:

$$G_{CONC}\ \text{Growth Rate}_t = [(G_{CONC\,t} - G_{CONC\,t-1})/ G_{CONC\,t-1}] * 100$$



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**4-الإنفاق الحكومي الاستثماري: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه** ازدياد الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، و يتم توزيعها وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة و هي توزع على مختلف القطاعات و تتفرع إلى ثلاثة أبواب (المادة 35 من القانون رقم 84/17،1984):

1-الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.

2-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام و الخاص.

3-النفقات الأخرى برأسمال.

وتم الأخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسة معدل النمو السنوي في الإنفاق الحكومي الاستثماري الحقيقي وفقا للصيغة التالية:

$$G_{inv}\ Growth\ Rate_{\ t} = [(G_{inv\ t} - G_{inv\ t-1})/\ G_{inv\ t-1}] * 100$$

**5-استقرار الوضع الأمني:**

مهما اختلفت التعريفات حول مفهوم امن الدولة فانه يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار للمواطن فالأمن مطلب أساسي للدولة أيا كان تكوينها السياسي أو فكرها الإيديولوجي وان اختلفت هذه الدولة في مساحة هذا الأمن داخليا أو خارجيا وفى المواجهات الإيديولوجية والسياسية التي ترسم خطر هذا الأمن والتي يقوم عليها بنيانه(www.Wikipedia.com)

و يلعب استقرار الوضع الأمني بالبلد دورا مهما و مؤثرا على الاستقرار السياسي و الاقتصادي بالبلد و مدى تحقيق معدلات نمو مرتفعة. و نظرا لما لهذا الأخير من تأثير على النمو الاقتصادي فقد تم إدراجه في الدراسة من خلال إدراج القيمة :

(0) : للفترة 1990-1998 و التي تميزت بعدم استقرار الوضع الأمني.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(1) : للفترة 1999-2009 و التي شهدت استقرار في الأوضاع الأمنية بالجزائر.

يعتمد معدل النمو الاقتصادي(معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) كما أكدته الأدبيات السابقة على العديد من العوامل الاقتصادية من بينها نمو حجم القوى العاملة ، و إذا أخذنا بعين الاعتبار التحليل النظري لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري على النمو الاقتصادي ، فإنه يمكن الوقوف على درجة العلاقة الكمية بينهما وبين النمو الاقتصادي من خلال إدخال معدلات النمو في كل من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري في دالة النمو الاقتصادي ، واستنادا للدراسات السابقة دراسة( القرعان،1996)، دراسة( الخياط،2001) و دراسة (البيطار و الحموري،1994) من جهة أخرى، يمكن توصيف نموذج الدراسة بالصيغة التالية:

$$GDPgr = F(gL, gGconc, gGinv, SECstb)^{1}.$$

حيث : GDPgr : النمو الاقتصادي( مقاسا بالنمو السنوي للنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

gL:معدل النمو السنوي لحجم اليد العاملة.

gGconc : معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي.

gGinv: معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي الاستثماري.

SECstb:استقرار الوضع الأمني(Security situation stability).

1:تم التوصل إلى الصيغة النهائية بعد القيام بمجموعة من الاشتقاقات، كما تم إدراج متغير وهمي في الأخير يعبر عن استقرار الوضع الأمني للبلاد. وتم أخذ القيم الحقيقية لكل من الناتج المحلي الإجمالي ، الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الإنفاق الحكومي الاستثماري. وفيما يخص الاستثمار الخاص فنظرا لضعف هذا الأخير و هامشيته أمام الإنفاق العام فقد أخذت الباحثة بالاستثمار بالشكل الكلي ضمن الإنفاق الاستثماري.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## 2.2.4 البيانات:

نظرا لتباين الإحصائيات و البيانات من مصدر لآخر و لتجنب الوقوع في مشاكل نتيجة الحصول على البيانات مبعثرة من مواقع مختلفة ، قامت الباحثة بالاعتماد على البنك الدولي( World Bank,2010) فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي و حجم اليد العاملة خلال الفترة محل الدراسة، أما فيما يخص الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري فقد تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري.

### 3.2.4 معالجة البيانات:

تقوم الدراسة الحالية باختبار العلاقة بين معدلات النمو السنوي في كل من: حجم اليد العاملة ،الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الإنفاق الحكومي الاستثماري و ما مدى تأثير هذه الأخيرة إضافة إلى متغير استقرار الوضع الأمني على معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و لذلك سيتم أخذ القيم المطلقة للمتغيرات من المصدر و معالجة البيانات بالطرق المبينة سابقا و يمكن تلخيص البيانات النهائية للدراسة في الجداول التالية:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## جدول رقم (4-1)

## بيانات الدراسة

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(1)* | حجم اليد العاملة(2)** | الإنفاق الحكومي الاستهلاكي الحقيقي(3)* | الإنفاق الحكومي الاستثماري الحقيقي (4)* | استقرار الوضع الأمني |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 46366908062 | 7028875 | 10815642458 | 5090701376 | 0.000000 |
| 1991 | 45810504880 | 7375639 | 9917243526 | 2814938119 | 0.000000 |
| 1992 | 46635095028 | 7754003 | 10812382720 | 3324773340 | 0.000000 |
| 1993 | 45655757681 | 8150113 | 12375025378 | 4343466851 | 0.000000 |
| 1994 | 45244857431 | 8547882 | 9829285105 | 3342983791 | 0.000000 |
| 1995 | 46964159665 | 8962724 | 9328043758 | 2458944508 | 0.000000 |
| 1996 | 48889689496 | 9394882 | 10056816937 | 3178144110 | 0.000000 |
| 1997 | 49427476044 | 9825348 | 11152825420 | 3493489131 | 0.000000 |
| 1998 | 51948279105 | 10231013 | 11309359561 | 3607486514 | 0.000000 |
| 1999 | 53610624834 | 10663314. | 11638198918 | 2807407650 | 1.000000 |
| 2000 | 54790058957 | 11101169 | 8719131231 | 4277184309 | 1.000000 |
| 2001 | 56214597843 | 11563389 | 12479437157 | 4628633084 | 1.000000 |
| 2002 | 58856686557 | 11987086 | 13776026927 | 5683850410 | 1.000000 |
| 2003 | 62917798908 | 12368358 | 15491961849 | 7152919166 | 1.000000 |
| 2004 | 66189522629 | 12794020 | 16366491282 | 9691835974 | 1.000000 |
| 2005 | 69565187811 | 13198020 | 16376370854 | 10235231784 | 1.000000 |
| 2006 | 70956491567 | 13650228 | 17666989308 | 18555413339 | 1.000000 |
| 2007 | 73085186314 | 14079507 | 22728942857 | 29567672645 | 1.000000 |
| 2008 | 74839230786 | 14478825 | 31246232743 | 35688948141 | 1.000000 |
| 2009 | 76410854632 | 14839564 | 35703148424 | 35757871636 | 1.000000 |

المصدر: (1)،(2) :البنك الدولي،2010

(3)،(4):الديوان الوطني للإحصائيات،الجزائر،2010

* : وحدة القياس الدولار الأمريكي، ** عدد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## جدول رقم (4-2)

## البيانات النهائية للدراسة

| السنة | معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي* | معدل النمو السنوي لحجم اليد العاملة* | معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي الحقيقي* | معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي الاستثماري الحقيقي* | استقرار الوضع الأمني |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 0,8 | 5.1537 | -8.565000 | -13.92680 | 0.000000 |
| 1991 | -1,2 | 4.9334 | -8.306400 | -44.70430 | 0.000000 |
| 1992 | 1,8 | 5.1299 | 9.026000 | 18.11170 | 0.000000 |
| 1993 | -2,1 | 5.1084 | 14.45230 | 30.63940 | 0.000000 |
| 1994 | -0,9 | 4.8805 | -20.57150 | -23.03420 | 0.000000 |
| 1995 | 3,8 | 4.8531 | -5.099400 | -26.44460 | 0.000000 |
| 1996 | 4,1 | 4.8217 | 7.812700 | 29.24830 | 0.000000 |
| 1997 | 1,1 | 4.5819 | 10.89810 | 9.922300 | 0.000000 |
| 1998 | 5,1 | 4.1287 | 1.403500 | 3.263100 | 0.000000 |
| 1999 | 3,2 | 4.2253 | 2.907600 | -22.17820 | 1.000000 |
| 2000 | 2,2 | 4.1061 | -25.08170 | 52.35350 | 1.000000 |
| 2001 | 2,6 | 4.1637 | 43.12700 | 8.216800 | 1.000000 |
| 2002 | 4,7 | 3.6641 | 10.38980 | 22.79760 | 1.000000 |
| 2003 | 6,9 | 3.1806 | 12.45590 | 25.84630 | 1.000000 |
| 2004 | 5,2 | 3.4415 | 5.645000 | 35.49480 | 1.000000 |
| 2005 | 5,1 | 3.1577 | 0.060300 | 5.606700 | 1.000000 |
| 2006 | 2 | 3.4263 | 7.880900 | 81.28960 | 1.000000 |
| 2007 | 3 | 3.1448 | 28.65200 | 59.34790 | 1.000000 |
| 2008 | 2,4 | 2.8361 | 37.47330 | 20.70250 | 1.000000 |
| 2009 | 2,1 | 2.4914 | 14.26380 | 0.193100 | 1.000000 |

**ملاحظة:** كل العمليات الحسابية الأولية أعدت ودققت من طرف الباحث بالاستعانة ببرنامج Excel 2007.

*: نسب مئوية.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

### 4.2.4 نموذج الدراسة (VAR Model):

يعتبر(Sims, 1980) صاحب نموذج الانحدار الذاتي المتجه ( Vector Auto- Regression Model) في دراسته لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية لكل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرا لكون النماذج القياسية التقليدية تعاني من الكثير من المشاكل الإحصائية التي تهدد صحة فرضيات هذه النماذج أو تقصي بعض المتغيرات المهمة، فقد رفض( Sims،1980) استخدام المتغيرات الخارجية في نموذجه ورأى على غرار( Granger ،1969) أن تعامل كل المتغيرات بصفة متماثلة دون تمييز فتصبح كل المتغيرات داخلية، ورأى كذلك ضرورة استخدام نفس فترة الإبطاء الزمني لكل المتغيرات. وانطلاقا من هذه المبدأ بنى Sims نموذجه للانحدار الذاتي المتجه (Sims, 1980).

ويقدم المدافعون عن نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) مجموعة من المزايا التي يوفرها استخدام هذا النموذج، نذكر أهمها فيما يلي(Gujarati and Porter, 2009):

1-نموذج الانحدار الذاتي المتجه بسيط لا يتطلب تعيين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، لأن كل المتغيرات الداخلة في بناء النموذج تعتبر متغيرات داخلية.

2- تقدير النموذج بسيط، إذ يستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتقدير كل معادلة على حذا في نموذج متكامل، وهو بذلك يشبه نموذج المعادلات الآنية ( Simultaneous-Equation Model).

3- نتائج التنبؤ باستخدام هذا النموذج تكون أفضل في عدة حالات مقارنة بنتائج التنبؤ باستخدام نموذج المعادلات الآنية الأكثر تعقيدا.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرتكز نموذج الانحدار الذاتي المتجه على تقدير مجموعة من النماذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، بحيث في كل مرة يؤخذ أحد المتغيرات كتابع ويقدر كدالة في التباطؤات الزمنية للمتغيرات الأخرى بالإضافة إلى التباطؤات الزمنية للمتغير التابع نفسه، بحيث تصبح كل المتغيرات داخلية لأنها مقدرة في النموذج.

ونظرا لأن الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة أثبتت علاقة متغيرات هذه الدراسة ببعضها (معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي(GDPgr)، معدل نمو حجم اليد العاملة(gL) الإنفاق الحكومي الاستهلاكي(gGconc) ،الإنفاق الحكومي الاستثماري(gGinv ) و استقرار الوضع الأمني(SECstb))، ونتيجة لتوفر الشروط الإحصائية كما سيُوضّح لاحقا، يقدم نموذج الدراسة في شكل مصفوفات كما يظهر في الصيغة الرياضية التالية:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^{p} A_i Y_{t-i} + U_t$$

بحيث:

$$Y_t = [GDPgr \; gL \; gGconc \; gGinv \; SECstb]$$

$$U_t = [u_{1t} \; u_{2t} \; u_{3t} \; u_{4t} \; u_{5t}]$$

$Y_t$ : مصفوفة متغيرات النموذج.

$U_t$: مصفوفة أخطاء النموذج.

$A_i$: مصفوفة معلمات النموذج.

$u_{1t}$ ، $u_{2t}$ ،$u_{3t}$ ،$u_{4t}$ ،$u_{5t}$ : هي الأخطاء العشوائية لانحدارات المتغيرات التالية على الترتيب GDPgr، gL ،gGconc ،gGinv ,SECstb.

p : عدد فترات التباطؤ الزمني.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و تم الاستعانة في التحليل بأداتين أساسيتين هما تحليل مكونات التباين ( Variance Decomposition) وكذلك دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function) نظرا لاعتبار الخطأ المقدر لكل انحدار يؤثر في أخطاء الانحدارات الأخرى عن طريق المتغير التابع في هذه المعادلة على اعتبار أنه يصبح متغيرا مفسرا في المعادلة الأخرى، فمثلا الخطأ العشوائي( $u_{1t}$) يؤثر في المتغير (GDPgr) الذي يؤثر بدوره في الخطأ العشوائي ($u_{2t}$) في انحدار المتغير (gL). هذا الارتباط المتزامن للأخطاء يجعل من الصعب تفسير معلمات النموذج مما دفع مطبقي نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) إلى اللجوء إلى تحليل مكونات التباين لتشولاسكي (Cholesky Decomposition) والمعروف بكونه حساسا لترتيب متغيرات النموذج. ويعتبر نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) من النماذج القياسية التي تحتاج أقل ما يمكن من المتطلبات النظرية لا تتعدى فقط متطلبين (Tokat, 2009):

1- اختيار المتغيرات الاقتصادية التي يتوقع أن يكون لها تأثير متبادل فيما بينها انطلاقا من النظرية الاقتصادية ومن الدراسات السابقة.

2- اختيار أكبر عدد ممكن من فترات التباطؤ التي تسمح بأكبر قدر من التأثير المتبادل بين المتغيرات. وقد درجت الدراسات السابقة على تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني استنادا إلى معياري أكايك Akaike Information Criterio (AIC) وشوارتز Schwarz Information Criterion (SIC) (Ang, 2007)، كما أضافت الدراسات الحديثة مجموعة أخرى من المعايير التي تسمح باختيار عدد فترات التباطؤ الزمني المثلى، فإلى جانب المعيارين السابقين استخدمت الدراسات معيار الاختبار المعدل لنسبة الاحتمالية Likelihood Ratio (LR)، معيار هانان- كوين Hannan-Quinn (HQ)، وكذلك معيار خطأ التنبؤ النهائي Final



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Prediction Error (FPE) وذلك بهدف التأكد من النتائج والقدرة على الاختيار عند اختلاف نتائج معياري أكايك (AIC) وشوارتز (SIC) (التميمي و زملاؤه ،2002).

وأخيرا للتحقق من مدى مصداقية النتائج سيتم تغيير ترتيب متغيرات نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، وملاحظة ما إذا كانت النتائج مطابقة للترتيب الأول.

### 3.4 الاختبارات الأولية:

بهدف استقصاء فرضيات الدراسة ،تم إجراء مجموعة من الاختبارات الأولية قبل تقدير نموذج الدراسة.

#### 1.3.4 اختبار جدر الوحدة (Unit Root Test ) :

لطالما استخدمت الدراسات التي تتعامل مع السلاسل الزمنية طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بدون اختبار سكون المتغيرات المستعملة عبر الزمن ،و هذا ما يؤدي بدوره إلى نتائج مضللة نظرا للإخلال بفرضيات النموذج مما يؤدي بدوره إلى ظهور الكثير من المشاكل الإحصائية المعروفة في مثل هذه النماذج التقليدية .

سكون سلسة زمنية( $Y_t$ ) يعني أن هذه السلسة الزمنية تتصف بالخصائص التالية:

1- القيمة المتوقعة للسلسة الزمنية ثابتة : $E(Y_t)=\mu$

2- التباين ثابت: $VAR(Y_t) = E(Y_t-\mu)^2 = \sigma^2$

3- التباين المشترك عند فترة التباطؤ (k) يرتبط فقط بالتباطؤ الزمني أو بالفجوة (k) بين الفترتين الزمنيتين و ليس بالفترة الحالية التي يحسب عندها التباين المشترك أي أن:

$$\gamma_k=E[(Y_t-\mu)(Y_{t+k}-\mu)]$$



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إن الاختبارات التقليدية لسكون السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي –فولر و فيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (عدم سكون السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

### 1.1.3.4 اختبار ديكي فولر لجدر الوجدة(DICKEY-FULLER):

يهتم هذا الاختبار باختبار فرضية وجود جدر الوحدة في السلسلة الزمنية ( $Y_t$ ) و يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية (Gujarati and Porter,2009):

$$Y_t=\rho Y_{t-1}+u_t \qquad -1 \leq \rho \leq 1$$

ويمكن صياغة هذه المعادلة بالفرق الأول، بحيث تكون قيمة المعلمة ($\delta$) مساوية ل ($\rho-1$) كما يلي:

$$Y_t - Y_{t-1} = \rho Y_{t-1} - Y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + U_t \ldots\ldots\ldots(1)$$

كما يقوم باختبار وجود الفرضية العديمة و التي تنص على وجود جذر الوحدة أي عدم سكون السلسلة الزمنية من خلال اختبار (t) ، و يمكن صياغة الفرضية العدمية ($H_0$) و بديلتها ($H_1$) على النحو التالي:

$$H_0: \rho = 1 \quad \text{أو} \quad \delta = 0.$$

$$H_1: \rho < 1 \quad \text{أو} \quad \delta < 0.$$

تعتبر المعادلة (1) إحدى الحالات الثلاثة التي يختبر عندها سكون السلسلة الزمنية، وفيما يلي صيغ الحالات الثلاثة:

$$\Delta Y_t = \alpha + \delta Y_{t-1} + B\,t + U_t \quad \ldots.(\text{القاطع والاتجاه})$$



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

$$\Delta Y_t = \alpha + \delta Y_{t-1} + U_t \quad \text{.....(القاطع)}$$

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + U_t \quad \text{.....(بدون القاطع والاتجاه)}$$

### 2. 1.3.4 اختبار ديكي فولر الموسع لجدر الوحدة(Augmented Dickey-fuller):

إذا كانت السلسلة الزمنية مترابطة ذاتيا إلى درجة عالية من التباطؤ الزمني فسيتم انتهاك فرضية التشويش الأبيض بالنسبة للأخطاء –White noise disturbances– و بالتالي اختبار ديكي فولر العادي لا يعود مجديا (Ang,2007) ، و يصبح على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) حل المشكل عن طريق بناء نموذج تصحيحي لدرجة ارتباط أعلى بافتراض أن السلسلة الزمنية ($\Delta Y_t$) تخضع لنموذج الانحدار الذاتي ($AR_p$) (Gujarati & Porter, 2009).

$$\Delta Y_t = B + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

### 3. 1.3.4 اختبار فيليبس بيرون لجدر الوحدة (Phillips –Perron):

يهتم اختبار فيليبس– بيرون (PP) على غرار اختبار ديكي– فولر باختبار فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية ($Y_t$)، ونوضح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + U_t$$

و يقوم هذا الاختبار باستقصاء الفرضية العدمية (وجود جذر الوحدة) من خلال استخدام اختبار (t) إلا أن هذا الاختبار لا يعالج مشكلة الترابط المتسلسل للأخطاء بنفس طريقة اختبار ديكي فولر أي بالطريقة المعلمية و إنما هو يعالجها بالطريقة الغير معلمية(Gujarati and Porter, 2009).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تم تقدير الاختبارين لجذر الوحدة(اختبار ديكي فولر الموسع و اختبار فيليب بيرون) باستخدام الرزمة الإحصائية (EViews-7) وفقا للحالات الثلاثة المذكورة سابقا: حالة القاطع والاتجاه حالة القاطع، والحالة الأخيرة بدون القاطع والاتجاه. و نتائج الاختبارات مبينة في الجداول (4-3)، (4-4)، (4-5)،(4-6)،(4-7) و (4-8) بحيث يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة الحرجة في كلا الاختبارين.

$$| DF_{Cal}| > | DF_{Cri}| \Rightarrow \text{رفض } (H_0).$$

$$| PP_{Cal}| > | PP_{Cri}| \Rightarrow \text{رفض } (H_0).$$

**الجدول رقم (4-3)**

**اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسكون مع الاتجاه والقاطع**

| المتغير | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة عند %1 | القيمة الحرجة عند %5 | القيمة الحرجة عند %10 | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| Gdpgr | -2.0459 | -4.5743 | -3.6920 | -3.2856 | عدم رفض $H_0$ |
| D(GDPgr) | -4.2689 | -4.6193 | -3.7119 | -3.2964 | رفض $H_0$ %5 |
| gL | - 3.4854 | 4.5743 | -3.6920 | -3.2856 | رفض$H_0$ %10 |
| gGconc | -3.9025 | -4.5743 | -3.6920 | -3.2856 | رفض $H_0$ %5 |
| gGinv | -5.0221 | -4.5743 | -3.6920 | -3.2856 | رفض $H_0$ %1 |
| SECstb | -1.8343 | -4.5743 | -3.6920 | -3.2856 | عدم رفض $H_0$ |
| D(SECstb) | -2.8377 | -4.6193 | -3.7119 | -3.2964 | عدم رفض $H_0$ |
| D(SECstb,2) | -4.2741 | -4.6712 | -3.7347 | -3.3086 | رفض $H_0$ %5 |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:** (1) D(X) : تعني الفرق الأول للمتغير (X) ، (2) D(X,2): تعني الفرق الثاني للمتغير (X).

(3) GDPgr: تعني معدل النمو الاقتصادي ، (4) gL: معدل نمو اليد العاملة ،(5) gGconc : معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي،(6) gGinv: معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري ، (7)SECstb: استقرار الوضع الأمني (Security situation stability).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (4-4)

## اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسكون مع القاطع

| المتغير | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة عند %1 | القيمة الحرجة عند 5% | القيمة الحرجة عند 10% | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| Gdpgr | -2.2540 | -3.8572 | -3.0400 | -2.6608 | عدم رفض $H_0$ |
| D(GDPgr) | -4.2506 | -3.8877 | -3.0521 | -2.6672 | رفض $H_0$ 1% |
| gL | 0.6069 | -3.8572 | -3.0400 | -2.6608 | عدم رفض $H_0$ |
| D(gL) | -3.3823 | -3.8877 | -3.0521 | -2.6672 | رفض $H_0$ 5% |
| gGconc | -2.8040 | -3.8572 | -3.0400 | -2.6608 | رفض $H_0$ 10% |
| gGinv | -3.3769 | -3.8572 | -3.0400 | -2.6608 | رفض $H_0$ 5% |
| SECstb | -1.0651 | -3.8572 | -3.0400 | -2.6608 | عدم رفض $H_0$ |
| D(SECstb) | -2.9154 | -3.8877 | -3.0521 | -2.6672 | رفض $H_0$ 10% |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:**(1) :GDPgr ، gL، gGconc، gGinv، SECstb وفروقها: كما ذكرت في الجدول السابق (4-3).

الجدول رقم (4-5)

### اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسكون بدون القاطع والاتجاه

| المتغير | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة عند %1 | القيمة الحرجة عند 5% | القيمة الحرجة عند 10% | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| Gdpgr | -0.9250 | -2.7057 | -1.9614 | -1.6257 | عدم رفض $H_0$ |
| D(GDPgr) | -4.3906 | -2.7158 | -1.9627 | -1.6262 | رفض $H_0$ 1% |
| gL | -2.2752 | -2.7057 | -1.9614 | -1.6257 | رفض $H_0$ 5% |
| gGconc | -2.0727 | -2.7057 | -1.9614 | -1.6257 | رفض $H_0$ 5% |
| gGinv | -2.3701 | -2.7057 | -1.9614 | -1.6257 | رفض $H_0$ 5% |
| SECstb | 0.00 | -2.7057 | -1.9614 | -1.6257 | عدم رفض $H_0$ |
| D(SECstb) | -2.7386 | -2.7158 | -1.9627 | -1.6262 | رفض $H_0$ 1% |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:**

(1) GDPgr، gL، gGconc، gGinv، SECstb وفروقها: كما ذكرت في الجدول السابق (4-4).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم (4-6)

## اختبار فيليبس بيرون (Philips Perron) مع الاتجاه والقاطع

| المتغير | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة عند 1% | القيمة الحرجة عند 5% | القيمة الحرجة عند 10% | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| Gdpgr | -2.7843 | -4.5348 | -3.6746 | -3.2762 | عدم رفض $H_0$ |
| D(gdpgr) | -4.2689 | -4.6193 | -3.7119 | -3.2964 | رفض $H_0$ 5% |
| gL | -3.4854 | -4.5348 | -3.6746 | -3.2762 | رفض $H_0$ 10% |
| gGconc | -5.0846 | -4.5348 | -3.7119 | -3.2964 | رفض $H_0$ 1% |
| gGinv | -4.5564 | -4.5348 | -3.6746 | -3.2762 | رفض $H_0$ 1% |
| SECstb | -1.9845 | -4.5348 | -3.6746 | -3.2762 | عدم رفض $H_0$ |
| D(SECstb) | -4.1228 | -4.6193 | -3.7119 | -3.2964 | رفض $H_0$ 5% |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:** (1) D(X) : تعني الفرق الأول للمتغير (X) ، (2) D(X,2): تعني الفرق الثاني للمتغير (X).

(3) GDPgr: تعني معدل النمو الاقتصادي ، (4) gL: معدل نمو اليد العاملة ،(5) gGconc : معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي،(6) gGinv:معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري ،

(7)SECstb: استقرار الوضع الأمني (Security situation stability).

الجدول رقم (4-7)

### اختبار فيليبس بيرون (Philips Perron) مع القاطع

| المتغير | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة عند 1% | القيمة الحرجة عند 5% | القيمة الحرجة عند 10% | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| Gdpgr | -2.4357 | -3.8304 | -3.0294 | -2.6552 | عدم رفض $H_0$ |
| D(GDPgr) | -6.3871 | -3.8372 | -3.04 | -2.6608 | رفض $H_0$ 1% |
| gL | -0.5979 | -3.8304 | -3.0294 | -2.6552 | عدم رفض $H_0$ |
| D(gL) | -5.0892 | -3.8372 | -3.04 | -2.6608 | رفض $H_0$ 1% |
| gGconc | -3.9150 | -3.8304 | -3.0294 | -2.6552 | رفض $H_0$ 1% |
| gGinv | -3.4332 | -3.8304 | -3.0294 | -2.6552 | رفض $H_0$ 5% |
| SECstb | -1.0420 | -3.8304 | -3.0294 | -2.6552 | عدم رفض $H_0$ |
| D(SECstb) | -4.2448 | -3.8372 | -3.04 | -2.6608 | رفض $H_0$ 1% |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7..

**ملحوظة:(1):** GDPgr ، gL، gGconc ،gGinv ،SECstb وفروقها: كما ذكرت في الجدول السابق (4-6).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الجدول رقم (4-8)

**اختبار فيليبس بيرون (Philips Perron) بدون الاتجاه والقاطع**

| المتغير | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة عند 1% | القيمة الحرجة عند 5% | القيمة الحرجة عند 10% | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| GDPgr | -1.2443 | -2.6968 | -1.9602 | -1.6251 | عدم رفض $H_0$ |
| D(GDPgr) | -4.1231 | -2.7057 | -1.9614 | -1.6257 | رفض $H_0$ عند 1% |
| gL | -2.7930 | -2.6968 | -1.9602 | -1.6251 | رفض $H_0$ عند 1% |
| gGconc | -3.3779 | -2.6968 | -1.9602 | -1.6217 | رفض $H_0$ عند 1% |
| gGinv | -2.9623 | -2.6968 | -1.9602 | -1.6251 | رفض $H_0$ عند 1% |
| SECstb | 0.00 | -2.6968 | -1.9602 | -1.6251 | عدم رفض $H_0$ |
| D(SECstb) | -4.1231 | -2.7057 | -1.9614 | -1.6157 | رفض $H_0$ عند 1% |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:** (1): GDPgr ، gL، gGconc، gGinv، SECstb وفروقها: كما ذكرت في الجدول السابق (4-7).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (4-9)

النتائج النهائية لاختبارات جذر الوحدة.

| المتغير: | طبيعة الاختبار | مستويات السكون | |
|---|---|---|---|
| | | Dicky-Fuller Test | Phillips-Perron Test |
| GDPgr | مع القاطع. | I(1)* | I(1)* |
| | مع الاتجاه والقاطع. | I(1)** | I(1)** |
| | بدون اتجاه وقاطع. | I(1)* | I(1)* |
| gL | مع القاطع. | I(1)** | I(1)* |
| | مع الاتجاه والقاطع. | I(0)*** | I(0)*** |
| | بدون اتجاه وقاطع. | I(0)** | I(0)* |
| gGconc | مع القاطع. | I(0)*** | I(0)* |
| | مع الاتجاه والقاطع. | I( 0)** | I(0)* |
| | بدون اتجاه وقاطع. | I(0)** | I(0)* |
| gGinv | مع القاطع. | I(0)** | I(0)*** |
| | مع الاتجاه والقاطع. | I(0)* | I(0)* |
| | بدون اتجاه وقاطع. | I( 0)** | I( 0)* |
| SECstb | مع القاطع. | I(1)*** | I(1)* |
| | مع الاتجاه والقاطع. | I(2)** | I(1)** |
| | بدون اتجاه وقاطع. | I(1)* | I(1)* |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:**

(1) GDPgr: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(النمو الاقتصادي)

(2) gL: معدل نمو اليد العاملة.

(3) gGconc: معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.

(4):gGinv : معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري.

(5): SECstb: استقرار الوضع الأمني (Security Situation Stability)

(*)، (**)، (***) تمثل نسب معنوية 1%، 5 %، 10 % على التوالي.

و من خلال النتائج السابقة ،يمكن الحكم على مستوى سكون السلاسل الزمنية، فبمقارنة نتائج اختباري ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون ، أشار كلا الاختبارين إلى سكون كل من النمو الاقتصادي و المتغير المعبر عن استقرار الوضع الأمني عند الفرق الأول(1)I أما معدل نمو كل



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من اليد العاملة و الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري فقد تبين أنها مستقرة عند المستوى I(0).

ويجدر في هذا الشأن الإشارة إلى عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين كل متغيرات الدراسة مع متغير النمو الاقتصادي، وذلك لعدم سكون كل المتغيرات عند نفس المستوى، وبذلك لا يمكن تقدير نموذج التكامل المشترك Cointegration نظرا لعدم توفر شرط السكون المذكور أعلاه بالإضافة إلى أن عدم تحقق هذا الشرط يؤدي بنا أيضا إلى صرف النظر عن اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير النموذج (Gujarati and Porter, 2009).

### 2.3.4 اختبار الاستقرار(Stability test ):

من خلال اختبارات السكون يظهر أنّ كل من المتغيرين: النمو الاقتصادي(نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) و المتغير المعبر عن استقرار الوضع الأمني متكاملين من الدرجة الأولى، مما قد يؤدي إلى وجود تغيرات غير متوقعة في سلوك هذه الأخيرة عبر الزمن، مما يحتّم إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية خلال الفترة محل الدراسة.

في هذا الشأن، عمدت الدراسة إلى استخدام اختبار Cusum و Cusum Square لاستقرار معلمات النموذج، ويقوم الحكم على مدى استقرار المعلمات على موقع منحنى الأخطاء داخل مجال انحرافين معياريين (± 2S.E) ومستوى معنوية 5 % فيما يخص اختبار Cusum وموقع منحنى مربع الأخطاء في نفس المجال فيما يتعلق باختبار Cusum Square.

إذا كان منحنى الأخطاء داخل مجال انحرافين معياريين( ± 2 S.E) طوال فترة الدراسة فإن الفرضية العدمية ترفض عند نسبة معنوية 5% مما يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة و بالتالي يمكننا تقدير معلمات ثابتة للنموذج طوال فترة الدراسة و لا يتوجب تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة (Malawi,2006).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفيما يلي نستعرض نتائج كلا الاختبارين في الشكلين (4-1) و(4-2) كما يلي:

**الشكل رقم: (4-1)**

**نتائج اختبار CUSUM لاستقرار معلمات النموذج.**

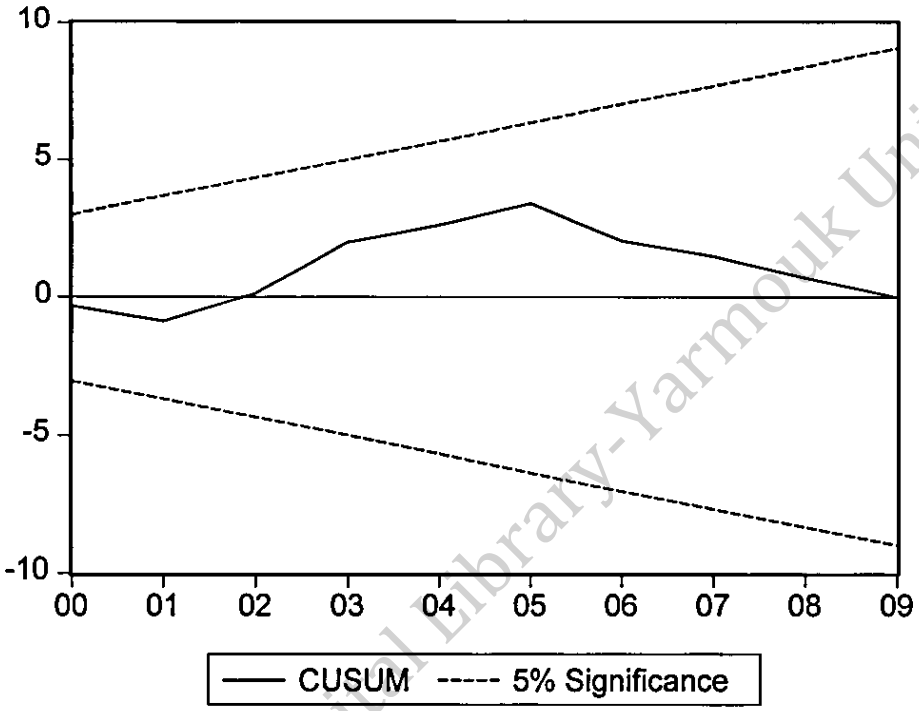


**الشكل رقم: (4-2)**

**نتائج اختبار CUSUM SQUARE لاستقرار معلمات النموذج.**

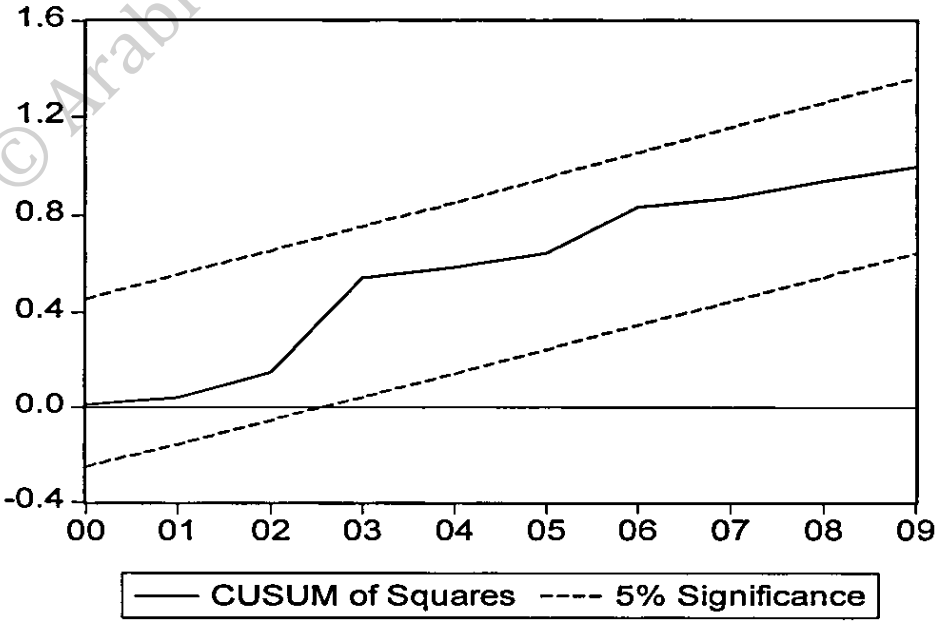


من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7 .



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من خلال إجراء كلا من اختباري الاستقرارية، تبيّن أن معلمات النموذج تتمتع باستقرارية عالية على مدى الفترة الزمنية التي تقوم عليها الدراسة، وعليه فإنّه لا داعي لتقسيم الفترة من 1990 إلى 2009 إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة، وبالتالي يسمح لنا هذان الاختبارين باستخدام كامل الفترة دون تجزئتها.

### 3.3.4 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test):

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني كما سبق الإشارة سيتم الاعتماد على معياري أكايك (AIC) وشوارتز (SIC)، معيار هانان- كوين (HQ)، وكذلك معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، وتختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، بالإضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان (LR) الذي يختبر فرضية أن معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا باستخدام توزيع ($\chi^2$) انطلاقا من أكبر عدد فترات إبطاء زمني ويتوقف عند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة.

نستعرض من خلال الجدول التالي رقم (4-10) نتائج الاختبارات الخمسة ويليه في ذلك مناقشتها:

**الجدول رقم (4-10)**

**اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني**

| عدد فترات التباطؤ الزمني / المعيار | 0 | 1 | 2 |
|---|---|---|---|
| LR | - | 68.29346* | 26.89197 |
| FPE | 48490.70 | 3003.740 | **2457.982*** |
| AIC | 24.97794 | 22.06460 | **21.00066*** |
| SIC | 25.22527 | 23.54855* | 23.72124 |
| HQ | 25.01204 | 22.26921 | **21.37580*** |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:**(1) (*) تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار ، (2) LR: تعني نسبة الإمكان، (3) FPE: تعني معيار خطأ التنبؤ النهائي، (4) AIC: تعني معيار أكايك ، (5) SIC: تعني معيار شوارتز ، (6) HQ: تعني معيار هانان- كوين ، (7) 0، 1، 2: تعني عدد فترات التباطؤ الزمني.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد أشارت نتائج هذا الاختبار إلى اختيار فترتي تباطؤ زمني كما هو موضح في الجدول(4-10) و التي ستؤخذ بعين الاعتبار في الاختبارات اللّاحقة.

### 4.3.4 اختبار استثناء فترات التباطؤ الزمني (VAR Lag Exclusion Wald Test ):

تم استخدام اختبار استثناء فترة التباطؤ للتأكد من نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني السابق، ويقوم هذا الاختبار على أساس معيار ($\chi^2$) والذي يختبر التفسير الإحصائي لمعلمات المتغيرات في نموذج الانحدار المتجه (VAR) عند كل فترة تباطؤ زمني فرديا وجماعيا. وبينت النتائج قبول فترتي تباطؤ زمني إذ تعتبر مفسرة إحصائيا عند درجة معنوية (1%).

**الجدول رقم (4-11)**

**اختبار استثناء فترات التباطؤ الزمني**

| الفترة | GDPgr | gL | gGconc | gGinv | SECstb | χ2 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 4.598395 | 6.207325 | 8.507455 | 2.438328 | 7530638 | 83.41467 |
| | [0.466827] | [0.286565] | [0.130398] | [0.785] | [0.184] | [ 0.000] |
| 2 | 4.096227 | 4.497882 | 14.54353 | 4.780055 | 6.02 | 6.02 |
| | [ 0.535] | [ 0.480] | [ 0.012] | [0.443308] | [0.957] | [ 0.000] |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7..

**ملحوظات:**

(1) الجدول يعطي قيم اختبار (χ2) وأسفلها الاحتمالية بين عارضتين.

(2) χ2: تعني قيم اختبار كاي تربيع.

(3) GDPgr: معدل النمو الاقتصادي(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

(4) gL: معدل نمو اليد العاملة.

(5) gGconc: معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.

(6) gGinv : معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري.

(7)SECstb: استقرار الوضع الأمني (Security situation stability).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## 5.3.4 اختبار جرينجر للسببية(Granger Causality Test):

كون أن اختبارات السكون بينت عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل،لجأت الدراسة إلى استخدام اختبار جرنجر للسببية لمعرفة إذا كانت هناك علاقة قصيرة الأجل.

يعتبر اختبار جرينجر للسببية من الاختبارات الأولى التي ظهرت في مجال تحليل السلاسل الزمنية (زغودي.2011)، إذ يعمل هذا الاختبار على اختبار وجود العلاقة السببية ما بين متغيرين و اتجاه و طبيعة هذه العلاقة إن وجدت :أحادية أو ثنائية فإذا كان المتغير ( X) يؤثر في المتغير (Y) فهذا يدل على أن المتغير ( X) يحتوي على معلومات ذات قوة تفسيرية أكبر من التباطؤات الزمنية للمتغير (Y) (Engle & Granger, 1987).

و قد أعطى هذا الاختبار المبدأ الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) كون أن هذا الاختبار يعامل المتغيرات بنفس الطريقة بحيث يقدر العلاقة بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة فيقدر أحد المتغيرين على التباطؤات الزمنية للمتغير نفسه و التباطؤات الزمنية للمتغير الآخر باستخدام نفس فترة التباطؤ الزمني على اعتبار أن الأحداث في الماضي تؤثر في الأحداث الحالية (Sims,1980) ، و يمكن صياغة المعادلة على النحو التالي :

$$Y_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \alpha_j \Delta X_{t-j} + U_t \dots \text{(UR: انحدارغير مقيد)}$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + U_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\text{(R: انحدار مقيد)}$$

بحيث : j,i :عدد فترات التباطؤ الزمني.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و منه تكون الفرضية العدمية :أن (X) لا يؤثر في( Y) و التي يتم اختبارها من خلال اختبار (F) و يمكن صياغة الفرضية العدمية و بديلتها على النحو التالي:

$$H_0: \alpha_j = 0, j=1,\dots, n.$$

$$H_1: \alpha_j \neq 0, j=1,\dots, n.$$

و يتم اختبار الفرضية العدمية باستخدام اختبار (F) ، بحيث نقارن القيمة المحسوبة مع القيمة الحرجة عند درجة حرية (n-k) بحيث تحسب القيمة المحسوبة لمعيار (F) وفقا للصيغة التالية (Engle and Granger,1987):

$$F_c = (RSS_R - RSS_{UR})(n - k) / (RSS_{UR})(m)$$

بحيث: $F_c$ : قيمة F المحسوبة.

$RSS_R$: مجموع مربعات البواقي من الانحدار المقيد (R).

$RSS_{UR}$: مجموع مربعات البواقي من الانحدار غير المقيد (UR).

n: عدد المشاهدات.

m: عدد المعلمات في الانحدار المقيد.

k: عدد المعلمات في الانحدار غير المقيد.

و الجدول (4-12) يوضح نتائج اختبار السببية باستخدام فترتي تباطؤ زمني، على اعتبار أن اختبار السببية حساس لفترة التباطؤ المختارة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الجدول رقم (4-12)

اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test)

| الفرضية العديمة | Obs | F-Cal | Pro | القرار |
|---|---|---|---|---|
| gL لا يؤثر GDP gr | 18 | 3.510 | 0.058 | نرفض الفرضية العديمة*** |
| gL لا يؤثر في GDPgr | 18 | 0.33578 | 0.720 | لا نرفض الفرضية العديمة |
| gGconc لا يؤثر فيGDPgr | 18 | 3. 4700 | 0.635 | لا نرفض الفرضية العديمة |
| GDPgr لا يؤثر في gGconc | 18 | 0.25269 | 0.780 | لا نرفض الفرضية العديمة |
| gGinv لا يؤثر في GDPgr | 18 | 1.27047 | 0.313 | لا نرفض الفرضية العديمة |
| GDPgr لا يؤثر في gGinv | 18 | 2.29835 | 0.139 | لا نرفض الفرضية العديمة |
| SECstb لا يؤثر في GDPgr | 18 | 3.739 | 0.054 | نرفض الفرضية العديمة*** |
| GDPgr لا يؤثر في SECstb | 18 | 1.73375 | 0.215 | لا نرفض الفرضية العديمة |
| gGconc لا يؤثر في gL | 18 | 88.88386 | 0.003 | نرفض الفرضية العديمة* |
| gL لا يؤثر في gGconc | 18 | 19.95251 | 0.0175 | نرفض الفرضية العديمة** |
| Gginv لا يؤثر فيgL | 18 | 3.11030 | 0.078 | نرفض الفرضية العديمة *** |
| gL لا يؤثر في gGinv | 18 | 5.16883 | 0.022 | نرفض الفرضية العديمة** |
| SECstb لا يؤثر في gL | 18 | 0.17487 | 0.841 | لا نرفض الفرضية العديمة |
| gL لا يؤثر فيSECstb | 18 | 2.10511 | 0.161 | لا نرفض الفرضية العديمة |
| gGinv لا يؤثر في gGconc | 18 | 4.10136 | 0.041 | نرفض الفرضية العديمة** |
| gGconc لا يؤثر في gGinv | 18 | 0.43135 | 0.658 | لا نرفض الفرضية العديمة |
| SECstb لا يؤثر في gGconc | 18 | 7.47346 | 0.006 | نرفض الفرضية العديمة* |
| gGconc لا يؤثر في SECstb | 18 | 0.21833 | 0.791 | لا نرفض الفرضية العديمة |
| gGinv لا يؤثر في SECstb | 18 | 4.74829 | 0.0280 | نرفض الفرضية العديمة** |
| SECstb لا يؤثر في gGinv | 18 | 0.10764 | 0.898 | لا نرفض الفرضية العديمة |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:** (1) GDPgr : معدل النمو الاقتصادي ، (2) gL: معدل نمو اليد العاملة (3) gGconc : معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي،(4) gGinv:معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري ،

(5)SECstb: استقرار الوضع الأمني (Security situation stability)، Obs : عدد المشاهدات بعد التعديل.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أظهر اختبار جرانجر للسببية – كما هو موضح في الجدول أعلاه – عدم وجود أية علاقة سببية بين معدلات نمو كل من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري و معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومن جهة أخرى أظهر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين بعض المتغيرات كما اثبتت وجود علاقة تنائيه الاتجاه بين متغيرات أخرى وهي العلاقات التي يمكن أن نلخصها كما يلي:

معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي⇔معدل نمو اليد العاملة( عند 1% ،5% على التوالي).

معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري ⇐ معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي(5%).

استقرار الوضع الأمني ⇐ معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (عند 1%).

استقرار الوضع الأمني ⇐ معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري (عند 5%).

معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري ⇔ معدل نمو اليد العاملة(10 %،5 % على التوالي).

معدل نمو اليد العاملة⇐ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي) (10%).

استقرار الوضع الأمني ⇐ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي)(5%).

إلا أنه كون أن اختبار جرنجر حساس لعدد فترات التباطؤ الزمني فقد يكون عدم وجود العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي بنوعيه الاستهلاكي و الاستثماري و النمو الاقتصادي غير حقيقي و لهذا ستقوم الباحثة باستخدامهما.

### 4.4 نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Auto-Regression Model):

كون أن متغيرات الدراسة ليست ساكنة عند نفس المستوى ، استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي المتجه لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير ،من خلال استخدام أسلوبان في التحليل، ويتعلق الأمر بكل من تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودالة



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function). وسيتم تقدير النموذج باستخدام فترتي تباطؤ زمني وفقا للترتيب التالي ( GDPgr، gL ، gGconc، gGinv، SECstb) .

### 1.4.4تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):

تستخدم أداة تحليل مكونات التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى وفي المتغير نفسه.

نتائج تحليل مكونات التباين التي خلص إليها التحليل موضحة في الجدول (4-13):

**جدول رقم: (4-13)**

**نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي).**

| SECstb | gGinv | gGconc | gL | GDPgr | الفترة |
|---|---|---|---|---|---|
| 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 100.0000 | 1 |
| 0.509080 | 5.245723 | 0.210104 | 7.225564 | 86.80953 | 2 |
| 4.032427 | 4.704574 | 0.362605 | 13.16629 | 77.73410 | 3 |
| 11.83985 | 3.867330 | 1.285205 | 12.91811 | 70.08950 | 4 |
| 16.09750 | 8.885706 | 3.063572 | 19.52278 | 52.43045 | 5 |
| 16.52617 | 10.07590 | 3.267710 | 24.13300 | 45.99723 | 6 |
| 15.54158 | 9.476373 | 3.365733 | 26.03189 | 45.58442 | 7 |
| 14.67360 | 8.895821 | 3.666938 | 29.63079 | 43.13285 | 8 |
| 13.64051 | 9.390827 | 3.982853 | 34.27684 | 38.70898 | 9 |
| 12.54631 | 9.420331 | 4.154921 | 38.61971 | 35.25873 | 10 |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:** (1) GDPgr : معدل النمو الاقتصادي ، (2) gL: معدل نمو اليد العاملة (3) gGconc : معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي،(4) gGinv:معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري ، (5) SECstb: استقرار الوضع الأمني (Security Situation Stability).

تشير النتائج كما هي واردة في الجدول(4-12) إلى أنّ لكل من معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري قوة ضعيفة في تفسير خطأ التنبؤ في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في حدود اقل من 10%، كما تبين أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يفسر خطأ التنبؤ في



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما يفسره الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي الإنفاق الاستثماري له قوة تنبؤية أعلى من الإنفاق الاستهلاكي في تفسير خطأ التنبؤ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على طول فترة السنوات العشرة، إذ أن الإنفاق الاستثماري يفسر خطأ التنبؤ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود أكبر نسبة مساوية ل10.08 % عند الفترة السادسة،في حين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي تفسر خطأ التنبؤ في معدلات النمو في الناتج المحلي في حدود أعلى نسبة مساوية ل4.15 % وذلك خلال الفترة العاشرة.

و فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الأخرى، فيما يخص معدل نمو اليد العاملة و استقرار الوضع الأمني فهي ذات قوة تفسيرية متوسطة أقوى من الإنفاق الحكومي بنوعيه خلال الفترات العشرة المستخدمة في الاختبار بنسبة 38.61% و 16.52% على التوالي(في حدود أقل من 40% و 20% على التوالي).

وتجدر الإشارة إلى أن التباطؤات الزمنية لمعدلات نمو الناتج المحلي كانت الأكثر تفسيرا لخطأ التغيرات في نفس المتغير، حيث كانت القوة التفسيرية % 86.8 في الفترة الثانية لتتضاءل بعد ذلك إلى 35.25% في الفترة العاشرة.

### 2.4.4 دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):

دالة الاستجابة لردة الفعل (IRF) هي الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات نموذج الانحدار الذاتي المتجه بعد تحليل مكونات التباين لتشولاسكي Cholesky Test . وتبين دالة الاستجابة لردة الفعل مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمات غير متوقعة في حدود الخطأ للمتغيرات، مقدارها انحراف معياري واحد. أي أن دالة الاستجابة لردة الفعل تحسب بصيغة تفاضل مصفوفة متغيرات النموذج (Y) بالنسبة إلى حد الخطأ العشوائي ($u_t$)، أي ( $dY_{t+s}$ / $du_{jt}$ ).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسيتم التركيز على استجابة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPgr) لصدمة في كل من معدل نمو اليد العاملة (gL)، معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (gGconc)، معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري(gGinv)،استقرار الوضع الأمني (SECstb) وتباطؤات المتغير نفسه (GDPgr).

وقد أظهرت النتائج غياب أي تأثير واضح لكلّ من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري على نمو الناتج المحلي الإجمالي على طول الفترة التي قام عليها الاختبار، باستثناء الأثر الإيجابي لصدمة غير متوقعة في حدود خطأ المتغير نفسه ، وهي النتيجة التي يمكن تعميمها على كلّ المتغيرات نتيجة وجود تأثيرات إيجابية للصدمات غير المتوقعة في حدود أخطاء المتغيرات المعنية في المتغيرات نفسها.

إضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل وجود أثر إيجابي غير معنوي لمعدل نمو اليد العاملة على نمو الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

كما بينت نفس النتائج وجود أثر غير معنوي لاستقرار الوضع الأمني على كل من معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري أما فيما يخص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد بينت النتائج عدم وجود أثر لمتغير استقرار الوضع الأمني على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترتين الأوليتين و الفترة الثامنة ليظهر بعد ذلك اثر ايجابي غير معنوي لمتغير استقرار الوضع الأمني على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال باقي الفترات.

كما بينت النتائج وجود أثر ايجابي معنوي للإنفاق الحكومي الاستثماري على الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في المدى القصير بحيث يستمر هذا التأثير لمدة اقل من ثلاث فترات زمنية أما في الأجل المتوسط و الطويل فإن هذا التأثير يفقد معنويته.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبالتالي نخلص إلى أن غياب أي تأثير واضح لنمو كل من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي بالجزائر وهذه النتائج تتوافق مع دراسة (Bose et al ،2003) من حيث غياب أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال دراسة مقطعية ل30 دولة نامية من بينها تونس ، المغرب و دراسة(Baldoutchi,2005) ،كما وافقت النتائج دراسة (الخياط ، 2001) في المملكة العربية السعودية من حيث غياب أي تأثير للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلا أن دراسة الخياط بينت وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي الاستثماري و النمو الاقتصادي و هذا ما لم يتبين معنا في الدراسة الحالية ، كما وافقت النتائج دراسة(Landau،1986) من حيث غياب تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال دراسة مقطعية ل65 دولة نامية من بينها تونس ، المغرب و الأردن.

ويمكن إرجاع غياب تأثير نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر إلى الأسباب التالية :

1-إن ازدياد الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر للتمويل إلا أن كل الخيارات الموجودة للتمويل كان لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب أدى إلى الحد من الادخار ومنه انخفاض الاستثمار .

2- من جهة أخرى فإن الاقتراض أدى إلى رفع معدلات الفائدة ، كما أن الإصدار النقدي أدى إلى حالة التضخم و كل هذا يؤثر عكسا على النمو الاقتصادي .



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-غياب تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر يمكن إرجاعه لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي خاصة المحروقات و الفلاحة و الصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة بينما يؤثر المجهود الإنفاقي للدولة و يظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاع الأشغال العمومية .

4- كما لا يمكن إغفال ضعف ترشيد و توظيف النفقات العامة في الجزائر .

5-إن اغلب النفقات الاستثمارية موجهة نحو البنى التحتية في الجزائر وهذه الأخيرة يظهر مردودها على المدى البعيد و ليس على المدى القصير.

كما أكدت نتائج التحليل التأثير الإيجابي لمعدل نمو اليد العاملة على النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث كلما زاد حجم اليد العاملة أدى ذلك إلى تدني مستويات البطالة و زيادة حجم العمالة و منه النمو الاقتصادي مقاسا بمعدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، و من جهة أخرى أكدت النتائج التأثير الايجابي لاستقرار الوضع الأمني على النمو الاقتصادي و هذا ما يتوافق مع دراسة( المطيري،2005) في المملكة العربية السعودية و التي أكدت على الدور المهم الذي يلعبه الأمن في التأثير على النمو الاقتصادي.

وبذلك نخلص إلى أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الإنفاق الحكومي الاستثماري ذو تأثير نسبي ضعيف نوعا ما على النمو الاقتصادي بالجزائر مما يعني أن هناك عوامل اقتصادية أخرى ذات قوة تفسيرية أكثر لمعدلات النمو الاقتصادي المحققة بالجزائر.

بحيث تتضح لنا جليا القدرة النسبية للإنفاق الحكومي بالجزائر على التأثير في النمو الاقتصادي إذ أن السياسة الانفاقية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق الحكومي بهدف الرفع من عرض الإنتاج المحلي لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، و يرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته ، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية و تزايد واردات السلع فقط، و بالتالي يمكن القول بأن هناك فعالية نسبية ضعيفة نوعا ما للإنفاق الحكومي بالجزائر في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

### 5.4 التحقق من مصداقية النموذج :

لاختبار مصداقية النموذج تم إعادة ترتيب متغيرات النموذج كما سبق الإشارة على اعتبار أن توزيع Cholesky حساس لتغيير ترتيب متغيرات النموذج. وتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه وفقا للترتيب الجديد والعشوائي للمتغيرات التفسيرية كما يلي:(GDPgr، gGinv، gL، gGconc، SECstb).

### 1.5.4 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):

نتائج تحليل مكونات التباين جاءت موافقة عموما للنتائج المتحصل عليها مع الترتيب الأولي حيث يظل الإنفاق الحكومي الاستثماري و الاستهلاكي ذو قوة تفسيرية ضعيفة نسبيا و أن الإنفاق الحكومي الاستثماري ذو قوة تفسيرية أكبر من القوة التفسيرية للإنفاق الحكومي الاستهلاكي في تفسير تباين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أغلب فترات التنبؤ كما هو موضح في الجدول (4-14) وهو ما يهمنا بالدرجة الأولى في دراستنا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم: (4-14)

نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع الترتيب الجديد.

| الفترة | GDPgr | gGinv | gL | gGconc | SECstb |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 100.0000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 |
| 2 | 86.80953 | 5.720209 | 6.352412 | 0.608769 | 0.509080 |
| 3 | 77.73410 | 5.017318 | 12.56029 | 0.655856 | 4.032427 |
| 4 | 70.08950 | 4.113535 | 12.41031 | 1.546809 | 11.83985 |
| 5 | 52.43045 | 9.029966 | 18.09176 | 4.350328 | 16.09750 |
| 6 | 45.99723 | 10.40673 | 22.30005 | 4.769823 | 16.52617 |
| 7 | 45.58442 | 9.739502 | 24.44409 | 4.690397 | 15.54158 |
| 8 | 43.13285 | 9.173610 | 28.07987 | 4.940073 | 14.67360 |
| 9 | 38.70898 | 9.808706 | 32.42151 | 5.420304 | 13.64051 |
| 10 | 35.25873 | 9.964843 | 36.56591 | 5.664214 | 12.54631 |

من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:** (1) ترتيب Cholesky :GDPgr،gGinv، gl ، gGconc، SECstb

(2) GDPgr: معدل النمو الاقتصادي ،(3) gGinv:معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري ، (4) gL: معدل نمو اليد العاملة ،( 5 )gGconc : معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ،(5)SECstb: استقرار الوضع الأمني (Security Situation Stability).

### 2.5.4 دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function):

بالنسبة إلى دالة الاستجابة لردة الفعل فإن نتائجها كذلك جاءت موافقة عموما للنتائج الأولى كما يتضح في الشكل (4-4)، من حيث غياب أثر واضح لكل من معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري و الاستهلاكي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، أما معدل نمو اليد العاملة فقد تبين أن له أثر موجب غير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص متغير استقرار الوضع الأمني فلم يتبين له أثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترتين الأوليتين و الفترة الثامنة ليظهر بعد ذلك اثر ايجابي لاستقرار الوضع الأمني على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال باقي الفترات.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و تجدر الإشارة إلى أن استخدام الترتيبات الأخرى للمتغيرات أكد على نتائج مشابهة لتلك التي تمت الإشارة إليها سابقا خاصة من حيث غياب اثر كل من معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي وكذلك الأثر الإيجابي لمعدل نمو اليد العاملة و استقرار الوضع الأمني على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي ، وهو ما يؤكد مصداقية النتائج المتحصل عليها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الفصل الخامس

# النتائج و التوصيات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## 1.5 النتائج:

بعد تحليل ومناقشة نتائج الدراسة القياسية، إضافة إلى تحليل هيكل الإنفاق الحكومي و التغيرات التي طرأت على معدلات النمو بالاقتصاد الجزائري وكذلك تطوّر أهم المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها ضمن النظرية – من خلال تحليل معطيات الاقتصاد الجزائري– والتطبيقية مستخلصة من الدراسة القياسية كما يلي:

### 1.1.5 النتائج النظرية:

1–إن هيكل النفقات العامة في الجزائر لا يزال منحازا لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز.

2–يوجد تذبذب في النفقات العامة بالجزائر بسبب تذبذب أسعار البترول و عائداتهن مما يجعل نمو هذه النفقات غير مستقر.

3–يعتبر ترشيد النفقات العامة ضرورة حتمية من أجل الرفع من إنتاجية هذه النفقات ،إلا أن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم سياسة الإنفاق الحكومي التقشفية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة التعديل الهيكلي و التي كان لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

4–يمكن التأثير على النمو و التشغيل عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة النفقات الحكومية بشرط أن تكون منتجة إضافة إلى توفر مرونة مرتفعة نوع ما للطلب على اليد العاملة .

5–إن السياسة الانفاقية التوسعية المتبعة بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي كانت ايجابية على ارتفاع حجم اليد العاملة خاصة خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

### 2.1.5 النتائج القياسية:

من خلال التحليل القياسي لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو في الجزائر، أظهرت الاختبارات القياسية المستعملة مايلي:

1-ليست هناك علاقة طويلة المدى بين كل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي من جهة، و الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، نظرا لعدم توفر شرط إجراء اختبار التكامل المشترك.

2-رغم السلوك الغير المألوف للنشاط الاقتصادي عبر الزمن، أثبتت النتائج أنه ليس ثمة اختلالات هيكلية تجعل معلمات النموذج الذي يضم متغيرات الدراسة غير مستقرة، وبالتالي الفترة الزمنية 1990-2009 قابلة للتقدير دون تجزئتها.

3-وجود تأثير ضعيف نسبيا لكل من معدلات نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري على النمو الاقتصادي، بدليل نتائج اختبار تحليل مكونات التباين .

4- وجود تأثير متوسط نسبيا لكل من معدل نمو اليد العاملة و استقرار الوضع الأمني على النمو الاقتصادي، بدليل نتائج اختبار تحليل مكونات التباين في حدود أقل من 40% و 20% على التوالي.

5-فيما يتعلق بطبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، اتضح من خلال اختبار جرينجر للسببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين أغلب متغيرات الدراسة وهو ما يعتبر مؤشرا جيدا على حسن اختيار متغيرات الدراسة.

6-وجود أثر ايجابي لنمو اليد العاملة على النمو الاقتصادي في الجزائر .



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

7-أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لمتغير استقرار الوضع الأمني على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2009، و الذي يمكن إرجاعه إلى عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث استقرت الأوضاع الأمنية نتيجة لاتخاذ العديد من التدابير و الإصلاحات في الجانب الأمني .

8- وجود تأثير مباشر متبادل بين معدل نمو اليد العاملة و معدلات نمو كل من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري.

على ضوء هذه النتائج نستخلص عدم وجود علاقة نسبية قوية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي من جهة وبين الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى، وهو الشيء الذي يمكن تفسيره بارتباط النمو الاقتصادي الجزائري بعوامل اقتصادية أخرى .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

### 2.5 التوصيات:

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي نوجزها فيما يلي:

1-ضرورة تبني سياسات صريحة لدعم الاستثمارات المحلية المنتجة، وجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وتحفيز النشاط الاقتصادي، إضافة إلى إعادة النظر في السياسة المالية المتبعة.

2- توجيه احتياطي الصرف وحالة الملاءة المالية التي تعيش فيها الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في مشاريع فلاحيه (مشاريع مماثلة للثورة الزراعية التي انتهجتها الجزائر خلال سنوات السبعينات، في عهد الرئيس هواري بومدين) وهذا بحكم الثروة الطبيعية والزراعية المتمثلة في الأراضي الخصبة والمسطحات المائية التي تتمتع بها الجزائر، إضافة إلى توجيه الاستثمار إلى السياحة، وهو القطاع الذي كان في سنوات السبعينات أحد القطاعات المهمة وذات العوائد المالية المعتبرة في الاقتصاد الوطني.

3-لا بد من تنويع إيرادات الميزانية العامة و خاصة الرفع من الإيرادات الضريبية و التي تعتبر الوسيلة المثلى لضمان استمرار تمويل الميزانية العامة و بذلك يمكن التوسع في النفقات العامة و خلق مناصب شغل سواء في القطاع الحكومي أو القطاعات الأخرى.

4-لابد من الرفع من إنتاجية النفقات الاستهلاكية من خلال تخفيض النفقات الغير ضرورية بالإضافة إلى رفع نفقات إنتاجية اليد العاملة في القطاع الحكومي حتى لا تكون نفقات أجور الموظفين عالة على ميزانية الدولة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

5-التشديد على مراقبة و تنفيذ النفقات العامة خاصة فيما يتعلق بالمساعدات و الإعانات المقدمة للشباب في إطار خلق مناصب شغل لهؤلاء الشباب بحيث اغلب هذه المساعدات لا تذهب إلى مستحقيها.

6-العمل على توجيه النفقات الاستثمارية نحو الاستثمار في البنية التحتية مما يوفر مناصب عمل ظرفية بالإضافة إلى توفير البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص و الذي يعول عليه كثيرا في زيادة التشغيل.

7-العمل على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي شرع فيها منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و ذلك كون الظروف الاقتصادية السائدة في الجزائر الآن لا تسمح بتجاوب الجهاز الإنتاجي للزيادة في حجم النفقات العامة.

### 3.5 دراسات مقترحة:

في إطار دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تقترح الدراسة التحقيق في المواضيع التالية:

1- دراسة أثر الإنفاق الحكومي على كل عامل من عوامل النمو الاقتصادي(الصادرات الاستثمار المحلي و رأسمال البشري) بصورة مستقلة.

2- الأخذ بالتقسيم الوظيفي(حسب القطاعات) بدلا من التقسيم الاقتصادي(الذي أخذته الدراسة الحالية) للإنفاق الحكومي ودراسة أثر كل نوع على النمو الاقتصادي .

3- استقصاء أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في إطار نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (Structural Vector Auto-regression) (SVAR).



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# المراجع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# المراجع

❖ **المراجع باللغة العربية:**

- **الكتب:**


1. أوشر، دان.1989. **قياس النمو الاقتصادي**. ترجمة يحي غنى النجار ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص 9.

2. بلعزوز ، بن علي.2004. **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص 215.

3. بلقاسم، محمد و حسن، بهلول .1990. **الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي:حالة الجزائر**. المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر .

4. بن اشنهو، عبد اللطيف.1982. **تجربة الجزائر في التنمية و التخطيط 1962-1980**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

5. بن سعيد ، حسين.1997.**الجزائر:الإصلاحات الاقتصادية**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 150.

6. خلف، فلح.2008. **المالية العامة**. عالم الكتاب الحديث : جدار للكتاب العلمي، الأردن، الطبعة الأولى ، ص89.

7. شعبان ، إسماعيل .1997. **مقدمة في اقتصادي التنمية**. دار هومة، الجزائر، ص64.

8. عبد المنعم، فوزي. 1986. **دراسة مقارنة للسياسة المالية في البلدان العربية**. دار المعارف للنشر ،الإسكندرية.

9. عطية،عبد القادر .2003.**اتجاهات حديثة للتنمية** .الدار الجامعية، مصر ، ص 11.




© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

10. قدي ،عبد المجيد.2006. **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**. ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة 3 ، ص18.

11. لعلو، فتح الله.1981. **الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية**. دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ، ص108.

12. مصطفى، محمد و احمد، سهير. 1999. **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**. مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية،مصر،ص 39.

13. ناشد، سوزان.2006. **المالية العامة**.الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، ص ص27 ، 29.

14. النجفي، سالم و القريشي،محمد.1988. **مقدمة في اقتصاد التنمية**. دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، ص51.

15. هني، أحمد 1991. **اقتصاد الجزائر المستقلة**. ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ص 84.

16. هني، أحمد.1992. **المديونية**. ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،ص 87.

17. الهيتي، نوزاد و الخشالي، منجد.2005. **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**. دار المناهج، الأردن،ص ص 34 ،40، 41.

18. الواردي، محمود و عزام، زكريا.2007. **مبادئ المالية العامة**. دار المسيرة ،الأردن، الطبعة الأولى ، ص142.

19. الوالي، محمود إبراهيم.1997.**علم المالية العامة**.الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر،ص 27.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

20. عبد الباسط، وفا.2000.**النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي نظريات النمو الذاتي**.دار النهضة العربية للنشر،القاهرة،مصر، ص ص 8 ،32.

- **الرسائل/الأطروحات الجامعية :**

1. بلهامل، سليمان و بلالطة ، مبارك و بن زغيبة، الساسي .1980.**السياسة الاقتصادية في الجزائر**. رسالة ماجستير ،جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر ،ص 17.
2. بودخدخ ، كريم.2010.**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر 2001-2009**. رسالة ماجستير منشورة ،جامعة دالي إبراهيم،الجزائر العاصمة،الجزائر، ص ص 231-232.
3. ثومي، كريمة و صنديد ،فتيحة .2006. **تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر من منظور إصلاحي مع التركيز على القطاع الصناعي** . رسالة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
4. الخياط، سحر.2001. **تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية**. رسالة ماجستير منشوره ،جامعة الملك عبد العزيز،جدة،السعودية.
5. الرشيد، نوره.2009. **الإنفاق الحكومي و أثره على النمو الاقتصادي**. رسالة ماجستير ،جامعة الملك سعود، الرياض،السعودية.
6. الرقاص، راجح.2004. **الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي**. رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ،الرياض،السعودية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

7. شطناوي، محمد ماجد منصور.1996.**حجم القطاع الحكومي و أثره على النمو الاقتصادي في الأردن**. رسالة ماجستير اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية،جامعة اليرموك ،اربد، الأردن، ص ص 2-67.

8. ضيف، أحمد.2005. **انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر 1994-2004**. رسالة ماجستير منشورة،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،ص ص 181-182.

9. العيسى، سلوى.2006. **اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية و الكويت و الإمارات العربية المتحدة**. رسالة ماجستير اقتصاد.جامعة الملك سعود،السعودية.

10. مسلم، عائشة. 2007. **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2004**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،الجزائر، ص29.

11. المطيري، حامد.2005. **أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**. رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود، الرياض،السعودية.

12. منجاوي، منى.2005.**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970-2001**. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة ،الجزائر.

13. زيرق ،خديجة و طيب، فتيحة .2004. **دوافع الخوصصة بالجزائر :واقعها و تقييمها**.رسالة ماجستير،جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

14. مستاري، حياة و جباري ، زهيرة.2003. **مواجهة الاقتصاد الجزائري لتحديات العولمة الاقتصادية**. رسالة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس،الجزائر ، ص 17.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

15. موساوي، محمد.2005. **استعمال نماذج دوال الإنتاج لتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر**. رسالة ماجستير،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،ص ص 15،9.

- **المجلات العلمية:**

1. آل الشيخ، حمد بن محمد .2002.العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاقنر:شواهد دولية. **مجلة جامعة الملك سعود** ،العلوم الإدارية، 14 (1)1: 135-160.

2. بري، زين العابدين .2001.العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970-1998. **مجلة جامعة الملك سعود عبد العزيز:الاقتصاد و الإدارة**، 13 (2) : 49-61 .

3. البيطار، محمد و الحموري،قاسم.1995.أثر زيادة النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن. **مجلة أبحاث اليرموك،سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، 11(4): 277-296.

4. التميمي،هـ و العداد،م و الشريف،هـ.2002.المالية و النمو:دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية.**مجلة التنمية الإدارية الوطنية**، 7(2):4-8.

5. الحقباني ، مفرج .2004.اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. **مجلة دراسات،العلوم الإدارية**،المجلد 31( 1): 132-157.

6. سعد، وداد و قلاقش، كمال.2009.طبيعة الإنفاق الحكومي و تأثيره على النمو الاقتصادي المستدام:دراسة حالة لبنان. **المجلة الأوربية -الشرق الأوسط:مالية و اقتصاد**، 4: 38-46.(www.eurojournals.com/MEFE.htm)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

7. الشامسي، شيخة و السويدي، عبد الله .1997.العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي في الأردن. **مجلة أبحاث اليرموك**، 13(1) : 73-79.

8. وهاب،محمود.2004.النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي. **مجلة الاقتصاد التطبيقي**، ،جامعة هاردفور،الولايات المتحدة الأمريكية، 36 ( 3): 2125-2135.

9. بن جليلي، رياض.2000.الإنفاق الحكومي و النمو: دراسة قياسية على السلاسل الزمنية في تونس. **مجلة المعهد العربي للتخطيط**، تونس، تونس.

(http: / /www.arab-api .org/cv/riyadh-cv/pdf/Riadh8.pdf ).

- **المداخلات و الملتقيات:**

1.محمد، لقصاصي.2004.التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2003. تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني ، بنك الجزائر ، يوم 24 أكتوبر 2004 ،الجزائر.

- **تقارير و مقالات:**

1. صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

2. البنك العالمي.

3. وزارة المالية،المديرية العامة للميزانية،الجزائر.

4. الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر.

5. البنك المركزي الجزائري.

- **القوانين و المراسيم:**

1. المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/7/7، المتعلق بقوانين المالية.

2. المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/7/7، المتعلق بقوانين المالية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ المراجع باللغة الأجنبية :

- **Books:**


1. Barro, Robert and Xavier ,Sala I Martin.1996. *Economic Growth* .International Edition , France, P P 13,53 .
2. Dwight, Perkins.2008. *Development of Economy*. Boeck Edition , Third Edition , Belgique , p54.
3. Gordon ,J Robert.2000.*Macroeconomics*. Addison-Wesley ,8th Ed, United States, pp 8-10.
4. Ghatak , Subrata.2003. *Introduction to Development Enonomics*. Routledge Edition , 4th edition , p54.
5. Gujarati, D. N., Porter, D. C. .2009. *Basic Econometrics*. The McGraw-Hill, International Edition, 05th edition, pp. 653,654, 744-788.
6. Prest, A.R.1985. *Public Finance in Developing Countries* . weidfeld and Nicolson, third edition, London.


- **University Thesis:**


1. Baldoutchi, Rinato.2005. *Public Expenditure and Economic Growth: a critical extension of barro model (1990)*..Doctorate Thesis, Politecnica Delle University ,Italy.
2. Bose, Niloy and Haque ,M. Emranul and Osborn ,Denise .2003. *Public Expenditure and Economic Growth: A Disaggregated Analysis for Developing Countries* . School of Economic Studies, University of Manchester & University of Wisconsin, USA
3. Falao ,Joao.2006. *Public Expenditure Composition and Economic Growth:português case* , Statistic Department and Nova University,Lisbone,Portugal.
4. Mulamba, C.Kobeya.2009.*Long Run Relationship Between Government Expenditure And Economic Growth:Evidence From*




© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-YarmoukUniversity

*Southern African Devloping Contries*. Master Thesis, Faculty of Economic and Financial Science, University of Johannesburg ,pp 2-57.

- **Articles / Scientific Journals:**

1. Alexiou ,Constantinos.2009. Government Spending and Economic Growth Econometric :Evidence from the South Eastern Europe. *journal of Economic and Social Research* .11: 1-16.

2. Amponsah, Edward .N .2009.Public Spending and Economic Growth:Evidence from Ghana(1970-2004).,*Development Southern Africa journal*. 26(3):477-494.

3. Ang, J. B. 2007. Financial Deepening and Economic Development in Malaysia. *Economic Papers*, the Economic Society of Australia. 26 (3): 249–260.

4. Delalande ,Daniel.1997. Croissance Economique: Decouverte de L `economie-concepts and mecanismes. *cahier francais*, France. 279: 46.

5. Esterly,William.1997.The Ghost of Financing Gap.worlb *Bank Paper*. $n^{=0}$ 1807,p3.

6. Engle, R. F and Granger, C. W. J. 1987. Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods. *Econometrica*. 55(2): 251-276.

7. Feder,G.1982.On Export And Economic growth.*Journal of Development Economics.12:59-73.*

8. Guha, D. S., and Mukherjee, J. 2008. Does Stock Market Development Cause Economic Growth? A Time Series Analysis for Indian Economy. *International Research Journal of Finance and Economics* , *EuroJournals Publishing*. 21: 1-8.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

9. Guseh,James. S.1997.Government Size And Economic Growth In Developing Countries: A Political Economy Frame Work. *Journal of Macroeconomics*.19(1):175-192.

10.Karrs,Georgios.1996.The optimal Government Size: Further International Evidence On The Productivity Of Government Services. *Economic Inquiry*.34:193-203.

11.Landau,Daniel.1986.Government And Economic Growth In Less Developed Contries:An Empirical Study For 1960-1980.*Economic Development And Cultural Change*.35(1):35-41.

12.Malawi, A. I. 2006. The Effects of Gross Fixed Capital Formulation and Money Supply on Economic Activity (A Time Series Analysis).*Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research, Economic and Legal Sciences Series*. 28(3): 243-256.

13.Mitchel ,Daniel. 2005.. the Impact of Government Spending on Economic Growth. *the heritage foundation*. 11(1): 4,5.

14.Richard Grabowski, Michael shields.2000. A Dynamic Keynesian Model of Development .*Journal of Economic Development*. 25(1): 1.

15.Saez, M. Pascual and Garcia, Santiago .2009. Government Spending and Economic Growth in the European Union Countries. (papers.ssrn.com/SOL3/papers.cfm?abstract_id=914104).

16.Quraan,anwar.1997.Government Expenditure and Economic growth in Jordan:an Empirical Investigation.*Abhath Al-Yarmouk*,13(1):41-51.

17.Sims, C. A. 1980.Macroeconomics and Reality. *Econometrica*,. 48(1): 1-48.

18.Sugata Ghosh and Andros Gregoriou.2009.the Impact of Government Expenditure on Growth:Empirical Evidence from a Heterogenous Panel. *Bulletin of Economic Research* . 61(1): 95-101.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

19.Tokat, E. 2009. Capital Flows under Different Modes of Financial Liberalization: Evidence from India and Turkey. *IUP Publishing*. 15(12): 18-36.

- **Report:**

1. International Monetary Fund, a manual on government finance statistics,1990.
2. International Monetary Fund, government finance statistics, year book,2001 .

❖ **المواقع الالكترونية(Web Site):**

1. http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=2&id=4&hActiveDimensionId=WDI_Series.
2. http://databank.worldbank.org/ddp/home.
3. www.Wikipedia.com
4. www.ons.dz
5. www.bank-of-algeria.dz
6. www.jstor.org
7. www.scientific.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الملاحق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# الملاحق

## الملحق(01)

### مؤشرات النمو الاقتصادي الجزائري للفترة 1990-2009.

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي الاسمي* | نصيب الفرد من الناتج المحلي* | النمو الاسمي السنوي للناتج المحلي الإجمالي** | النمو السنوي للناتج المحلي الفردي** |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 62 045 098 370 | 2 454,071 | 11.528 | 8.7589 |
| 1991 | 45 715 368 143 | 1 764,312 | -26.3191 | -28.1067 |
| 1992 | 48 003 297 248 | 1 808,972 | 5.004726 | 2.5312 |
| 1993 | 49 946 456 681 | 1 839,904 | 4.047971 | 1.7099 |
| 1994 | 42 542 573 602 | 1 534,398 | -14.8236 | -16.6 |
| 1995 | 41 764 054 034 | 1 477,573 | -1.82998 | -3.7034 |
| 1996 | 46 941 496 308 | 1 632,187 | 12.39689 | 10.464 |
| 1997 | 48 177 861 890 | 1 649,041 | 2.633844 | 1.0326 |
| 1998 | 48 187 780 126 | 1 625,418 | 0.020587 | -1.4325 |
| 1999 | 48 640 613 515 | 1 617,493 | 0.939727 | -0.4875 |
| 2000 | 54 790 058 957 | 1 796,038 | 12.64261 | 11.0383 |
| 2001 | 55 180 990 395 | 1 782,660 | 0.713508 | -0.7448 |
| 2002 | 57 053 038 888 | 1 816,159 | 3.392561 | 1.8791 |
| 2003 | 68 018 606 041 | 2 133,218 | 19.21995 | 17.4576 |
| 2004 | 85 013 944 727 | 2 626,633 | 24.98631 | 23.13 |
| 2005 | 102 339 100 115 | 3 114,915 | 20.37919 | 18.5896 |
| 2006 | 117 169 320 524 | 3 513,167 | 14.49126 | 12.7853 |
| 2007 | 135 803 556 324 | 4 010,954 | 15.90368 | 14.1691 |
| 2008 | 170 989 269 622 | 4 974,461 | 25.90927 | 24.0218 |
| 2009 | 140 576 526 509 | 1199209988 | -17.7863 | -19.0162 |

**المصدر:** بيانات البنك الدولي World Bank Indicators 2010.

*: وحدة القياس الدولار الأمريكي. **: نسب مئوية احتسبت على أساس معدل النمو السنوي بالنسبة للسنة السابقة.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

# الملحق(02)

## إجمالي الإنفاق الحكومي في الجزائر 1990-2009

| السنوات | إجمالي الإنفاق الحكومي*(1) | النمو السنوي لإجمالي الإنفاق الحكومي** | النفقات الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي** |
|---|---|---|---|
| 1990 | 15897277982 | - | 25.62213 |
| 1991 | 12732181645 | -19.9097 | 27.85099 |
| 1992 | 14137156059 | 11.03483 | 29.45039 |
| 1993 | 16718492232 | 18.25923 | 33.47283 |
| 1994 | 13172268894 | -21.2114 | 30.96256 |
| 1995 | 12363959035 | -6.13645 | 29.60431 |
| 1996 | 13234961046 | 7.044685 | 28.19459 |
| 1997 | 14646314551 | 10.66383 | 30.40051 |
| 1998 | 14916846074 | 1.847096 | 30.95566 |
| 1999 | 14445606479 | -3.15911 | 29.69865 |
| 2000 | 15653777056 | 8.363585 | 28.57047 |
| 2001 | 17108070240 | 9.290366 | 31.00356 |
| 2002 | 19459877337 | 13.74677 | 34.1084 |
| 2003 | 22644881015 | 16.36703 | 33.29219 |
| 2004 | 26058327256 | 15.07381 | 30.65183 |
| 2005 | 26611602636 | 2.123219 | 26.00336 |
| 2006 | 36222402649 | 36.11507 | 30.91458 |
| 2007 | 52296615502 | 44.37644 | 38.50902 |
| 2008 | 66935185529 | 27.99143 | 39.14584 |
| 2009 | 71461020064 | 6.761518 | 50.83425 |

**المصدر:** (1) الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري

*: وحدة القياس الدولار الأمريكي.

**: نسب مئوية



© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

# الملحق(03)

## دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)

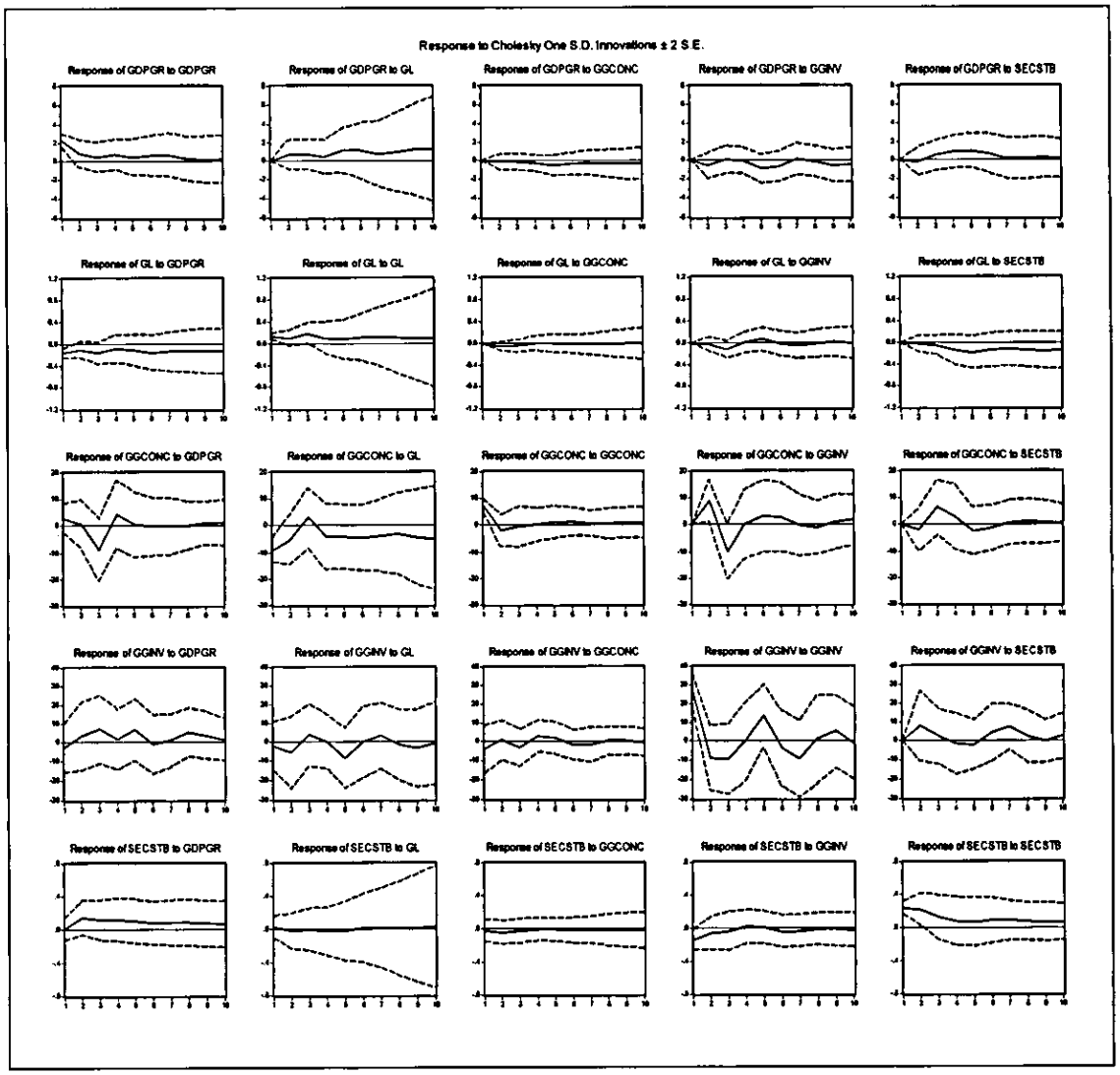


من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:**(1) ترتيب Cholesky :GDPgr، gL ، gGconc، gGinv، SECstb

(2) GDPgr: معدل النمو الاقتصادي، (3 ) gL: معدل نمو اليد العاملة، (4 ) gGconc: معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ، (5) gGinv: معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري ،

(6)SECstb: استقرار الوضع الأمني (Security Situation Stability).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## الملحق (04)

## نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل مع الترتيب الجديد للمتغيرات التفسيرية

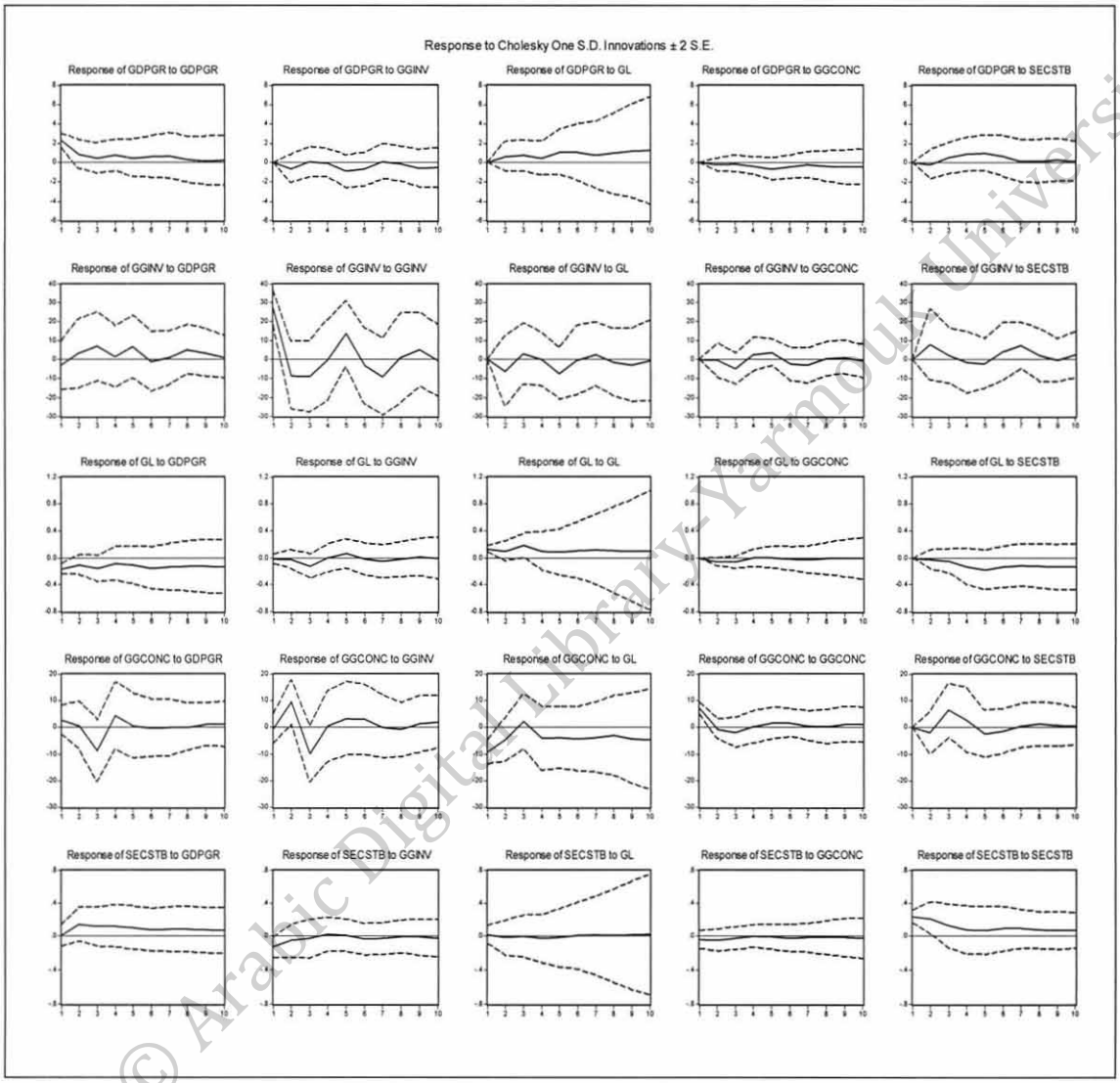


من إعداد الباحثة اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

**ملحوظات:** (1) ترتيب Cholesky: GDPgr،gGinv، gL ، gGconc، SECstb

(2) GDPgr: معدل النمو الاقتصادي ،(3) gGinv:معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري

(4) gL: معدل نمو اليد العاملة ،( 5 )gGconc : معدل نمو الإنفاق الحكومي الاستهلاكي

(6)SECstb: استقرار الوضع الأمني (Security Situation Stability).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**HANAA BENAZZA. The Impact of Public Expenditure(Government Expenditure) On Economic Growth in Algeria. Master Thesis, Department of Economics, Yarmouk University, 2011, (supervision: Dr. Ryad Almomani).**

The current study examined the effect of government expenditure on economic growth in Algeria during the period between 1990 and 2009 due to changes in its spending power policy during this period, it sought to investigate this effect within a model incorporating five variables which are : the real GDP growth rate , real government consumption expenditure growth rate, real government investment expenditure growth rate, labor growth rate and a dummy variable measuring the security situation stability.

To achieve this objective, the study referred to a set of primary tests, such as Augmented Dickey-Fuller and Phillips-Perron tests for stationarity, CUSUM and CUSUM SQUARE test for Stability and Granger Causality test to determine the direction of the relationship between the variables involved in the study, it also referred to the Vector Autoregressive method in its model's estimation. The empirical study concluded by unexpected results, while it showed the absence of any long-run relationship between government consumption expenditure and Economic Growth, and between government investment expenditure and Economic growth in addition to the absence of Causal relationships in both directions between each of these two variables; the result which is the evidence from Granger Causality test results. On another hand, the variance decomposition test results showed a weak effect of each government consumption expenditure and government investment expenditure on Economic Growth within less than 10%,while the result show meduim effects of both labor growth rate



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

and security situation stability on Algerian Economic Growth within less than 40%,20% respectively.

The result also show the positive impact of both labor growth rate and security situation stability on economic growth in Algeria evidence the result of impulse response function .

The study concluded that there was no strong relationship between government consumption expenditure and economic growth on the one hand and between government investment expenditure and economic growth on other hand during the period under study.

The study has recommended that the policy of government spending followed by the Algerian authorities with the need to rationalize public expenditure in Algeria and to increase the productivity of consumption expenditure by reducing unnecessary expenditure and raising labor productivity in public sector in addition to working to direct expenditure towards infrastructure investment to create more jobs.

**Key words**: Economic Growth, Government Expenditure, Government Consumption Expenditure, Government Investment Expenditure, Security Situation Stability, Economic Recovery Program, Complementary Program to Support Growth, Vector Auto- Regression Model.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University